وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Tebessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم التاريخ والآثار
تخصص تاريخ الثورة الجزائرية

مذكرة ماسترتحت عنوان

الإستيطان الفرنسي في الجزائر و الإستيطان اليهودي في فلسطين، دراسة تاريخية تحليلية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطلبة:
- سارة طرشان
- نسيمة مزهود

إشراف الأستاذ (ة):
د. عبد الحفيظ عبد الحي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. شنتي أحمد	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د. عبد الحفيظ عبد الحي	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا
د. سليمان بن رابح	أستاذ محاضر ب	مناقشا و ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic OF Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social sciences

إذن بالإيداع

- أنا الموقع أدناه الأستاذ/ة/ عبد الحفيظ عساجي الرتبة : أستاذ محاضر
- المشرف على مذكرة الماستر تحت عنوان:

الاستطلاع الفرنسي في الجزائر والاستطلاع اليهودي في فلسطين دراسة تاريخية تحليلية

- و المكلمة لنيل شهادة الماستر في تخصص : تاريخ الثورة الجزائرية
- من اعداد :
- الطالب /ة/: حرشاني سارة
- الطالب /ة/: حمدوسة
- أصرح بأنني تابعت المذكرة عبر جلسات إشرافية خلال الموسم الجامعي 2024/2023 ،وأنها تتوفر على الشروط العلمية الأكاديمية و الأسس المنهجية و الجوانب الشكلية و الموضوعية التي تجعلها مؤهلة للعرض أمام لجنة المناقشة.

و عليه أجيز هذه المذكرة للإيداع لدى أمانة القسم

تبسة في 2024.05.29

توقيع الأستاذ المشرف

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic Of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social sciences

تصريح شرفي

يتضمن الأمانة العلمية لانجاز البحوث
القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20

أنا الموقع أسفله الطالب/ ة / : ..بارك يوسف.... رقم التسجيل .....34013673.....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم :119990364833 المؤرخة في: ..2018-11-21..

الصادرة عن بلدية/دائرة : .....تبسة.....

و المسجل في ماستر :..تاريخ الوسيط والحديث.... خلال السنة الجامعية :2024/2023

و المكلف/ة/ بإنجاز مذكرة ماستر معنونة بـ:

..الاستيطان الفرنسي بمنطقة الجزائر والاستيطان اليهودي في فلسطين دراسة
..تاريخية تحليلية
.....

تحت إشراف الأستاذ (ة) ..عبد الحفيظ عبد الحي.....

أصرح بشرفي أنني التزمت بالمعايير العلمية و المنهجية و الأخلاقية المطلوبة في انجاز البحوث الأكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها ، و أتحمل أي مخالفة لهذا القرار و كل ما يترتب عنه من عواقب قانونية.

تبسة في ..2024.05.29..

مصادقة البلدية

2024 ماي 29

توقيع المعني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic Of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
جامعة العربي التبسي، تبسة
LARBI TEBESSI UNIVERSITY, TEBESSA

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social sciences

تصريح شرفي

يتضمن الأمانة العلمية لانجاز البحوث
القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20

أنا الموقع أسفله الطالب/ ة / : حرحوح سنوسة رقم التسجيل 34019222.1

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم : 11.000.367.052400.7 المؤرخة في: 2023.05.25

الصادرة عن بلدية/دائرة : العربي

و المسجل في ماستر : تاريخ الغرب الجزائري خلال السنة الجامعية :2024/2023

و المكلف/ة/ بإنجاز مذكرة ماستر معنونة بـ:

الاستعمار الفرنسي في الجزائر والاستيطان اليهودي في فلسطين
دراسة تاريخية تحليلية

تحت إشراف الأستاذ (ة) عبد الحفيظ عبد الصمد

أصرح بشرفي أنني التزمت بالمعايير العلمية و المنهجية و الأخلاقية المطلوبة في انجاز البحوث الأكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية و مكافحتها ، و أتحمل أي مخالفة لهذا القرار و كل ما يترتب عنه من عواقب قانونية.

تبسة في 2024.05.29

مصادقة البلدية

توقيع المعني

شكر وعرفان

قال تعالى: " لئن شكرتم لأزيدكم"[إبراهيم، الآية07]

الحمد الله الذي أنار دربنا بالعلم والمعرفة وأعاننا على أداء واجبنا، ووفقنا في أداء

عملنا هذا حتى أتممناه على أكمل وجه

أتوجه بالشكر والامتنان لكل من علمني حرفا وأسداني نصحا وأفادني علما في كل مشواري الدراسي من الابتدائية فالمتوسطة، إلى الثانوية فالجامعة، كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز عملنا ووقف بجانبنا في مواجهة الصعوبات والعراقيل وأخص بالذكر الدكتور والمؤطر والمشرف عبد الحفيظ عبد الحي ولا ننسى جميع أساتذة كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية ودكتور كلية الحقوق بوقطوفة لخميسي إلى من شرفنا اليوم في مناقشتنا لهذا العمل الدكتور أحمد شنتي والدكتور سليمان بن رابح وكافة عمال المكاتب وعمال متحف تبسة.

الإهداء

ما أجمل أن يجود المرء بأغلى مالديه و الأجمل أن يهدي الغالي للأغلى

هي ذي ثمرة جهدي أجنيها اليوم هي هدية أهديها إلى:

إلى من علمني أن الدنيا كفاح و سلاحها العلم و المعرفة إلى أعظم و أعزرجل في الكون أبي الغالي إلى من كانت الداعم الأول لتحقيق طموحي إلى القلب الحنون أمي الحبيبة إلى من عشت معهم وترعرعت بينهم و ساندوني وكانوا عونا لي إخوتي

إلى صديقتي و من كانت رفيقتي في إنهاء هذا العمل نسيمة

إلى ونيسات روحي رفيقات دربي ومن بهن أكتفي ليلين، إزدهار، سناء

سارة.

الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة رحمة الله عليه

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أعزو أغلى إنسانة في حياتي التي أنارت دربي بنصائحها وكانت السند الأول في مسيرتي الدراسية إلى حبيبة قلبي أمي

إلى إخوني وأختي العزيزة عفاف حفظهم الله عزوجل

إلى كل العائلة الكريمة وزملاء الدراسة أتمنى لهم التوفيق

أهدي عملي هذا إلى صديقاتي العزيزات سارة فريال شيماء أمال وفوزية

وأتمنى من الله أن يوفقنا إلى ما نحبه ويرضاه

نسيمة

قائمةالمختصرات: بالغة العربية:

م	المجلد
ص	الصفحة
ع	العدد
ط	الطبعة
دط	دون طبعة
د ت ن	دون تاريخ نشر
د م ن	دون مكان نشر

باللغة الفرنسية:

P	Page
PP	Pages
Op.cit	Opere citato
Éd	Edition

مقدمة

مقدمة: _____

تميز القرنين الماضيين بظاهرة مختلفة عن باقي العصور حيث شهدت إنتشار واسعا للإحتلال الإستيطاني من قبل الدول الأوروبية و يعود ذلك إلى أطماع القوى الغربية الكبرى في الإستيلاء على الثروات و السيطرة على الأراضي و ساهم التوسع في المجال الحيوي في ترك بصمات عميقة على الشعوب،و كانت هذه السياسة مدعومة بمجموعة من المبررات جملة من أهمها الأساطير الكاذبة التي تبرر هذه العملية و تظهر ضرورة استغلال الشعوب على سبيل المثال ادعت القوى الغربية أنها تنشر الحضارة كما شكلت مجالا خصبا لإستثمار الأفراد و الشركات الرأسمالية الغربية وهذا من خلال تنمية رأسمالها و تنويع إستثماراتها.

يعتبر الإستعمار الأوروبي مثالا حيا للحركة الإستعمارية الإستيطانية الغربية في دول العالم العربي فمن أبرز النماذج عن ذلك الإستعمار الفرنسي و بالتحديد في الجزائر و ما نتج عنه من تأثير و إنعكاسات في مختلف المجالات على العالم العربي كافة و يمكن إعتبار دخول القوات الإستعمارية الفرنسية إلى الجزائر في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر نقطة تحول تاريخية هائلة حيث مثل هذا الحدث بداية فترة إستعمارية طويلة و مؤثرة على البلاد بغية تثبيت إستعمارها للجزائر عمدت فرنسا إلى وضع خطط إستيطانية شاملة تهدف إلى بسط سيطرتها و هيمنتها على البلاد و قد تضمنت جلب المستوطنين و مصادرة الأراضي وكل هذا يخدم مصالح فرنسا في حين أفرز الصراع العربي الصهيوني إحتلال و إستيطان فلسطين و تمحور هدف الحركة الصهيونية في لم شمل شتات اليهود من جميع أنحاء العالم و تأسيس وطن قومي لهم في فلسطين فقد إعتبرتها موطنا أصليا لليهود و أرضا موعودة لهم من قبل الله كما أن المنطقة واقعة في قلب المجال الثقافي و الحضاري و الجيوستراتيجي و من خلال قوانين ظالمة تمكن الإستيطان اليهودي من التوسع و السيطرة على معظم الأراضي الفلسطينية مخلفا وراءه دماراً و مصادرة للأراضي و تهجير و قتلى.

أهمية الموضوع:

تعد دراسة موضوع الإستيطان الفرنسي في الجزائر و الإستيطان اليهودي في فلسطين من ناحية المقارنة ذات أهمية كبيرة فهي تسلط الضوء على الجوانب المدمرة للسياسات الإستيطانية التي إتبعتها كل من فرنسا و الكيان الصهيوني و التي أدت إلى تفكيك البنية الإجتماعية و الثقافية و الإقتصادية لكل من الشعب الفلسطيني و الشعب الجزائري و تعد المقارنة بين ظاهرتين مختلفين في المكان و الزمان أداة فعالة لفهم حقيقتهما بشكل عميق و جذري.

مقدمة: _____

أسباب إختيار الموضوع:

لكل باحث في موضوع معين أسباب معينة تدفعه لدراسته و قد تكون هذه الأسباب موضوعية تحل ضمن البحث العلمي أو ذاتية تتعلق بالدارس في حد ذاته ومن أهم أسباب اختيارنا لموضوع السياسة الإستيطانية الفرنسية في الجزائر و السياسة الإستيطانية اليهودية في فلسطين للدراسة و البحث ما يلي:

- الرغبة في دراسة ظاهرتين مختلفين في المكان والزمان مطبق عليهما نفس السياسة بالرغم من تجربة انتهى أمدها و أثبت الواقع فشلها بتجربة لا تزال في قيد التوسع و الانتشار و تباين إمكانية التصدي و المواجهة و عدم اليأس وفقدان الأمل وهذا من خلال الأحداث التي تعرضت لها الجزائر من تحرير الأرض و تحرير الإنسان من السياسة الإستيطانية الفرنسية.

- الإطلاع على بعض القوانين و الإجراءات و الخطط المتنوعة التي إتخذتها كل من فرنسا وإسرائيل لإنجاح مشروعها الإستيطاني.

الإشكالية المطروحة:

وتتمثل الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في ما تجسدت الإختلافات و التشابهات بين السياسة الإستيطانية الفرنسية في الجزائر و السياسة الإستيطانية اليهودية في فلسطين من خلال السياسات المنتهجة والمرجعيات الفكرية و الدينية المستخدمة؟

و لنوضح هذه الإشكالية الرئيسية كان إلزاما علينا أن نخرج مجموعة من الأسئلة على النحو التالي:

- ماهية الإستيطان الفرنسي و اليهودي (الجزائر، فلسطين) وكيف كانت طبيعته وما هي الحجج التي إتخذتها كل من فرنسا و الكيان الصهيوني لتبرير إحتلالهما لكلى البلدين؟

- في ما تملت أهم السياسات المتبعة لتكريس المشروع الإستيطاني في كلتى التجربتين؟

- للإستيطان نتائج و آثار بالغة في تدهور أحوال المجتمع فيما تمثلت هذه الآثار؟ و كيف كان إنعكاسها على الجزائريين و الفلسطينين على الصعيد الإجتماعي و الإقتصادي؟

خطة الدراسة:

مقدمة: _____

للإجابة عن الإشكاليات المطروحة و لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث، قسمنا البحث إلى مقدمة ومدخل و أربعة فصول و خاتمة.

تطرقنا في الفصل التمهيدي إلى التعريف ببعض المصطلحات التي تصب في صلب الموضوع كالإستيطان و نظرة المجتمع الدولي حول سياسة الإستيطان المتبعة من طرف الدول الأوروبية على الشعوب العربية كما تمهد للموضوع بشكل عام.

وتطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار العام للإستيطان في الجزائر و فلسطين و لقد حاولنا من خلاله النظر في كيفية ظهور و تطور السياسة الإستيطانية و أسبابها و إلى ماذا تهدف و ما هي أهم مظاهر هذه السياسة في كل من فلسطين و الجزائر.

أما في الفصل الثاني نظرنا إلى آليات السياسة الإستيطانية في تثبيت الوجود الأوروبي في الجزائر فقمنا في المبحث الأول بدراسة السياسة الإستيطانية الفرنسية من الفترة 1830-1848م، أما في المبحث الثاني خصصناه في دراسة السياسة الإستيطانية في عهد كل من الجمهورية الثانية و عهد نابليون خلال الفترة الزمنية 1848-1870م، بينما المبحث الثالث تناولنا فيه الإنعكاسات الإقتصادية و الإجتماعية للإستيطان الفرنسي على الجزائر.

ركزنا في الفصل الثالث على إستراتيجية الإستيطان اليهودي في تثبيت البقاء على أرض فلسطين حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث رئيسية الأول بعنوان سياسة مصادرة الأراضي و الثاني بعنوان سياسة التهجير و الإبادة الجماعية و المبحث الثالث حول الآثار المترتبة عن هذه السياسة.- في الفصل الرابع و الختامي خصصنا مساحة لمقارنة و تحليل أوجه التشابه و الإختلاف بين الإستعمارين اليهودي و الفرنسي قسمنا هذا الفصل أيضا إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول حول نقاط التشابه و الإختلاف من حيث طبيعة الإستيطان و المبحث الثاني و الثالث من ناحية درجة تحقيق الأهداف و البعد الإستراتيجي والدعم الغربي.

و ختمنا بحثنا بخاتمة عبارة عن نتائج و إستخلاصات توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة.

مناهج الدراسة:

اعتمدنا في إنجاز بحثنا على المنهج التاريخي المقارن لأنه أداة قيمة لفهم ظاهرة الإستيطان في كل من الجزائر و فلسطين من خلال تحليلها و تقييمها بشكل مقارن كما يسمح هذا المنهج بفهم أعمق للسياقات التاريخية و السياسية و الإجتماعية و الثقافية التي شكلت ظاهرة الإستيطان في كل بلد.

مقدمة: _____

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات الأكاديمية التي تناولت الموضوع و تطرقنا منها لبعض جزيتاها نذكر:شروق خيروني و كريمة بوفريدة بعنوان الإستيطان الاستعماري في الجزائر و فلسطين 1832-1967 دراسة مقارنة وهي مذكرة لنيل شهادة ماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث و المعاصر، جامعة 086 ماي 1945 بقالمة، ساعدتني هذه الدراسة في جزئة أهداف و أسباب الإستيطان الفرنسي واليهودي و تأثيرهما على الشعب الجزائري و الفلسطيني.

أهم المصادر و المراجع المعتمدة:

لإثراء دراستنا لهذا الموضوع من كافة جوانبه من الضروري الرجوع إلى مصادر متنوعة تشمل المصادر العربية و الأجنبية على حد سواء أهمها:

- كتاب بن داهة عدة " الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1862-1830" جزء الأول و الثاني فالجزء الأول تحدثنا من خلال عن أهداف الإستيطان اليهودي و الجزء الثاني عرفنا من خلاله بعض الشخصيات الفرنسية.

– كتاب ليحي بوعزيز" سياسة التسلط الإستعماري" أفادنا كثيرا في إبراز كيف تمت سياسة الإستيطان الفرنسي للجزائر.

- كتاب .Charle Robert Ageron Histoire De Lalgrie Conteinporaineحيث ساعدنا في السياسة الإستيطانية في عهد الجمهورية الثانية من خلال إيضاح مشروع قانون 1850.

– كتاب عبد الوهاب المسيري " الصهيونية و العنف من بداية الإستيطان إلى إنتفاضة الأقصى" من خلاله تم معرفة طبيعة الإستيطان اليهودي و الفرنسي.

الصعوبات: وكأي بحث علمي سواء عاما أو تاريخيا واجهتنا عدة صعوبات في إعداد البحث أهمها:

- صعوبة الحصول على المادة العلمية خاصة في المكاتب الكبرى.
- واجهتنا عراقيل في فهم المصادر الأجنبية المتعلقة بالجانب الفلسطيني.

مقدمة: _____

- صعوبة الحصول على الروايات الشفوية لأن أغلب الذين عايشوا الفترة توفوا رحمهم الله.
- عدم فهمنا الواسع للقضية الفلسطينية.

مدخل: التأصيل المفاهيمي للإستيطان

1- مفهوم الإستيطان

2- مفهوم الإقامة

3- خصائص و أنماط الإستيطان

4-نظرة القانون الدولي للإستيطان

التأصيل المفاهيمي للإستيطان

شرعت العديد من الدول الأوروبية و الأمريكية، في إحتلال و إستيطان مجموعة من الدول تحت غطاء ما يعرف بالظاهرة الإستعمارية[1]،والتجارة الدولية، وهذا خلال القرنين19و20م وقد كان تحت غزو عسكري، ديني، وفكري، ونهب اقتصادي، كما يعتبر الإستيطان من أبشع أنواع الاستعمار الذي استعملته الدول المستعمرة في سياستها الإستعمارية.

ثم إن هذه الدراسة تهدف بشكل رسمي، إلى معرفة مرجعية الظاهرة الإستعمارية الإستيطانية وحيثيتها، والكشف عن معاناة الدول التي كانت تحت ضغط الإستيطان.

1/ تعريف الإستيطان:

أ/لغة: اتخاذ المكان وطنا يقال: وطن بالمكان أو البلد يطن و أوطن أقام به ووطنه وإستطونه أي اتخذه وطنا ومسكنا يقيم فيه[2].

ب/اصطلاحا: السعي للإقامة في مكان ما يكون صالح للمعيشة مع نية عدم الإنتقال[3].

ويمكن تعريف الإستيطان أيضا بأنه تغير كتلة بشرية، من مكانها وزمانها إلى زمان ومكان آخر حيث تقوم تلك الكتلة بنقل السكان الأصليين أو تشريدهم خارج بلدهم أو استعبادهم، أو كل هذا في آن واحد[4].

ويعرف كذلك بأنه طمس ومحو شخصية الشعب الأصلي، المستهدف بالإستيطان عن طريق كثرة العنصر البشري المهاجر، ومن ثم ترسيخ المنطقة بعاداته وتقاليده الذي يؤدي بدوره إلى تراجع العنصر الأصلي[5].

كما أن هناك من يعرف الإستيطان بالإقامة الأمر الذي جعلني أتطرق إلى تعريف الإقامة ومعرفة الفرق بينها وبين الإستيطان.

2/ تعريف الإقامة

---

[1]- هو تسلط دولة ما على بلاد غير بلادها وقد تكون ممثلة في غزو فكري، وإقتصادي، وتتجدد بفعل العامل الإستيطاني وترافق عملية الغزو موجات بشرية ،تشكل كتلة إستيطانية تهيمن على الحياة العمة في المستعمرة. للمزيد أنظر في: محاضرات مقياس الإستعمار وحركات التحرر ،لدكتور عمر عبد الناصر ،جامعة 5 ماي1945، قالمة، ص20.

[2]- محمد بن موسى بن مصطفى الدالي: الوطن و الإستيطان دراسة فقهية، ط1، المجلد الأول، مكتبة الرشد، الرياض، 2013، ص34.

[3]-المرجع نفسه: ص35.

[4]- عبد الوهاب المسيري: الصهيونية والعنف من بداية الإستيطان إلى إنتفاضة الأقصى، ط2، دار الشروق، القاهرة، 2002،ص101.

[5]- عبد المالك خلف التميمي: الإستيطان الأجنبي في الوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص9.

أ/لغة: مصدر أقام، يقوم ويقيم، يقال :أقمت بالمكان إقامة ومقاما.

ب/اصطلاحا: يقصد بها المكوث بالمكان بنية عدم الإنتقال، ويعرف في لسان الفقهاء بالإستيطان،وفي لسان القانونيين بالجنسية.

و الإقامة المؤقتة: وهي الفترة الزمنية المحددة التي يقضيها الإنسان في مكان ما[1].

الفرق بين الإستيطان والإقامة:

نصوص الفقهاء وتعليلاتهم تدل على أن هناك فرق بين الإستيطان والإقامة ومن ذلك نذكر: "الإستيطان وهو العزم على الإقامة بنية التأبيد، ولا تكفي نية الإقامة ولو طالت" وهل المقصود بالإقامة الإقامة الشرعية لأربعة أيام أو أكثر من ذلك أو الإستيطان؟

ونلاحظ أن بين الإستيطان والإقامة عموم وخصوص مطلق فكل إستيطان إقامة، وليس كل إقامة إستيطانا فالإستيطان إقامة على التأبيد و الإقامة المجردة مؤقتة[2].

كما عرفت كلمة الإستيطان: بتعمير مكان أو منطقة جغرافية معينة بالسكان للإقامة بها و إستغلالها ويمكن أن تشمل النبات أو الحيوان،وقد حاولت فرنسا فعله في الجزائر عندما أقدمت على إحتلالها في 1830م، ولتحقيق ذلك يتطلب توفير الأراضي ومنحها للأوروبين[3].

3/خصائص و أنماط الاستيطان:

أ- من خصائص الاستيطان ما يلي:

يعيد الإستيطان إنتاج نماذج أوروبية لمجتمع المستوطنين، في أراضي جديدة يعزم أنها غير مؤهلة بالسكان حيث يقوم الإستيطان، باستغلال مصالح السكان الأصليين من طرف مجتمع أجنبي ووكلائه الذين إحتلوا البلد التابع لخدمة مصالحهم الخاصة[4].

---

[1]- محمد بن موسى بن مصطفى الدالي: المرجع السابق ص37.

[2]- ياسر بن راشد الدوسري : محاضرة شرط الإستيطان و أثره في ا لمسائل الفقهية، جامعة الملك سعود، السعودية، ص9.

[3]- أرزقي شوتيام: سياسية الاستيطان الفرنسي في الجزائر، مجلة المتوسطي، المجلد2، العدد2، جامعة الجزائر، ص191.

[4]- ايليا رزيق: الصهيونية و الإستعمار، مجلة العمران للعلوم الإجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث والدراسات، المجلد2، العدد8، قطر، 2014، ص9.

يعمل الإستيطان على إنشاء المستعمرات الإستيطانية من أجل إزالة السكان الأصليين، أو نقلهم من أرضهم وتهجيرهم[1]، كما ينظر إلى السكان الأصليين نظرة إزدراء و إحتقار و يقوم بتهميشهم[2].

يمتاز الإستيطان بعلاقته الإقصائية مع السكان الأصليين وأيضا بعلاقته المؤقتة مع المركز الإمبريالي، وبعلاقته الدائمة مع الأرض المستعمرة حيث يقوم الإستيطان بهندسة إجتماعية جديدة،للشعب المستعمر وذلك بإدخال فئة غريبة وجديدة عليه (المستوطنون)التي تؤدي إلى إقصاء السكان الأصليين في بلادهم.[3]

ب/ومن بين أنماط الإستيطان المتعددة والمختلفة ذكرنا منها مايلي:

-الإستيطان الإندماجي:

حيث يبدأ هذا النمط من الأستعمار الإستيطاني العنصر الدخيل أي المستوطن بالهيمنة على سكان الأرض الأصليين وبعد ذلك يندمجون معهم، حيث ينتج كتلة جديدة من خلال الامتزاج الكلي.

- **الإستيطان المبني على التفرقة:** ويعمل هذا النمط من الإستيطان على حفظ استقلالي العنصر السكاني الجديد ويقوم بعملية عزل السكان الأصليين داخل مناطق محدودة ليسهل استغلالهم[4].

- **الإستعمار الإستيطاني الإحلالي:** ويعد هذا النمط أشد أنواع الإستيطان حيث يحل المستوطن محل العنصر الأصلي الذي مصيره الطرد والإبادة والى غير ذلك[5]. ويمكن القول إن هناك فرق بين الإستيطان الإندماجي و الإستيطان الإحلالي ويكمن في أن الإستيطان الإندماجي يكون كل المستوطنين والسكان الأصليين مندمجين في كتلة واحدة، عكس الإستيطان الإحلالي ففكرته دائما القضاء على السكان الأصليين .

---

[1]- وليد حباس: مفهوم الإستعمار الإستيطاني نحو إطار نظري جديد، مجلة قضايا إسرائيلية، م 17، العدد66، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، 2017، ص115.

[2]- عبد الوهاب المسيري: المرجع السابق، ص103.

[3]- وليد حباس: المرجع السابق، ص116.

[4]- عبد الوهاب المسيري: مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي، ط1، دار الفكر المعاصر، دمشق، 2003، ص ص118-119.

[5]- عبد الوهاب المسيري: الصهيونية....،المرجع السابق،ص10.

4/ نظرة القانون الدولي للإستيطان:

يتجه النظام الدولي المعاصر في عصرنا الحالي، نحو الحرية و إعطاء حق تقرير المصير لكل دولة ونبذ كافة أشكال الإستعمار و الإستيطان، خاصة بعد ما نتج من إبادة وجرائم ضد الإنسانية، جراء الحرب العالمية الثانية بتاريخ(1939-1945)م، وكذلك من خلال إنشاء هيئة الأمم المتحدة سنة 1945م[1]، و إنظمام دول العالم إليها، والتي تمنع بدورها استخدام القوة ويعتبر حفظ السلم والأمن الدوليين هدفها الأساسي، حيث وجدت العديد من المعاهدات والإتفاقيات الدولية مثل إتفاقية جنيف الرابعة سنة1949م[2]، ومعاهدة لاهاي[3]،،وميثاق الأمم بتاريخ 24أكتوبر1945م[4]، التي تمنع وتجرم الإستيطان، وكذلك نجد أن المجتمع الدولي لا يعطي الإستيطان أي صفة قانونية بشكل عام، ويعتبر حالة مؤقتة في القانون الدولي ،حيث لا يحق للمحتل أن ينقل رعاياه لأرض الدولة التي يقوم بإحتلالها[5].

إن وجود المستوطنات يشكل إنتهاكا لحقوق الإنسان وبما أن القرارات و القوانيين الدولية التي تنص على حماية حقوق المواطنين في أراضيهم الواقعة تحت الإحتلال، فإتفاقية جنيف تشير في المادة 49على أن القوة المحتلة لا يمكن لها نقل جزء من سكانها إلى الأراضي المحتلة، ولهذا يعتبر النشاط الإستيطاني منافيا للإتفاقية و تعارض النشطات الإستيطانية مع قواعد القانون الدولي.

كما تمثل إتفاقية 12 أوت 1949 م، تقدما هاما للقانون المدون في المجال الإنساني، و تأكد أن كرامة الإنسان المعترف بها عالميا تحترم كما أن التعليمات المتعلقة بقوانيين الحرب في إتفاقية لاهاي

---

[1]- هيئة الأمم المتحدة: منظمة فريدة مؤلفة من بلدان مستقلة إجتمعت على العمل معا من أجل السلم العالمي، و التقدم الإجتماعي ن أنشئت سنة 1945م ، وكانت تضم 51 بلدا عضوا مؤسسا . للمزيد أنظر: كل ما أردت دوما أن تعرفه عن الأمم المتحدة إدارة شؤون الإعلام ، ص 7.

[2]- إتفاقية جنيف الرابعة: متعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب عقدت سنة 12 أوت 1949،تنص هذه الإتفاقية على طبيعة الحكم في المناطق المحتلة و المبادئ الملزمة على دولة ما إذا أدارت شؤون إحتلتها بقوة ، للمزيد أنظر إتفاقية جنيف الصادرة من اللجنة الدولية لصليب الأحمر، ص 8.

[3]- معاهدة لأهاي: عبارة عن معاهدتان دوليتين نوقشتا لأول مرة خلال مؤتمرين منفصلين لسلام عقدا في لأهاي بهولندا لا أول مرة عام 1899م والثاني 1907 تعتبر من أول النصوص المنظمة لقوانين الحرب ،وجرائم الحرب في القانون الدولي . للمزيد أنظر إلى الإتفاقية الخاصة باحترام قوانين و أعراف الحرب البرية، الصادرة عن اللجنة الدولية لصليب الأحمر ، ص10.

[4]- ميثاق الأمم :بتاريخ 24 أكتوبر 1945 ويعتبر النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية جزءاً متمما للميثاق وقد وضع بخمس لغات ويظل مودعا في محفوظات حكومة الو.م.أ . للمزيد أنظر إلى كتاب الدكتور باسم الجعفري: ميثاق الأمم المتحدة: ، المفوضة السامية لشؤون الاجئين، ص 10.

[5]- سارة محمود العراسي: موقف القانون الدولي من الإستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ط1، وائل لنشر والتوزيع، الأردن، 2019 ،ص 11.

الرابعة 1907م، لم تتوخ حماية المدنيين إلا في حالة الحرب و إحتلال، و أن الدولة المحتلة تأخذ كل التدابير لتأمين النظام والحياة العامة و إحترام القوانيين السارية في البلاد[1].وبدوره القانون الدولي سارع إلى منع عمليات الإستيطان من خلال حملة القوانيين و المواد والقرارات الدولية ،التي تحرم إقامة مستوطنات على أرض الغير ولعلى هذا ما دفع مجلس الأمن[2]، والجمعية العامة[3]،والعديد من المنظمات الدولية لإستصدار قرارات بضرورة وقف الإستيطان.

الإستيطان من وجهة مجلس الأمن: يتألف المجلس من 15عضوا من الأمم المتحدة منها الصين و فرنسا و الإتحاد السوفياتي وبريطانيا و أيرلندا و الولايات المتحدة الأمريكية دائمين فيه، حيث يساهم مجلس الأمن في حفظ السلم و الأمن الدولي ومن بين قراراته حول مسألة الإستيطان نجد:

-القرار رقم 466 لسنة 1979م: وكان محتوي هذا القرار أن إقامة المستوطنات ليس لها مستند قانوني بل وتشكل عقبة في وجه السلام، و الإمتناع عن أي عمل يؤدي إلى تغير الوضع القانوني والطابع الجغرافي.

- القرار رقم 497سنة 1981م: وقد صدر عن مجلس الأمن و نص على ضرورة تفكيك المستوطنات والتوقف عن التخطيط لها ، و بناءها في الأراضي المحتلة[4].

- نظرة الجمعية العامة للأمم المتحدة: تتألف هذه الجمعية من جميع أعضاء الأمم المتحدة و لا يحق لهم أن يكون لكل عضو أكثر من خمسة مندوبين، وللجمعية الحق في أن تناقش أية مسألة يكون لها صلة بحفظ السلم و الأمن الدولي يتقدم بها أي عضو أو أي دولة أخرى طبقا للمادة 35[5]، حيث أصدرت

---

[1]- المؤرخة في 12 أوت 1949 م ،اللجنة الدولية لصليب الأحمر، سويسرا ،ص 19.

[2]- أحد الأجهزة الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة ويعتبر الجهاز التنفيذي الوحيد للأمم المتحدة والمعنى الأول بتنفيذ قواعد القانون الدولي على المستوى الدولي، وهو المجلس الوحيد أعطاه ميثاق الأمم المتحدة الصلاحيات الكبرى في حفظ السلم و الأمن الدولي، للمزيد أنظر إلى خالد بن محمد اليوسف: مجلس الأمن الدولي دراسة شرعية قانونية ،مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف، الجزء الأول، العدد 25،2022، ص273.

[3]- هي الهيئةالدولية الرئيسية للأمم المتحدة ، وبمثابة الجهاز التشريعي الدولي، و تمارس دورها عبر أدوات ووسائل قانونية، كما تستلزم القرارات المتعلقة بالمسائل مثل السلام و الأمن. للمزيد أنظر إلسهيلة شريط: دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في تطوير قواعد القانون الدولي، ص1453.

[4]- رائد خالد غباين ،رمضان بورغدة: الإستيطان الإسرائيلي في القانون الدولي و أثره على مستقبل قضايا الحل النهائي، المجلة التاريخية الجزائرية ، المجلد 6، العدد2، الجزائر،2022، ص648.

[5]- شادي الشريفات،علمي الجبرة: موقف القانون الدولي من المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية ،مجلة المنارة، المجلد21 ،العدد4، 2015،الأردن، ص307.

العديد من القرارات بخصوص مسألة الإستيطان وقد كانت مجملها تصب في أن إقامة المستوطنات تمثل خرقا للقانون الدولي، وحقوق الإنسان ولها تأثير سلبي لتحقيق السلام ومن بين هذه القرارات نجد:

- **القرار 106/60سنة 2002م:**نص على أن السلطة القائمة بالإحتلال تخترق إتفاقية جنيف الرابعة 1907م، من خلال نقل سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها ،كما أنها تشكل عقبة أمام السلام و التنمية الإجتاعية و الإقتصادية [1].

[1]- حكيم العمري: المرجع السابق، ص88.

خاتمة الفصل :

نستنتج بأن الإستيطان يعتبر من أبشع أنواع الإحتلال الذي عرفته البشرية خاصة الإستيطان الفرنسي في الماضي بإعتباره يعمل على إنتهاك لحقوق الإنسان، لهذا فإن الدول المحتلة يجب أن تلتزم بقرارات محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بالإستيطان، و إحترام كافة القرارات الموجودة في إتفاقية جنيف، كما أن هناك العديد من الطرق التي يمكن للمجتمع الدولي من خلالها العمل على إلزام الدول الإستيطانية باحترام القانون الدولي كالضغط الدبلوماسي ،مثل فرض عقوبات إقتصادية وإلى غير ذلك، لأنه بالرغم من القرارات المختلفة التي أدانت الإستيطان إلا أننا نلاحظ بأن عملية الإستيطان لا تزال مستمرة لوقتنا الحالي وخير دليل فلسطين التي يمارس عليه الإستيطان من طرف الكيان الإسرائيلي.

الفصل الأول: الإطار العام للإستيطان الفرنسي و اليهودي [الجزائر، فلسطين]

المبحث الأول: ظهور السياسية الإستيطانية الفرنسية واليهودية

المبحث الثاني: أسباب و أهداف الإستيطان الفرنسي و اليهودي

المبحث الثالث: مظاهر الإستيطان الفرنسي في الجزائر واليهودي في فلسطين

تمهيد

تعتبر الحركة الإستيطانية التي ظهرت في القرن 19 م إمتداد لأوروبا خارج حدودها أي حركة إستعمارية أوروبية، حيث توسعت هذه الحركة بشكل كبير خاصة في قارة إفريقيا و آسيا، وكان تحت توسع إستعماري مرتبط بالثورة الصناعية و الرأسمالي الصناعي، وقد إستخدمت القوة العسكرية من أجل إحتلال و السيطرة على مناطق واسعة في ما وراء البحار، ثم تحويلها إلى أقاليم تابعة لدولة الأوروبية هدفها إستغلال مصادر المواد الخام و إنشاء أسواق لتصريف منتوجاتها الصناعية، ومن بين الدول التي طبقت عليها السياسة الإستيطانية الجزائر سابقاً سنة 1830 م من قبل فرنسا والإستيطان الإسرائيلي المطبق على فلسطين حالياً، وقد كان الإستيطان ولا يزال يعمل على طمس الهوية وإستغلال الشعوب تحت ما يسمى بالإستيطان الأوروبي.

المبحث الأول: ظهور السياسة الإستيطانية الفرنسية و اليهودية.

1 – السياسة الإستيطانية الفرنسية (الجزائر)

تقع الجزائر غرب القارة الإفريقية ،ويحدها شرقا تونس، و غربا المملكة المغربية والصحراء الغربيةومن الجنوب مالي و النيجر، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط[1]. ولعلى موقعها الممتاز جعلها محل أطماع العديد من الدول الأوروبية ففي سنة 1830 م، تمكن الجيش الفرنسي من إحتلالها وبذلك بدأ التفكير في رسمأطر و أساليب تمكن إدارة الإحتلال من ترسيخ دعائم الوجود الفرنسي، وتمكين دوامه من خلال السيطرة الواسعة والمنظمة فقد شهدت الجزائر مع بداية الإحتلال الفرنسي هجرة إستيطانية كبيرة من مختلف أنحاء أوروبا، وقد بلغ عددهم في سنة 1832م 25 ألف معمر، وفي سنة 1911م زاد هذا العدد إلى 752 ألف من الفرنسيين و 189 ألف من الأوروبين، بفضل المخططات الفرنسية الإستيطانية التي سادت كافة القطر الجزائري ما عدا المناطق الجبلية منه، أما المعمرون فلم يبدوا أي إهتمام للحالة التي يعيشها الجزائريين بل قاموا بإحتجاجات من قلة الإجراءات المانحة لهم كحق الإستيطان و الإمتيازات الأخرى حيث قاموا بسلب حقوق الشعب الجزائري، ونهبوا أملاكهم بكافة الطرق و الوسائل وقد كتب المعمرون في 12 جويلية1861م بجريدة السايبوس "لا يوجد في إفريقيا سوى مصلحة واحدة وهي مصلحة المعمر و لا يوجد حق واحد وهو حقنا"، كما يقول فرحات عباس في كتابه "ليل الإستعمار" إن إحتلال فرنسا للجزائر، لم يكن أمر سهلا فقد سلب ثروات الشعب و اغتصب أراضيه، و أحرق الزرع والضرع وشن الإستعماريون ضد الجزائريين حربا لا رحمة فيها [2].

فمنذ 1830م خطط الساسة الفرنسيون بأن تكون الجزائر مستعمرة فرنسية، فشجعت على الهجرة الأوروبية بصورة عامة و الفرنسية بصفة خاصة نحو الجزائر للإستيطان فيها بأكبر عدد ممكن وقد منحت للمهاجرين إمتيازات إقتصادية و سياسية كبيرة لأنها أدركت أهمية تواجد المستوطنين في الجزائر، من أجل دعم الإحتلال فحسب رأي ممثلين الساسة الفرنسية فإن إحتلال الجزائر لا يجب أن يكون إحتلال عسكري فقط، بل يجب كذلك هجرة المستوطنين إليها لتخلق قوة تدعم الجيش من أجل تحقيق الإستيطان فيها[3].

---

[1]- الهادي قطش: أطلس الجزائر والعالم طبيعيا- بشريا – إقتصاديا – سياسيا، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2009 ،ص 34.

[2]- فرحات عباس: ليل الإستعمار، تعريب أبو بكر رحال، دط، دار القصبة للشر، الجزائر، 2005، ص40.

[3]- حسينة حاميد: المستوطنون الأوروبيون و الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1 ، دار الحبر، الجزائر، 2007، ص 21.

ويقول مصطفى هشماوي في كتابه "جذور نوفمبر 1954في الجزائر "بعد هجوم فرنسا على الجزائر بقواتها العسكرية التي بلغ عددها 37 ألف جندي وقد دعمته ب 5 ألف مستوطن سنة 1832م و ارتفع هذا العدد بشكل رهيب من نفس السنة إلى 25 ألف معمر ليصبح سنة 1848 م 120 ألف مستوطن، منهم 48 ألف مستوطن فرنسي و 62 ألف مستوطن من باقي الأوروبيين[1].

هذا بما معناه أن المستعمر الفرنسي منذ الوهلة الأولى أدرك أن مستقبله في الجزائر لن يكون فقط بالإحتلال العسكري، بسبب أراضي الجزائر الشاسعة لهذا فإن مستقبله مرتبط بالإستيطان وهذا لن يتحقق إلا بتشجيع الهجرة الأوروبية ودعم الجيش الفرنسي من أجل الحفاظ على الجزائر من خلال الإستلاء على أملاكهم و إستيطانها و حصر أصحابها الشرعيين الجزائريين.

2/ السياسة الإستيطانية اليهودية (فلسطين)

- **تعريف الصهيونية:** إختلفت و تعددت التعريفات حول مصطلح الصهيونية، فهناك من يعرف الصهيونية على أنها حركة داخل التشكيل الحضاري و السياسي الغربي، حيث تنظر لليهود بأنهم فائضاً بشرياً ويجب عليه الهجرة خارج أوروبا إلى أي بقعةفي العالم و قد تحدد بفلسطين[2].

– وتعرف أيضا بحركة تقوم على عزل الشعب اليهودي، في وطن خاص بهم حيث تطالب بأن يكون بفلسطين وطن لليهود معترف به إعترافاً عموميا[3].

ويذهب طاهر شاش في كتابه "الصراع في الشرق الأوسط " على أنها الدعوة لهجرة اليهود إلى فلسطين و إقامة دولة لهم فيها و إستيطانها، كما أن مصطلح الصهيونية مشتقة كلمة صهيون و تطلق على جبل في القدس بل و القدس ذاتها[4].

[1]- مصطفى هشماوي: جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دط، دار الهومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010، ص 21.

[2]- أحمد سميح حسن إسماعيل: الإستيطان اليهودي في الجزائر، ج1، دط، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2014 ، ص 313.

[3]- نجيب نصار: الصهيونية ملخص تاريخها غايتها و إمتدادها حتى سنة 1905م، دط، هنداوي للتعليم و الثقافة، مصر، 2012 ،ص10.

[4]- طاهر شاش: الصراع في الشرق الأوسط، ط1 ،مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2008، ص65.

كذلك هي حركة سياسية عنصرية متطرفة، تسعى بكل الوسائل إلى إعادة مجد بني إسرائيل والسيطرة على العالم[1].

-الصهيونية من بدايتها حركة سياسية في الحقيقة لكنها تقنعت منذ البداية بالدين، لتخلق من رؤيا العودة إلى أرض الميعاد إيديولوجية تاريخية و دينية تجمع يهود الشتات حولها، وقناعا تخفي به حقيقة أهدافها لهذا رفضت فكرة وطن قومي غير فلسطين[2].

كذلك هي عقيدة سياسية قومية إستعمارية تلك هي السمات التي تعرف السياسة الصهيونية كما إستطاع أن ينجحها مؤسسها هرتزل في مؤتمر بازل عام 1897م[3]، ويقول قد أسست الدولة اليهودية[4].

لم تكن فكرة اليهود للعودة إلى أرض الميعاد(فلسطين)يهودية في الأصل بل مسيحية أوروبية ظهرت مع نشوء حركة الإصلاح الديني البروتستانتي[5]، حيث وجدته السلطات الأوروبية مناخاً مواتياً بهدف التوسع الإستعماري وهذا بعد الإنتقال إلى النظام الرأسمالي الذي وجدت فيه الصهيونية اليهودية، كما تعتبر الصهيونية اليهودية السياسية أداة إيديولوجية لكسب التأييد الدولي من أجل إقامة دولة يهودية في فلسطين، وهذا حينما نشر هرتزل كتابه الدولة الصهيونية سنة 1896[6].

ومن أبرز المفكرين اليهود الذين دعوا إلى الهجرة و استيطان فلسطين، الواقعة على الحاشية الغربية من منطقة الشرق الأدنى، وعلى الجهة الشمالية الغربية من شبه جزيرة العرب، و تتلامس حدودها الجمهورية اللبنانية من الشمال، و الجمهورية العربية السورية من الشمال الشرقي الأردن من

2- محمد عمر عوض: مرتكزات الصهيونية لبناء الدولة الصهيونية، بحث مقدم لحولية كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة، جامعة الأزهر، كلية الدعوة الإسلامية، قسم الأديان و المذاهب، القاهرة، 2012، ص58.

[2]- جمال حمدان: إستراتيجية الإستعمار و التحرر، ط1، دار الشروق، بيروت، 1983، ص134.

[3]- مؤتمر بازل 1897: عقد بسويسرا وقد نادى بتشجيع الهجرة إلى فلسطين و الحصول على إعتراف دولي بوطن قومي لليهود في فلسطين ...للمزيد أنظر لكتاب محمود السيد :تاريخ اليهود القديم و الحديث، ص 84.

[4]-رجاء جارودي: الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية،ط1،دار الغد العربي،القاهرة، 1966، ص20.

[5]-حركة الإصلاح الديني البروتستانتي: قادها الراهب الألماني مارتن لوثر في أواخر الربع الأول من القرن السادس عشر حيث طالب فيها بإلغاء النظام البابوي كما كانت لها علاقة بالمسيحية الصهيونية لأن فكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين آمن بها المسيحيون البروتستانت وسعوا إلى تنفيذها ....للمزيد أنظر في كتاب إياد ملحم: إسرائيل الأمريكية وإستراتيجية الإستيطان الصهيوني،ص27.

[6]-يوسف أيوب حداد: هل لليهود حق ديني أو تاريخي في فلسطين، ط1،بيسان للنشر و التوزيع، لبنان، 2004،ص326.

الشرق، وجزيرة سيناء المصرية من الجنوب الغربي[1].نجد المفكر اليهودي الحاخام يهود القالي[2]، والذي إقترح إقامة مستعمرات لليهود في فلسطين لكي تكون مقدمة ضرورية للخلاص المنتضر لاعتقادهم بأن المسيح المنتظر[3]،سوف يسبقه المسيح الأول و يقود اليهود لفتح فلسطين في حروب "يأجوج ومأجوج "بحد السيف وقد وضع في عام 1849م، كتابه الخلاص الثالث و دعى فيه إلى تشجيع الإستيطان في فلسطين كما تعد أفكاره الأساس النظري للحركة الصهيونية[4].

كذلك نجد المفكر "موسى هيس"[5]، ويعد من كبار المفكرين الصهاينة وضع أفكاره في كتابه "روما و القدس "لسنة 1862م، حيث تكلم فيه عن ما تتعرض له اليهود من إضطهاد عن طريق الألمان كما نظر إلى أهمية فلسطين ووجه نداء لليهود قائلا سوف تعودون إلى فلسطين و ستشفون من جميع أمراضكم كما ستكونون معلميهم في العلوم الأوروبية كما إعتبر إستيطان فلسطين ضمان الخلاص من الإضطهاد الأوروبي الذي تعاني منه اليهود[6].

وقد تبلورت الصهيونية السياسية ذات الإستراتيجية الإستيطانية مع "ثيودور هرتزل"[7].(أنظر الملحق رقم واحد)، ففي عام 1986 نشر كتابه "الدولة الصهيونية "الذي لقى إعجاب من طرف "جمعية أحباب صهيون "[8]، حيث أنه ما إذا وجد من يتعاطف مع اليهود يطالبه بالمساعدة لإقامة الدولة اليهودية

---

[1]- سهيل حسين الفتلاوي: جذور الحركة الصهيونية، دط، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2002، ص93.

[2]- الحاخام يهود القالي: ولد في سرايفو عام 1792م، وكان أبوه من زعماء اليهود في البلقان و فلسطين من أعماله كتاب "إسمعي يا إسرائيل "مات سنة 1878م.للمزيد انظر إلى سهيل حسين الفتلاوي،المرجع السابق ،ص90.

[3]- المسيح المنتظر: يعتبر عقيدة لدى اليهود وهم ينتظرونه بفارغ صبرهم حيث يعتقدون بمجئ المسيح سوف يعتنق الجميع الإيمان اليهودي كما أن المسيح الذي ينتظرونه و يستعدون للقائه هو إسرائيل نفسه.للمزيد انظر لكتاب هالة عبد الله: الصهيونية ملف أسود ص 22.

[4]- سهيل حسين الفتلاوي: المرجع السابق،ص104.

[5]- موسى هيس: ولد في بون عام 1812م من أب تاجر و اهتم بالدراسة الفلسفة و التاريخ و كان زميلا لكارل ماركس و إعتنق الأفكار الماركسية وعمل صحفيا ويعد من كبار المفكرينالصهاينة من أعماله كتاب "روما و القدس ". للمزيد أنظر كتاب سهيل حسين فتلاوي: المرجع السابق، ص101.

[6]- سهيل حسين الفتلاوي: المرجع السابق،ص 113.

[7]- ثيودور هرتزل: ولد في مدينة بودابست سنة 1860م و هو الأبن الوحيد لتاجر من أثرياء المدنية ، إلتحق بكلية الحقوق ونال شهادة الدكتوراه في الحقوق عام 1884م كتب 17 مسرحية ، وفي عام 1891م نشر كتابه الدولة الصهيونية ، توفي سنة 1904م ، للمزيد أنظر إلى عاطف عيد : موسوعة قصة وتاريخ الحضارات العربية بين الأمس و اليوم فلسطين ،ص112 .

[8]-أحباب صهيون: اسم أطلق على حركة اليهود المهاجرين من روسيا إلى فلسطين وعلى أسلوبهم السياسي في النشاط الإستيطاني خلال 1881-1904 ، والتي تعرف في تاريخ الحركة الصهيونية بالهجرة الأولى كما تعمل على إستقطاب اليهود المهاجرين من شرق أوروبا. للمزيد أنظر سعودي أحمد: الصهيونية العالمية بين المظلومية الزائفة و الجرم الأكيد، ص133.

في فلسطين وفي زيارته لفلسطين صورها بأبشع صورة وقال بأنها مطمورة تحت القذارة العربية لكنها تحولت إلى فردوس حينما حل بها المستوطنون اليهود[1]، كما إتجه إلى إنشاء المنظمة الصهيونية العالمية[2].

كما أن لوعد بلفور في 2 نوفمبر 1917م، و إنتداب بريطانيا لإدارة فلسطين، دور في دخول الصهيونية للعمل السياسي[3]،وقد أصدر هذا الوعد من طرف بلفور وزير خارجية بريطانيا ،ويعتبر هذا الوعد من أغرب الوثائق الدولية في التاريخ فقد منح أرض لا يمتلكها إلى جماعة لا تستحقها على حساب من يملكها مما أدى إلى إغتصاب وطن و تشريده بكامله، و من أجل تمزيق العالم العربي و إضعافهم و احتفاظ الدول الإستعمارية بمستعمراتها ونفوذها و مصالحها في المنطقة العربية [4]، وقد جاء في نص وعد بلفور "إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين و ستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية و الدينية التي تتمتع به الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين "[5]. وقد كانت رغبة الحلفاء من هذا الوعد كسب الحركة الصهيونية إلى جانبهم بدور المخرب في ألمانيا والدول المتحالفة معها[6]. ومحاولة إبقاء روسيا في الحرب بعد قيام الثورة الشرعية و سقوط القيصر لأن اليهود كانوا يسيطرون على الصناعة في روسيا، و لاسيما الصناعات الحربية ولهم دور قيادي واضح في الثورة الشيوعية كذلك رغبة بريطانيا في إستمالة العناصر الصهيونية القوية في ألمانيا و النمسا خاصة وفي سائر أنحاء العالم عامة[7].

نجد أن الهجرة الصهيونية لفلسطين كانت عبر مرحلتين الأولي بتاريخ 1882-1904 نتيجة الإضطهاد الذي كانوا يعانونه في رومانيا وفي أوروبا الشرقية بشكل عام وقد كانت هجرة اليهود من روسيا و رومانيا نحو الو م أ، و إعتقدت جمعية أحباب صهيون أن في ذلك إنقاض لليهودية وقد شهدت المرحلة الأولى من الهجرة 20 ألف مهاجر يهودي نحو فلسطين إلا أن الدولة العثمانية أصدرت قانون للحد من هجرة اليهود لفلسطين سنة 1882م، لكنه لم يطبق بسبب الضغوطات البريطانية، والفرنسية ما مكن

[1]-ألن تايلر: تاريخ الحركة الصهيونية ،ط1 ،دار الطليعة ،بيروت ، 1966 ، ص14 ،16.

[2]-المنظمة الصهيونية العالمية : من أهم المنظمات الصهيونية في الوقت الحاضر لها دور أساس في إقامة الكيان الصهيوني فهي بمثابة الجهاز التنظيمي لتحقيق الصهيونية ومن أهدافها تنظيم اليهودية العاملة ورابطها بواسطة منظمات محلية و دولية تتماشى مع القوانين المتبعة في كل بلد.للمزيد أنظر سعودي أحمد: المرجع السابق، ص 128.

[3]-عباس محمود العقاد: الصهيونية العالمية،ط1، نهضة مصر، مصر ، 2008، ص19.

[4]-فخري الفلاح: قدسنا بين الماضي و الحاضر و المستقبل، ط1، دار ياف العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2012، ص120.

[5]-أحمد إسماعيل ياغي: تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1، العبيكان، الرياض، 2000، ص ص157-158.

[6]-محمد عوض الهزايمة: القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، دط، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2011، ص50.

[7]-أ كرم زعيتر: القضية الفلسطينية، دط، دار المعارف، مصر، 1955، ص46.

اليهود من إنشاء المستعمرات الزراعية و المؤسسات الدينية والخيرية في فلسطين وتكفلت الجمعية اليهودية للإستيطان بالإنفاق على المستعمرات[1].

بينما الهجرة الصهيونية الثانية كانت بتاريخ 1904-1981: وهذا بعد إشراف المنظمة الصهيونية على عملية الهجرة و الإستيطان في فلسطين وبلغ عدد المهاجرين 10 ألف كانوا شبان مغامرين جندتهم الصهيونية و الأجهزة الإستعمارية وفي عام 1911-1912 وصل نحو 1.500 يهودي من اليمن وتميزت هذه المرحلة بتعدد الفئات المهاجرة وفي عام 1908م أنشأ مكتب فلسطين للإستيطان أي أن المنظمة أصبح لها سياسة إستيطانية منظمة[2].

[1]- أحمد صالح عبوش: تاريخ العالم الإسلامي في آسيا الحديث و المعاصر، ط1، دار الفكر ناشرون و موزعون، عمان، 2013، ص262.

[2]- نفسه: ص263.

المبحث الثاني : أسباب و أهداف الإستيطان الفرنسي واليهودي

1/ أسباب الإستيطان الفرنسي واليهودي

أ/أسباب الإستيطان الفرنسي: يندرج الغزو الفرنسي للجزائر سنة 1830م، في إطار التوسع الإستعماري الأوروبي حيث لم يكن الإستيطان الفرنسي للجزائر وليد المصادفة بل راجع إلى أسباب المختلفة و المتعددة ومن بينها نذكر :

- تضخم الديون المترتبة على فرنسا، وعدم قدرتها على دفعها للخزينة الجزائرية لذلك أرادت فرنسا الاستحواذ على الخزينة الجزائرية و إمتداد النزاع المسيحي على البحر الأبيض المتوسط[1]. فرغبة رجال الدين في القضاء على الإسلام و المسلمين و تحويله إلى حظيرة مسيحية، وقد ذكر الجنرال كليمون تونر "ليس من الغريب أن العناية الإلهية تناشد الملك شارل العاشر وريث سان لوي لينتقم للإنسانية و الدين و الإهانة الشخصية .....إن العناية الإلهية خصته بهذا النصر في الجزائر لجعل المواطنين مسيحين "[2].
- رفض الداي حسين إعطاء ترضية للأسطول الفرنسي الراسي، أمام مدينة الجزائر حيث تسعى للحصول على هذه الترضية لتجعل نفسها الدولة صاحبة الإمتيازات الخاصة بالإيالة الجزائرية بحجة رد الإعتبار لفرنسا فقد أهينت في حادثة المروحة [3].
- تنافس الدول الأوروبية من أجل الحصول على إمتيازات تجارية في السواحل الجزائرية خاصة فرنسا و انجلترا[4].
- تنظيم الجيش الفرنسي بسبب الخوف من تهيأت عناصر تستطيع إشعال اللهب بصفة مفاجئة و في أي جهة من جهات أوروبا، لأن المجد العسكري يكتب لفرنسا البقاء وتجعل أعلامها ترفرف في

---

[1]- محمد الميلي: الجزائر في مرآة التاريخ، ط1، مكتبة البحث ، الجزائر، 1965، ص162.

[2]-محمد علي داهش: دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، دط، مركز الكتاب الأكاديمي، العراق، دت، ص18.

[3]- ناصر الدين سعيدوني: وراقات جزائرية، ط2،دار البصائر، الجزائر، 2009، ص333.

[4]- حنيفي هلالي: العلاقات الجزائرية الأوروبية و نهاية الإيالة 1815-1830، ط1،دار الهدى، الجزائر،2007،ص19.

المناطق البعيدة [1]، كما أن نمو الذهنية العدوانية وتعاظم شأنها في الغرب الأوروبي شجع فرنسا على المضي نحو الجزائر و إستيطانها [2].

- إيجاد أسواق خارجية لتصريف فائض الإنتاج و البحث عن أماكن خارج الوطن لتقليل من ضغط النمو الديموغرافي ،و إبعاد العاطلين عن العمل لتفادي وقوع إضطرابات و إنقلابات داخلية [3]، وقد إعتبر نابليون الأول،الجزائر سوق خارجية ضرورية لتطور الصناعة الفرنسية[4].
- فرض الهيمنة الأوروبية على أحد الأقطار الإسلامية و تغيير المعطيات البشرية و القيم الحضارية و القضاء على الأسس الإقتصادية للجزائر و إلغاء الوجود التاريخي و توطين العناصر الأوروبية محل الجزائريين[5].
- تسابق الدول الأوروبية و خاصة فرنسا سعيا لإنتزاع المواد الأولية حيث كتب وكيل العلاقات التجارية الفرنسية إلى حكومته قائلا "إن الفوائد المادية التي تعود على فرنسا من غزو الجزائر بالإضافة إلى ما تزخر به الخزينة الجزائرية من فرنكات ذهبية أنفع و أجدى من كل العمليات الغزو و التي قامت بها فرنسا[6]، و يضيف جمال الدين الآلوسي "إن الدافع الحقيقي للإستيطان الجزائر هو الطمع و السلب و إستغلال خيراتها[7].
- فقدان فرنسا هيمنتها كقوة إستعمارية عظمى، جراء الهزائم العسكرية فقد كانت تحاول الإستيلاء على بعض الأقاليم الأوروبية و السيطرة على كامل الحوض المتوسط ،وعليه يكون هذا بإنشاء قاعدة عسكرية بمدينة الجزائر[8]، و القضاء على القرصنة الجزائرية في البحر الأبيض المتوسط فطوال ثلاثة قرون كان القراصنة ينهبون سواحلنا و يستولون على السلع و التجارة و إن البحرية الملكية إضطرت إلى ضرب عاصمة البربر لأنها كانت تمثل تهديدا لأوروبا المسيحية[9].

---

[1]- محفوظ قداش: جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، دط، الأكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية، الجزائر، 2008، ص17.

[2]- عبد الله مقلاتي: المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1954، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص13.

[3]- أرزقي شوتيام: المرجع السابق، ص192.

[4]. فلادمير لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ط7، دار الفارابي، بيروت، 1985، ص186.

[5]- ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق ،ص19.

[6]- أحمد عاشور أكس: صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد الجبروت الإستعمار الفرنسي الإستيطاني 1500-1962، ط1، المؤسسة العامة للثقافة، ليبيا، 2009، ص117.

[7]- جمال الدين الآلوسي: الجزائر بلد المليون شهيد، دط، وزارة الثقافة و الإعلام، الجزائر، 1970، ص6.

[8]- جمال حرشي: الإستعمار و سياسة الإستيعاب في الجزائر 1830-1962، دط، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص215.

[9]- أوليفي لوكور غرانميزون: الإستعمار الإبادة تأملات في الحرب و الدولة الإستعمارية، دط، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص42.

- الموقع الجغرافي للجزائر يشكل خطر على المشاريع الحضارية الفرنسية و يعيق توسعها كما كانت تسعى لحل التراكمات الديمغرافية التي أفرزتها مخلفات الثورة الصناعية[1].

ب/ أسباب الإستيطان اليهودي(فلسطين): هناك العديد من الأسباب التي بدأت تظهر جليا بظهور معالم المشروع الإستيطاني الإسرائيلي في فلسطين أهمها ما يلي:

- **السبب الديني:**لم تخف الحركة الصهيونية تبريراتها الدينية التي كانت تبرر وجودها في فلسطين، فقد كانوا يعتمدون على الوعد الإلهي المزعوم لبني إسرائيل بإنهاء تشتتهم من خلال العودة إلى صهيون بإعتباره المبدأ المركزي الذي يحرك الصهيونية فبدأت المنظمة الصهيونية تنادي بهجرة اليهود إلى فلسطين بمختلف الوسائل لإقامة دولة عن طريق الإستعمار الإستيطاني بإعتبار فلسطين وطنهم القديم (أرض الميعاد) [2]. ولطالما كانت الإدعاءات الدينية الصهيونية تربط الإستيطان اليهودي في فلسطين بأن لإسرائيل حقوقا تاريخية في أرض فلسطين لذلك أرادت إسرائيل إحياء المواقع و الأماكن الأثرية اليهودية التي لها صلة بالفترة التي عاشها اليهود بفلسطين[3]، كما يأتي السبب الديني في مقدمة أسباب الإستيطان اليهودي في فلسطين و يعتبر المحرك الإيديولوجي للإستيطان فاليهود يعتبرون أن الله منح لهم هذه الأرض، وعليهم إستيطانها لتحقيق هذه الفريضة الدينية كما يعتقدون أن هذه الأرض هي عطية الرب لإبراهيم كما ورد في التوراة "و إجتاز إبرام في الأرض إلى مكان شكيم إلى بلوطة مورة و كان الكنعانيون حينئذ في الأرض و ظهر الرب لإبرام و قال لنسلك أعطي هذه الأرض "[4].

إن هاته الحجج الدينية التي تتذرع بها إسرائيل حجج باطلة تحججت بها فقط من أجل الترويج للرواية الصهيونية التي تدعي الأحقية في أرض فلسطين لكن حقيقة الإستيطان اليهودي في إسرائيل عكس ذلك فأساس الفكرة هو إيجاد دولة يهودية تجمع كافة يهود العالم المشتت.

– **السبب الإقتصادي:**ساهم السبب الإقتصادي في سباسة الإستعمار الإستيطاني اليهودي في فلسطين بشكل كبير، حيث يسعى إلى إستغلال الموارد الطبيعية و الإقتصادية في فلسطين و ذلك لدعم

[1]- محمد الطيبي: الجزائر عشية الغزو و الإحتلال، ط1، ابن النديم لنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص239.

[2]- علي عبد فتوني: تاريخ اليهود السياسي، ط1، دار الفرابي، بيروت، 2012، ص7.

[3]- نظام محمود بركات: الإستيطان الإسرائيلي في فلسطين، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص241.

[4]- سمير أحمد معتوق : الأساس الجغرافي للإستعمار الإستيطان الصهيوني في الضفة الغربية 1967-1985، ط1، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 1992، ص44.

إقتصاد الكيان الصهيوني و الحصول على الإكتفاء الذاتي، كما يتداخل السبب الإقتصادي مع عامل الأمن و بالتحديد في المناطق الحدودية لأن كل عمل إقتصادي في المستعمرات الواقعة في الحدود هي ربح لإسرائيل[1]، كما تسعى عمليات الإستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية وذلك من أجل تقوية مقومات الإقتصاد الإسرائيلي[2].

– **السبب التاريخي:** إتخذ الإسرائيليون السبب التاريخي كذريعة للإستيطان اليهودي في فلسطين تقضي هذه الذريعة بان هناك حقوق تاريخية للشعب اليهودي على هذه البلاد أي فلسطين و أن هناك رابطة تاريخية بين الشعب اليهودي و أرض فلسطين[3]، و لقد قدمت إسرائيل مزيجا من الأسباب التاريخية و الدينية للمشروع الإستيطاني، فإعتبرت بموجبها أن المستوطنون هم السكان أصليون لبلاد فلسطين و إنكار أن أصحاب الأرض ليس العرب الفلسطنيون.

2/ أهداف الإستيطان الفرنسي و اليهودي

أ/ أهداف الإستيطان الفرنسي(الجزائر): يعتبر الإحتلال الفرنسي للجزائر من أكبر النماذج الإستيطانية في تاريخ الإستعمار الأوروبي الحديث، و منذ أن وطأت أقدامه الجزائر إرتكز الإستعمار الفرنسي على الإستيطان الذي جعلت منه دعامة لترسخ به وجودها في الجزائر، من خلال بعث مجتمع دخيل غير متجانس الأطراف على الشعب الجزائري يكون حليفا له، و من خلاله تحقق أهدافها في مختلف المجالات ومن بين هذه الأهداف نجد :

- بسط الهيمنة التامة على المجتمع بكامل عناصره و مؤسساته و تغير البيئة ومسح مقوماتها وتحويلها إلى بيئة فرنسية[4].
- فرض سلطتهم على الأهالي و تعزيزها و ممارستها بإستمرار و بحسب الأمكنة و الظروف تختلف الوسائل المستعملة و هذه السياسة قائمة على فرض السلطة لصالح ضباط الجيش الفرنسي و لصالح فرنسا[5].

---

[1]- سمير أحمد معتوق: نفسه، ص 53.

[2]- نظام محمود بركات: المرجع السابق، ص 241.

[3]- سمير أحمد معتوق: المرجع السابق، ص 45.

[4]- سعيد بوخاوش: الإستعمار الفرنسي و سياسة الفرنسة في الجزائر، دط، تقيليت، الجزائر، د ت ن، ص 17.

[5]- مصطفى الأشرف: الجزائر الأمة و المجتمع، تر حنيفي بن عيسى، دط، دارالقصبة، الجزائر، 2007، ص30.

- تهميش المجتمع الجزائري ليصبح لدى الأوروبيين طبقة عاملة و تمارس و تطبق عليه التفرقة العنصرية و إلغاء الوجود التاريخي، و من خلال توظيف العنصر الأوروبي تقضي على الأسس المادية [1].

- تطوير عملية الهجرة و الإستيطان لإيجاد مراكز قوى يمكن الإعتماد عليها بصورة ثابتة و تعزيز الهيمنة الإستعمارية، للقوة التي لا تقهر كذلك التقدم الحضاري للغرب و الذي يقابله التخلف الحضاري للعرب[2].
- خلق مجتمع أوروبي جديد في الجزائر بتشجيع الهجرة من أجل إيجاد سند قوي للقضاء على المقاومة، والتمهيد إلى الإندماج الكلي إضافة إلى زعزعة البناء الإجتماعي من خلال تفكيك القبائل و الأسر[3].
- محاربة و طمس الشخصية الإسلامية و محو شخصية القاضي المسلم و تعويضه بالقاضي الفرنسي و إغلاق المدارس القرآنية و تحويل المساجد إلى كنائس و تطبيق العادات و القوانين الفرنسية[4].
- الإستيلاء على الأراضي و خيراتها و إسترقاق أهلها و تنصيرهم و تهجيرهم أو إبادتهم[5].
- نهاية مشاكل متعددة و لاسيما الإقتصادية و يحد من الإضطرابات الإجتماعية الداخلية بفضل الموقع جيوستراتيجي و سياسي و بعد إقتصادي هام للجزائر[6].
- الإستفادة من الطاقة البشرية و القيام بتهجير السكان المحليين التي لا تحتاجها و العمل على تفتيت قاعدة الجزائر الديمغرافية لإقامة كيان إجتماعي في البلد[7].
- رفع نسبة الأمية بالجزائر و ذلك عن طريق غلق المدارس و نفي العلماء[8].

---

[1]- ناصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات و آفاق، ط2، البصائر، الجزائر، 2013، ص24.

[2]- بسام العسيلي: المقاومة الجزائرية للإستعمار الفرنسي، دط، النفاس لنشر و التوزيع، لبنان، د ت ن، ص124.

[3]- محمد علي دبوز: نهضة الجزائر الحديثة و ثورتها المباركة، ج1، دط، المطبعة القانونية، 1965، ص32.

[4]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، دط، ديوان المطبوعات الجماعية، 2007، الجزائر، ص40.

[5]- عبد العزيز فيلالي: جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر و قسنطينة 1830-1850، دط، دار الهدى، الجزائر، ص17.

[6]- المرجع نفسه: ص18.

[7]- ألكسي دو طوكفيل: نصوص عن الجزائر في فلسفة الإستيطان، تر: إبراهيم صحراوي، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص 97.

[8]-سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ص208.

- كان ينظر للجزائر كأرضية و منفذ كبير و متنوع من منظور القرب الجغرافي و الضرورة الإستراتيجية لدعم نفوذ فرنسا في البحر المتوسط، حيث يوجد على إمتداد الشواطئ الجزائرية مراسي جيدة سيكون الإستيلاء عليها ذا منفعة كبيرة و الجزء الكبير من مساحتها الشاسعة يتكون من سهول خصبة وهذا سوف يعوضهم عن فقدان مستعمراتهم في القارة الأمريكية[1].
- تدعيم و تقوية الإقتصاد الفرنسي من خلال جعل الجزائر مورد للمواد الخام التي تحتاج إليها الصناعة الفرنسية بأثمان زهيدة و تصبح سوق لتجارة الفرنسية فيها أو في إفريقيا[2].

ب/ أهداف الإستيطان اليهودي (فلسطين):سعت الإدارة الإستعمارية من وراء السياسة الإستيطانية الرامية إلى إثبات وجودها و تكريس سياستها ذات الأوجه المختلفة و هذا لتحقيق أهدافها المتمثلة في:

- أن تكون المستوطنات رأس جسر لكسب المزيد من الأراضي من خلال نزع الملكية أو إزالة المزروعات و توسيع حدود الكيان الصهيوني، و هذا خاصة بعد صدور قانون التقسيم سنة 1947 [3](أنظر الملحق رقم2)، وتأسيس قاعدة بشرية من المهاجرين اليهود من جميع أنحاء العالم لتشكيل قوة عسكرية إسرائيلية إضافية[4].
- الإستيلاء على الأراضي الفلسطينية و تهويدها و فرض سيطرتها لتحويلها إلى أداة للمساومة و الضغط عند حدوث مفاوضات مع الأطراف العربية كما تهدف إلى تشغيل الأيدي العاملة و تطوير الإنتاج الزراعي و الصناعي و السياحي مما يجعلها بؤر جذب للمستعمرين الصهاينة[5].
- تطوير بنائه خاصة الوحدات السكانية من أجل الزيادة في عدد سكان اليهود ليشكلوا نسبة عالية من سكانها أي تغير النسق و البنية الجغرافية و الديموغرافية للمناطق المحتلة و طمس الهوية

---

[1]- العربي ايشبودان: مدينة الجزائر تاريخ عاصمة، دط، القصبة، الجزائر، 2007، ص109.

[2]- عبد المالك خلف التميمي: المرجع السابق، ص19.

[3]- قانون التقسيم 1947 : أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 29 نوفمبر 1947 نو كان بمثابة صدمة للعرب و الفلسطنيون لأنه أعطى لليهود الذين لم يكونوا يملكون من ارض فلسطين سوى% 6.7 الحق في دولة مساحتها 54% ، أرض فلسطين ...للمزيد أنظر: لكتاب عيسى القدومي: فلسطين و أكذوبة بيع أرض ، ص56.

[4]- عبد الوهاب المسيري: المرجع السابق، ص108.

[5]- جمعة رجب طنطيش: دراسات في جغرافية الإستيطان الصهيوني وتهويد القدس، ط2، دار شموع الثقافة، ليبيا، 2003، ص ص 115،117 .

العربية التاريخية بهدم القرى و إزالة الشخصية الفلسطينية العربية لكي لا يبقى ما يثبت عروبة فلسطين في المستقبل[1].

- احتلال البروتستانتية الإنجليزية مركزها بين الكنائس المسيحية في فلسطين، من أجل نشر تعاليم الإنجيل باللغة العبرية و تساعد على نهضة اليهود إجتماعيا و دينيا[2].
- وضع عقبة في طريق الوحدة العربية بالجسر البشري الغريب الذي يفصل المنطقة العربية في آسيا عن المنطقة العربية في إفريقيا، و كذلك السيطرة على الأرض الخصبة ذات الموقع الإستراتيجي الهام التي تتوفر فيها المزايا الإقتصادية والعسكرية و الجغرافية[3].
- توطين المزارعين و العمال الحرفيين من اليهود و تنظيمها و تنظيم اليهودية العالمية و توحيدها في منظمات محلية وعالمية و هكذا تعمل على إبقاء الدول العربية على تخلفها و تبعيتها للإستعمار الغربي[4].
- تحقيق قفزة نحو الأمام من أجل تنشيط عمليات جمع المال، و النصر من أجل إعادة الثقة في نفوس المهاجرين كما أنهم في فلسطين يشكلون حامي الحضارة من الهجومات البربرية[5].
- توسيع الحدود و خاصة بلدية القدس لاستيعاب الزيادة السكانية وقد وضعت البرامج الإستراتيجية للوصول إلى هذا الهدف[6].

---

[1]- عبد المالك خلف التميمي: المرجع السابق، ص95.

[2]- عاطف عبيد: موسوعة قصة و تاريخ الحضارات العربية بين الأمس و اليوم فلسطين، ص116.

[3]- عبد المالك خلف التميمي: المرجع السابق، ص ص 96-97.

[4]- حسين غازي: الإستيطان اليهودي في فلسطين من الإستعمار إلى الإمبريالية، دط، إتحاد كتاب العرب، دمشق، 2003، ص ص16-17.

[5]- روجيه غارودي: قضية إسرائيل دراسة في الصهيونية السياسية، دط، المنارة، بيروت، 1997، ص137.

[6]- هالة عبد الله: الصهيونية ملف أسود، دط، منشأة المعارف، مصر، 2001، ص87.

المبحث الثالث : مظاهر الإستيطان الفرنسي في الجزائر و اليهودي في فلسطين

1/ مظاهر الإستيطان الفرنسي في الجزائر:

أ/ الإستيطان الرسمي: لقد إعتمدت الخطة الأولى للإستيطان الرسمي على بناء المراكز الإستيطانية (أنظر للملحق 3)، و القرى و استصلاح الأراضي من قبل العسكريين لكي يتم تهجير المستوطنين إلى الجزائر بشكل مكثف، ففي فترة لا تتجاوز خمس سنوات يتم إخظاعهم للعمل الجماعي ليصبحوا ملاكا حقيقين فيما بعد، كما أن الإستيطان في الجزائر كان يتميز بثلاث خاصيات عسكري وديني،واستعمارا إستغلاليا إستيطانيا، وتعود أولى محاولات الإستيطان الرسمي لسنة 1834م، وقد أكد مرسوم 22جويلية 1834م[1]، على الرغبة القاطعة لفرنسا في استيطان الجزائر فقد شجع المرسوم على الهجرة و ألحق الجزائر بفرنسا كما طالب غاسطو نائب الجزائر في البرلمان الفرنسي بإنشاء صندوق للتعمير وزيادة الجهد لتنشيط عملية الإستيطان وهذا كله تأييد لسياسة الإستيطان الرسمي، ويعتبر مركز dublineauمن المستوطنات الرسمية، ففي سنة 1843م، بنى العسكريون الفرنسيون جسر يعلوا وادي الحمام بموقع حسين الحالي وقد تحاولت إلى معسكر في سنة 1844م، ويعتبر هذا المركز أول مستوطنة عسكرية لفرنسا[2].

2/ الإستيطان الحر: لولا الإستيطان الرسمي لما استطاعت فرنسا السيطرة على الأراضي الجزائرية فالاستيطان الحر الذي يمارسه المستوطنين الأحرار جاء ليكمل عملية الإستيطان الرسمي لكنه تحول إلى أدات رئيسية للغزو الإقتصادي في الجزائر، حيث نشطت عملية المتاجرة بالأرض وهذا بحلول مستوطنين أحرار تمكنوا من شراء أراضي و إقامة المستوطنات في قسم وهران العسكري و إقامة 126 ضيعة ببلدية تلاغ لوحدها وبذلوا جهود من أجل إستصلاح الأراضي وتعميرها بمستوطنين يمارسون النشاط الزراعي وفي إطار الإستيطان الحر تمكن الكولون من الإستيلاء على مساحات من الأراضي الزراعية تقدر ب 54.691هكتار و إستقرار أزيد من 6371مستوطن أوروبي في 27 بلدية منها بلدية معسكرالتي أقيمت

[1] - مرسوم 22 جويلية 1834م : مرسوم ألحق الجزائر بفرنسا بعد أن إعتبرها جزء من الأراضي الفرنسية وصار يعين على رأسها حاكم عام باقتراح من وزير الحرب الفرنسي وقد جاء هذا المرسوم تبعا لتوصيات اللجنة الإفريقية سنة 1833م للوقوف على تجاوزات الجيش الفرنسي . للمزيد أنظر لكتاب: دكتور كمال بن صحراوي: معجم المقاومة الجزائرية ص 163.

[2] - بن داهة عدة: الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962 م، ج1، ط1، المؤلفات للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013، ص 47.

فيها117مزرعة للكولون وإحتواء بلدية كاشرو وهي سيدي قادة حاليا على العديد من المراكز الإستيطانية و المحطات الزراعية [1].

ب/ مظاهر الإستيطان اليهودي في فلسطين:تهدف المخططات الإستيطانية اليهودية في فلسطين إلى خلق أكبر عدد ممكن من وقائع إستيطانية في أكبر عدد من الوقائع التاريخية و الإستراتيجية الهامة لفلسطين، من أجل تغيير الوجه الحضاري لفلسطين العربية و تهويدها بتغير طابعها الديموغرافي والجغرافي و العربي الإسلامي و إتبع الكيان الصهيوني لتحقيق ذلك سياسة إستيطانية يهودية تمثلت في عدة مظاهر أهمها ما يلي:

- **الإستيطان في المقدسات:** فقد تمثل في إستيطان القدس و تهويدها وهذا بعد إحتلال الكيان الصهيوني لمدينة القدس في جوان 1967م حيث بدأ الكيان الصهيوني مباشرة بإجراءات تهويدية لمدينة القدس وذلك في كافة المستويات (الدينية و العمرانية، و السكانية و الإقتصادية، و السياسية والثقافية) وذلك بهدف جعلها عاصمة له، فقد شرعت في مصادرة الأراضي و العقارات وطمس المعالم العمرانية للحضارة العربية الإسلامية وفي 28جوان1967م إتخذ الكيان الصهيوني قرار لضم القدس إليه[2]، بالإضافة إلى الشروع في إنجاز مشاريع تهويدية كإضفاء الطابع اليهودي على المدينة في جميع النواحي الثقافية و الديموغرافية و الجغرافية، و محو الهوية العربية و الإسلامية لمدينة القدس وإستبدالها بهوية يهودية تخدم المصالح اليهودية[3].وقد شملت الإجراءات التهويدية في القدس ما يلي:

- تهويد المرافق العامة و الخدمات.
- تهويد القضاء وفك الإرتباط القضائي بين القدس و الضفة الغربية.
- إلغاء جميع الإدارات العربية.
- إنشاء و إقامة ما يزيد عن 60 كنيسة داخل سور المدينة القديمة[4].

كذلك نجد الإستيطان في المسجد الأقصى حيث يعد المسجد من أبرز الأماكن الدينية الإسلامية في مدينة القدس تبلغ مساحته 114 دونما أي سدس مساحة القدس القديمة فقد سعى اليهود للسيطرة

[1]- بن داهة عدة: المرجع السايق، ص ص 84،85 .

[2] - محمد عوض الهزايمة: القدس في الصراع العربي الإسرائيلي، ط 1، دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص 185.

[3]- وحيدة بوفدح بديسي: التهويد ومخاطره على أوقاف مدينة بيت المقدس ، مجلة دراسات بيت المقدس، م1، ع19، الجزائر، 2019، ص119.

[4] - حسني محمد العطار: مدينة القدس بين التهديد و التهويد، ط1، مؤسسة نافذ للبحث و الطباعة و النشر، فلسطين، 2021، ص 59

على المسجد الأقصى لأنهم يعتقدون أن المسجد مقام على أنقاض ما يسمى بهيكل سليمان (المعبد الذي كانوا يتعبدون به في زمان النبي سليمان)، إذ باشرو بالتنقيب و الحفر عن آثار هذا الهيكل المزعوم[1]، تحت المسجد الأقصى كما إستبدلو إسم الحائط الغربي للمسجد الأقصى حائط البراق[2]، بالحائط الديني اليهودي حائط المبكى[3]، تزعما منهم أنها مقدسات يهودية من الأصل[4].كما قام الإحتلال الإسرائيلي بعدة محاولات لهدم المسجد معتمدين في ذلك سياسة إجرامية بوسائل عدة تمثلت في إبعاد المواطنين العرب و إنشاء المستوطنات وقيام بعمليات تخريب و حفر حول المسجد، كما تم الإعلان في الفترة الأخيرة عن إنتهاء السلطات الإسرائيلية من بناء الجزء الأكبر من المدينة الدينية أسفل المسجد تحضيرا لبناء الهيكل السابق ذكره[5]، حيث تم بناء باحة جديدة في الجدار الغربي للمسجد لكي تتم ممارسة الشعائر الدينية اليهودية وقد سميت هذه الساحة بباحة الهيكل الخاصة باليهود[6].

11جوان1967 : وفي هذا التاريخ قام الكيان الصهيوني بأول عمليات حفر بهدف البحث عن هيكل سليمان لإعتقادهم بأنه موجود تحت المسجد الأقصى كما كان هذا التنقيب بمثابة تهديد للأبنية المقدسة و الأثرية في المدينة[7]. إضافة إلى ذلك العديد من الإعتداءات الصهيونية فقد أقدم عن ما يزيد 50مستوطن بقيادة الحاخام شلوموغوري بالصلاة في ساحة الحرم مع العديد من الممارسة الإرهابية أهمها محاولة حرق المسجد الأقصى من أحد المستوطنين بتاريخ 21 أوت 1969م[8].

---

[1]- الهيكل المزعوم: يعتبر من أهم المباني للعبادة اليهودية في فلسطين شيده سليمان وهدم من قبل البابليون سنة 586 ق.م وأعيد بناؤه في 251 ق.م وقد تم بناء سور عاليا حوله لكن الرومان قاموا بتحطيمه و حائط المبكى هو ما تبقى منه . للمزيد أنظر عبد الوهاب المسيري ، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية ،ص 425.

[2]- حائط البراق: يمثل الجزء الغربي من جدار الحرم الشريف لبيت المقدس وأحد الأماكن الإسلامية عند المسلمين لأنه المكان الذي ربط فيه الرسول صلى الله عليه وسلم دابة البراق التي نقلته من مكة إلى القدس الشريف . للمزيد أنظر يحي محمد نبهان : معجم مصطلحات التاريخ ،ص 126.

[3]- حائط المبكى: يسمى أيضا الحائط الغربي وهو جزء من السور الخارجي الذي بناه هيرود يعتبر من أقدس الأماكن الدينية اليهودية سمي بحائط المبكى لأن الصلوات حوله تأخذ شكل عويل ونواح كما تزعم الأساطير اليهودية. للمزيد أنظر عبد الوهاب المسيري : موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية ، ص165.

[4]- محمد عبد الفتاح عرفات أبو الفيلات :مواجهة تهويد القدس في الرواية العربية ، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2020، صص 7،74

[5]- رياض حمودة ياسين ، أمجد ممدوح القاعوري : تاريخ القدس السياسي و الحضاري، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2012 ، ص 113 .

[6]- المرجع نفسه: ص 114.

[7]- محمد عوض الهزايمة: المرجع السابق، ص ص 260 ،261 .

[8]- إياد ملحم : إسرائيل الأمريكية و إستراتيجية الإستيطان الصهيوني، ط1، دار العلوم العربية، بيروت، 2017، ص ص 115،116 .

خاتمة الفصل

ومن هنا نلاحظ بأن كل من الإستيطان الفرنسي في الجزائر و الإستيطان اليهودي في فلسطين سعى إلى تحقيق أهدافه فالإستيطان الفرنسي كان يهدف إلى ضمان سيطرته على الجزائر و تغيير التركيبة السكانية لصالح المستوطنين الأوروبيين، أما بالنسبة للإستيطان اليهودي فهدفه الوحيدو الجوهري هو إقامة دولة يهودية في فلسطين حيث لجأت كلتا القوتين إلى العنف ضد السكان الأصليين لفرض سيطرتها و تسهيل مشروعها الإستيطاني، كما عملت فرنسا و الكيان الصهيوني على فرض ثقافتهما و تهويد المعالم الإسلامية العربية وطمس الهوية العربي لكلى الشعبين.

الفصل الثاني: آليات السياسة الإستيطانية الفرنسية في تثبيت الوجود الأوروبي في الجزائر

المبحث الأول : السياسة الإستيطانية الفرنسية في الجزائر من الفترة [1830-1848].

المبحث الثاني : السياسة الإستيطانية الفرنسية في عهد الجمهورية الثانية و السياسة الإستيطانية الفرنسية في عهد نابليون [1848-1870].

المبحث الثالث : الإنعكاسات الإقتصادية و الإجتماعية للإستيطان الفرنسي على الجزائر.

تمهيد

إن تحقيق المشروع الإستعماري الفرنسي في الجزائر القائمة دعائمه على تثبيت همينته على كافة البلاد لا يكون إلا بتوفير وسيلة فعالة وهي الإستيطان، فمن هنا راحت السلطات الفرنسية تجند كل الطاقات البشرية و المادية الخادمة لهذه السياسة أقل ما يمكن القول عنها بأنها سياسة إمبريالية و نجد أن مسألة الأرض بمثابة الدعامة الرئيسية التي ركز عليها المستعمر الفرنسي منذ الوهلة الأولى من الإحتلال و ذلك من أجل ضمان بقائه، و إنجاح مشاريعه الإستعمارية الإستيطانية فانتهج طرق عدة في بسط نفوذه عليها، معتمدا في ذلك على الشراء تارة و الإغراء تارة أخرى و العنف و الإكراه و الحجز والمصادرة في العديد من الأحيان و ذلك كله عن طريق الإجراءات الأمنية و القوانين و المراسيم التعسفية، ومنه تفننت الإدارة الفرنسية منذ أوائل الإحتلال في سلب ونهب أراضي الجزائريين بطرق غير قانونية من أجل توجيهها لخدمة الإستيطان و المستوطنين إضافة إلى ذلك محاولة المستعمر تثبيت وغرس الوجود الأوروبي في الجزائر الذي خلف إنعكاسات و آثار وخيمة للجزائر في مختلف الميادين الإجتماعية و الإقتصادية.

المبحث الأول : السياسة الإستيطانية الفرنسية من الفترة 1830-1848

أ/ سياسة الإستيطان خلال مرحلة التردد 1830-1834

لقد وصف الحقوقيان لارشي وريكتنوالد الإستعمار الإستيطاني في الفترة ما بين 1830-1834 بقولهما:"خلال هذه الفترة الأولى لا يخضع التنظيم الجزائري لأي فكرة واضحة، حيث كان التردد حول الحفاظ أو التخلي عن الإحتلال سائدا كان يتم اتخاذ القرارات يوما بيوم، دون خط سير محدد ما كانت عليه الحكومة لا يمكن وصفه إلا بكلمتين مؤقتة وغير متناسقة[1].

في هذه المرحلة سعت السلطات الفرنسية إلى تحقيق هدف واحد تمثل في السيطرة العسكرية وتأمين الأراضي فبدأت الإدارة الفرنسية باتخاذ العديد من الإجراءات من أجل ضم مساحات أكثر من الأراضي لكي تكفي وتستعيب المهاجرين الأوروبيين، لتأمين مصدر العيش لهم ومع أن الفرنسيين ظلوا يترددون حتى سنة 1834 م فيما يجب إخلاء الجزائر أو الإحتفاظ بها فإنه خلال المدة 1830-1834م، والتي تناوب فيها الحكم في الجزائر مجموعة من الجنرالات ،زارت اللجنة الإفريقية الجزائر برئاسة الكونت "بوني"conte bonei لكي تحقق في تطور الصراع بين الجزائريين والفرنسيين حيث لخصت اللجنة تقريرا استنكرت فيه أعمال الجيش الفرنسي، وانتهت اللجنة بعدم الإحتلال العسكري فقط بل دعت إلى تأسيس محطات تجارية وخلق مستعمرة للعمال الأحرار من أصل فرنسي أو أوروبي في الجزائر .ورسمت خطة لمنحهم امتيازات تمثلت في حيازتم على الأراضي[2]، لذلك أصدر الكونت كلوزيل[3]، بعدما عين قائدا للجيش الفرنسي بداية من 2سبتمبر1830مقرارا أراد به تطبيق مشروع يتأكد من خلاله الإستيطان برغبة الإحتفاظ على الجزائر والقضاء على ملكية القبائل للأراضي والثروات وقمع المقاومة الشعبية[4]، كما أعتبر الجنرال كلوزيل من أكثر الضباط الفرنسيين تحمسا لتجسيد سياسة الإستعمار والإستيطان الأوروبي في

---

[1]- وليد بوشو: الحكومة العامة وتطورها ضمن الإدارة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر (1830-1939) ،المجلة التاريخية الجزائرية، م 5، ع 2، جامعة الجزائر 2 أبوالقاسم سعد الله، الجزائر، 2021، ص 639 .

[2]- بن داهة عدة : المرجع السابق، ص ص 336،335.

[3]- كلوزيل : ماريشال فرنسا من مواليد ميروبواكس سنة 1772 ، قائد الجيش الفرنسي ثم حاكم الجزائر ،وهو من قادة نابليون بونابرت ، اشتهر بالغدر والخيانة ، كان من أشهر المحرضين على الإحتفاظ بالجزائر . للمزيد أنظر : بسام عسيلي ، المقاومة الجزائرية للإستعمار الفرنسي ، ص 85.

[4]- مختاري أمحمد ، حباش فاطمة : تداعيات التشريعات الفرنسية على الحياة الإجتماعية في الجزائر مرحلة الحكم العسكري الإستيطان الفرنسي في تيارت نموذجا ، مجلة العبر للدراسات التاريخية و الأثرية في شمال إفريقيا، م 5، ع 2، جامعة إبن خلدون تيارت، 2022 ، ص 418.

الجزائر لأنه عاش بعض الوقت في أمريكا الشمالية وشهد هناك تجارب لأنجلواسلكسون في عمليات الإستيطان و الإستعمار الأوروبي فأراد تجربة هذه العمليات في الجزائر وهماً منه بنجاحها في الجزائر، لذلك أصدر قرار يوم 8 سبتمبر 1830 م نص هذا القرار بالإستيلاء على أملاك الدولة العثمانية و الأوقاف الإسلامية و إلحقها بمصلحة املاك الدولى لصالح فرنسا[1]، ومن أهم مواد هذا القرار نجد المادة الاولى : نصت على أن كل المنازل و المتاجر و الحدائق و الأراضي و المباني والمنشآت التابعة للداي و البايات و الأتراك الذين غادروا الجزائر و المخصصة لمكة و المدينة ستصبح تابعة للسلطات الفرنسية[2].

- قرار 31ديسمبر 1830: نص هذا القرار على الإستيلاء على ممتلكات البايلك و أراضي الأمير عبد القادر[3]، بعد هذا القرار بدأت الحركة الإستيطانية تنتعش.
- قرار 1 مارس 1833: و الذي نص على جميع الملاك المستأجرين و المؤسسات الدينية يجب أن تظهر عقودها لدى مصلحة الدومين من أجل حفظها و إظفاء الشرعية اللازمة عليها[4].

ب/ سياسة الإستيطان في عهد الجنرال كلوزيل 1835-1841:

بعدما أتمت فرنسا إحتلالها للجزائر بدت سلطات الإحتلال في تشجيع الهجرة الأوروبية في الجزائر و الإستيطان فيها وقد كان معظم الوافدين إلى الجزائر من المشردين و المجرمين البطالين الغير مرغوب فيهم بفرنسا أطلق عليهم الجنرال جرار فائض سكاننا[5].

إن الإحتلال الفرنسي منذ مراحله الأولى إعتمد على الإستيطان كركيزة أساسية تضمن بقائه في الجزائر مستقبلا فأراد إيجاد مجتمع دخيل على الشعب الجزائري يخلف الوجود العسكري،ومن أجل هذا نادوا بالهجرة الأوروبية عامة و الفرنسية خاصة إلى الجزائر و قد صاحبها في هذا العملية ما يعرف

---

[1]-يحي بوعزيز : سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954 ، دط ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 ، ص7.

[2]-Ministère de la guerre : collection des actes du gouvernement depuis L'occupation d ' alger jusqu' au 1 october 1834,Paris 1843 ,pp9-10.

[3]- جيلالي صاري: تجريد الفلاحيين من أراضيهم 1830-1962، تر: قندوز عباد فوزية، دط، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2010، ص16.

[4]- محمد الأمين بن يوسف: ملكية الدومين و تطور الإستيطاان الفرنسي في الجزائر 1830-1870 ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في التاريخ الحديث و المعاصر ضمن مشروع الملكية العقارية في الجزائر 1830-1962، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2014 ، ص74.

[5]- ليون فيكس: الجزائر حتف الإستعمار، دط، مكتبة المعارف، بيروت، د س ن، ص33.

بإلاستيلاء على الأراضي و الممتلكات لتلبية حاجة المستوطنين و لصالح فرنسا[1]، فطبقت فرنسا في هذه الفترة إستيطان حر و الأفضل أن نقول فوضوي فبعد الإحتلال إنقض على الجزائر بشر من المتوحشين حاولوا إحتكار الأراضي و قطع الغابات حيث أصبح ساحل الجزائر الغني بالممتلكات و البيوت ميدانا خاليا إستقرو فيه و أصبح المستوطنين أصحاب هذه الممتلكات[2]. كما كان كلوزيل من دعاة الإحتلال الشامل لذلك رسم سياسته على أساس للإحتفاظ بالجزائر فاعتمد على إنتهاج و إتباع سياسة تجريد الفلاحين من أراضيهم الخصبة و منحها للمعمرين الأوروبين من أجل إحتلال الجزائر بصفة نهائية فأسس شركة فلاحية عند واد الحراش سماها المزرعة النموذجية الإفريقية سمح للجنود الإكتتاب فيها و إستولى على الأملاك القريبة من بابا علي[3]، وعند تعين كلوزيل حاكم عام في 1835-1836م نشط في تطبيق سياسة الإستيطان الرسمي و الحر كما صمم على تحويل سهل متيجة وقراه العمرانية إلى وطن حقيقي للمهاجرين الأوروبين الوافديين من فرنسا و أوروبا[4]. كما أراد كلوزيل بأن يجعل من الجزائر سان دو مينيك جديدة و أن يحول رؤوس الأموال الأوروبية المتجهة إلى القارة الأمريكية نحو الجزائر[5].

ج/ سياسة الإستيطان في عهد الجنرال بيجو:

كان بيجو أكبر مخطط لنظرية إبادة الجزائريين، ومصمم على إنجاح الإستيطان من خلال جلب الأوروبين بأعداد كبيرة ففي خطابه الذي ألقاه أمام البرلمان الفرنسي في 16نوفمبر1840م، حيث ورد فيه :"يجب أن يتحقق غزو فرنسي و أوروبي كبير، و أن نستوطنهم في أفضل الأماكن و أخصب الأراضي وأينما توجد المياه العذبة ". كما عمل على تشجيع الجيش على زراعة الأراضي المجاورة لمعسكراتها وتمليك

[1]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية من 1830-1954 ويليه السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر،2009، ص7.

[2]- شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة ،تر: عيسى عصفور، دط، منشورات عويدات، بيروت، 1982، ص41.

[3]- حسيني عائشة: الإستيطان الأوروبي بسهل متيجة 1830-1870، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية، قسم التاريخ و علم الآثار، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص51.

[4]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية 1830-1954، ويليه السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954، المرجع السابق، ص9.

[5]-Ministère de la guerre : collection des actes du gouvernement depuis L'occupation d'alger , Op. cit, pp 50-52.

المستوطنين العسكريين لأغلبية الأراضي التي استولت الحكومة وعلى الزواج بالفرنسيات اليتيمات و تهيئة وسائل الراحة كالمال و المسكن و الدواب[1].

إن تاريخ 22 فيفري 1841م: الذي يمثل تاريخ وصول الجنرال بيجو إلى الجزائر و أكد في هذا اليوم من خلال النداء الموجه إلى الجزائريين :" إن الغزو بدون إستيطان سيكون عقيما"[2]، وقد صمم الجنرال بيجو على إستعمار الجزائر باعتماده شعاره "البندقية و المحراث" معا فأخذ يحول الضباط والجنود إلى فلاحين و مزارعين على أساس الجندي أقدر على الحياةا لإجتماعية و الدفاع على المزرعة إذ ما تعرضت للخطر و إقطاعهم للأراضي(أنظر ملحق رقم4) و أقام حوالي سبعة قرى نموذجية للإستيطان على شكل مزارع جماعية[3]، فالنسبة لسياسته المعروفة بسياسة المحراث فهي التي عني بها الإستعمار عن طريق الإستيطان و إغتصاب الأراضي الجزائري،و إعطاءها إلى المهاجرين الفرنسيين أو المتفرنسين الأوروبيين الذين جاءوا إلى الجزائر من جنوب فرنسا و إيطاليا و إسبانيا وقد أعطاهم بيجو الأراضي التي أعلن أن أصحابها الثائرون لحملهم السلاح ضد فرنسا[4].

- **مرسوم أفريل 1841م:** وفيه تضمن بيع أراضي الثائرين و الإستيلاء عليها و أعطيت للجنود المستوطنين لكن هذه السياسة فشلت لأن الجنود الفرنسيين أصروا على مغادرة الجزائر فور إنتهاء خدمتهم العسكرية، فاتجه بيجو بعد ذلك إلى تقديم التسهيلات للأوروبيين المهاجرين من ألمانيا و إيطاليا و سمح لهم بامتلاك الأراضي[5]، وبفضل هذه التسهيلات و الإمتيازات التي منحت للمهاجرين زاد عدد المستوطنين من 28ألف إلى 109 ألف سنة 1848م من جنسيات أوروبية مختلفة[6]. وقد تم إقامت المباني العسكرية ووضعها تحت حماية القوات الفرنسية وتم بناء الطرق و الجسور[7]، وقد عمل بيجو على توزيع الأراضي

---

[1]- زياني فاتح: الواقع الإجتماعي و الثقافي للمستوطنين الأوروبيين في الجزائر 1871-1945 و آثره على الأهالي المسلمين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، التاريخ الحديث و المعاصر كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة باتنة الحاج لأخضر، 2021، ص55.

[2]- فرحات عباس: المرجع السابق، ص45.

[3]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الإستعماري من خلال مطبوعات حزب الشعب 1830-1954، المرجع السابق، ص11.

[4]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1 ،ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص231.

[5]- صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ط6، مكتبة الأمخاء المصرية، مصر، 1993،ص 134.

[6]- نفسه: ص135.

[7]- C. FALLET: CONQUETE DE L'ALGERIE ,ROUEN MEGARD ET C IMPRIM.-LIBPRAIRES 1856 ,p201.

يالمجان إلي المستوطنين و بناء مراكز إستيطانية زراعية و القرى الإستيطانية المدنية الخاصة بالأوروبين و التي كانت تبنى جنبا بجنب مع المستوطنات العسكرية وسخر كافة الإمكانيات لراحة و أمن المستوطنين[1].

كما كان فكر الإستيطان عند بيجو يقوم على مبدأين : الأول الغزو و مصادرة الأراضي، و إبادة السكان و الثاني توطين المهاجرين الأوروبين محل السكان الأصليين وقدم تقرير للمحكمة عام 1847م وطرح فيه الإختيار بين الأمرين إما تشجيع الإستيطان العسكري، أو فتح المجال أمام حركة الهجرة و التعمير بالإستيطان المدني لكنه لم يأكد ظمان نجاح السياسة الإستيطانية المدنية لأن المستوطن سيواجهون سكان محاربين وشرسين، ما يستوجب عليهم أن يكونوا محاربين أشداء و أكدا أيضا أن ظمان الإستيطان قائم على الإعتماد بالجيش[2].

وفي سنة 1842م منحت للأوروبين105000هكتار من أخصب الأراضي الفلاحيين و قامت بمصادرت60000هكتار من أراضي متيجة بسبب عد تقديم أصحابها الوثائق التي تثبت ملكيتهم في الوقت المناسب[3].

– **قرار أكتوبر 1845م:** الذي أجاز بيع أراضي و نقل ملكيتها إلى المستوطنين شملت الأراضي الغير مستغلة وعجز الجزائريون تثبيت ملكيتها بالوثائق ما أدى إلى فقد الجزائريين 200.000 هكتار دفعة واحدة.

كما أصدر بيجو في سنة 1846م، أمرية أكدت أن يحوز كل مالك جزائري على وثائق تثبت ملكية الأرض و إلا ضمت أرضه إلى أملاك الدولة[4].

---

[1]- FALLOT: LE PEUPLEMENT FRANCAIS DE L AFRIQUE DU NORD, BURAUX DESTIONS DIPLOMATIQUES ET COLNIALES, PARIS 1906 ,p20.

[2]- PAR E PELLISSIER: QUELQUES MOTS CUR LA COLONISATION MILTAIRE EN ALGERIE GARNIER FRERES, LIBRAIRES, PARIS 1847, p9.

[3]- عمورة عمار: موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر و التوزيع، 2002، ص118.

[4]- بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989،ج1 ، دط، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص ص 159،158.

المبحث الثاني : السياسة الإستيطانية الفرنسية في عهد الجمهورية الثانية و عهد نابليون [1848-1870]

1/السياسة الإستيطانية في عهد الجمهورية الفرنسية الثانية 1848-1852:

بعد ثورة فرنسا سنة 1848م ضد النظام الملكي أحدث العديد من التغيرات الجذرية فاستحدثت السلطات الفرنسية دستور جديد ألحقت فيه الجزائر بفرنسا و إعتبرتها مقاطعة فرنسية رسميا،وانتخب لويس فيليب[1]، رئيسا للجمهورية الثانية وواصلت إدارته في تقديم الدعم للمستوطنين بضم المزيد من الأراضي لخدمة المشروع الإستيطاني[2]، فعملت على إصدار ترسانة من القوانين و المراسيم إتخذتهما ذريعة لتنظيم الجزائر باعتبارها قطعة من فرنسا ومن هذه القوانين نذكر: - **مرسوم28 مارس 1848م :** الذي نص على وضع القبائل تحت ضباط المكاتب العربية دون تميز ما بين قطاع مدني أو عسكري[3].

- **مرسوم 19 سبتمبر 1848:** يقضي هذا المرسوم في مادته الأولى بمنح إعتماد مالي قدره 50 مليون فرنك لوزارة الحربية من أجل تغطية تكاليف السنوات (1848-1851) من أجل خدمة الكولون وظمان إزدهارهم ورفاهيتهم و لإنشاء مستعمرات فلاحية في مناطق من الجزائر وقد حدد عدد الكولون المستفدين من هذا المرسوم خلال سنة 1848م إلى 12 ألف مستفيد على أن تكون المستعمرات الزراعية الممنوحة من نصيب المواطنين الفرنسيين أرباب أسر أو عزاب[4].

---

[1]- لويس فيليب: ولد في سادس من أكتوبر ، إبن الدوق أورليان ملك فرنسا من 1830-1848، عرف إبان الثورة الكبرى باسم فيليب المساواة لأنه كان من أنصارها و المدافعين عن مبادئها، للمزيد أنظر محمد قاسم ، حسني حسين: تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبا منذ عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى، ص116.

[2]- عبد الكريم حرمة: مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الإستعمارية و إنعكاساتها على المجتمع الجزائري 1834-1900، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة أحمد درايعية، أدرار، 2023، ص68.

[3]- صالح فركوس: مشروع بحث التشريعات المنظمة للإستيطان الإستعماري في الجزائر و آثارها على المجتمع الجزائري، مخبر التاريخ والأبحاث المغاربية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، ص75.

[4]- بن داهة عدة: المرجع السابق، ص354.

– **مرسوم 03أكتوبر1848:** نص هذا القرار في مادته الأولى على المباني المنسوبة لمساجد المرابطين وللزوايا و لكل المؤسسات الدينية التي لازالت مسيرة من طرف الوكلاء تسلم و تسير من طرف مصلحة أملاك الدولة وفقا للنصوص التنظيمية[1].

– **مرسوم 04 نوفمبر1848:** نص على اعتبار الجزائر أرض فرنسية[2].

– **مشروع قانون 1850:** اعتبرا نص هذا القانون أن الأرض ملك للدولة و أن قانون العقار الأول في الجزائر 1844-1846، مكن أملاك الدولة من الحصول على94797 هكتار من إجمالي المساحة التي يملكها في منطقة الجزائر[3]

–**مرسوم 26 أفريل 1851:** قضى هذا القانون على تنظيم عمليات تمليك الأراضي للأوروبيين ومنحهم قروض مالية ورفع الإجراءات المعقدة عنهم كأهليتهم و جنسيتهم و تبرير مواردهم[4].كما إهتمت الجمهورية الثانية بأمر التهجير و الإستيطان الأوروبي ففي ظرف عشر سنوات قامت بتهجير مائتي ألف أوروبي إلى الجزائر ووطنتهم في 42 قرية إستيطانية منها 12 في منطقة الجزائر و 09 في منطقة وهران و 08 في مقاطعة قسنطينة و أقام توحدة جمركية بين الجزائر و فرنسا لخدمة إقتصادهم[5]. فقررت فرنسا في عهد الجمهورية الثانية التخلص من العاطلين عن العمل ووجهتهم إلى الجزائر فأرسلت في سنة 1848م ما يقارب 12 ألف شخص سلمت لكل واحد قطعة أرض و مسكن وبلغت عدد المستوطنات سنة 1851م مائة وستة وثلاثين موزعة على الشكل الآتي: 58في المتيجة، 30 في قسنطينة، 48 في وهران، كما شجعت الإدارة الفرنسية الإستيطان الرأسمالي و حثت رجال الأعمال بالإستثمار في الجزائر ما أعطى لحركية الإستيطان شكل واسع، كما وزعت الإدارة الفرنسية في الفترة ما بين (1850-1860) 81 إمتياز قدر ساحته بأكثر من خمسين ألف هكتار[6].

---

[1]- سفيان بشيرة: دوافع و تبعات مصادرة الإدارة الإستعمارية الفرنسية للأملاك الوقفية في الجزائر، مجلة علوم الإنسان و المجتمع، المعهد الوطني المتخصص لتكوين إطارات الشؤون الدينية و الأوقاف، م3، ع10، لجزائر، ص223.

[2]- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص126.

[3] -Charle Ropert Ageron Histoire De Lalgrie Conteinporaine1830.1962 Paris ED P.U.F 1964 p134.

[4]- عبد الكريم حرمة: المرجع السابق، ص69.

[5]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص13.

[6]- M. de Peyerimhoff: ENQUETE sur LES Resultats de la Colonisation Officielle DE 1871 A 1895, IMPRIMERIE TORRENT,ALGER ,1906, p35.

لقد استقبلت الجزائر ما بين 1848-1850م الكثير من المهاجرين أي في عهد الجمهورية الثانية وهذا بقصد تعمير مراكز الإستيطان ففي شهر ديسمبر من سنة 1850م جاء حوالي 12666معمر في قوافل 7836 جنديا قديما[1].

2/ السياسة الإستيطانية في عهد نابليون [1852-1870] :

أ/ في عهد الحاكم العام جاك لويس راندون[2] 1852-1858م : بعد سقوط الجمهورية الفرنسية الثانية وبمجي الإمبراطورية الثانية أي إمبراطورية نابليون الثالث [3]سنة 1852م، و الذي تحكم في فرنسا و الجزائر.

وقد إستعاد العسكريون نفوذهم بالجزائر بزعامة الحاكم راندون الذي شجع حركة الإستيطان الأوروبي و بنى حوالي 56 قرية إستيطانية خلال أعوام 1853-1859م، كما إتبع سياسة سيده بيجو في أسلوب مصادرة أملاك الأهالي وتفتيت أراضي الأعراش المشاعة و تحصل على 61363 هكتار ما ين عامي 1851-1861م، وقد تميزت و اتسمت سياسة نابليون الثالث إتجاه الجزائر خلال عهد الإمبراطورية بالتقلب و الإضطراب و عدم الإستقرار على مبدأ و سياسة واحدة فمن جهة حاول أن يرضي الأهالي الجزائريين بعدد من الإجراءات ومن جهة أخرى شجع حركة الإستعمار الرسمي الرأسمالي عن طريق الشركات الرأسمالية الكبيرة التي أدت إلى فقدان الأهالي لمئات الهكتارات بواسطة الإنتزاع القهري و المصادرة وبواسطة الحيال القانونية المشبوهة رغم أنه سلك في بداية عهده سياسة الحد من التهجير و الإستيطان الأوروبي إلا أنه تراجع بعد ذلك و ألغى معظم القرارات التي أصدرها بسبب ضغط المعارضة في فرنسا و المستوطن و العسكريين بالجزائر ففي يوم 26 أفريل 1851م صدر قانون يقضي بتنظيم عمليات تمليك الأراضي للأوروبين[4].

---

[1]- محفوظ قداش: جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر1830-1954،تر: محمد المعراجي، الأكاديمية الجزائرية للمصادرالتاريخية، د م ك، 2008، ص159.

[2]- لويس راندون: ولد سنة 1795م، عسكري وسياسي فرنسي ، تقلد عدة مناصب منها وزير ، و حاكم عام على الجزائر من 1852 إلى 1858 ، وقد تميز عهده بالعنف و القوة و القمع ضد المقاومات الشعبية، للمزيد أنظر: NARCISSEFAUCON LE LIVRE D OR DE L ALGERIE CHALLAMEL ET CIE EDITEURS PARIS 1889 p507.

[3]- نابليون الثالث: أول رئيس للجمهورية الفرنسية و ثالث إمبراطور فرنسي من 1852-1870، شهد فترة حكمه مشاركة فرنسا في حرب القرم، أراد أن يجعل من الجزائر مملكة عربية ، توسعت الإمبراطورية الفرنسية في عهده ثلاثة مرات، أنظر بن داهة عدة : المرجع السابق، ص480.

[4]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص ص 15،16.

ومن هنا نستنتج أن حكومة الإمبراطورية شجعت الرأسمالية، كمل عملت على إنشاء قرى إستيطانية كبيرة تتكفل بتهجير الأوروبيين و إسكانهم مقابل حصولهم على أراضي و أملاك عقارية واسعة.

وقد حازت 51 شركة رأسمالية متوسطة على 50 ألف هكتار خلال عشر سنوات و حصل المهاجرين الأوروبيين على حوالي 250 ألف هكتار و نتيجة لذلك إرتفع عددهم في الأرياف و المناطق الداخلية إلى 189 ألف شخص[1].

ومن بين هاته الشركات نذكر (الشركة الجنيفية السويسرية التي أنشئت سنة 1853م، والشركة الجزائرية سنة 1865م، و كذلك الشركة العامة لمقطع الحديد سنة 1865م و الشركة الغابية ...إلخ)[2]،وبمقتضى هذه السياسة سيطرة الشركة الرأسمالية على حوالي 600 ألف هكتارو سيطر المستوطنون على حوالي نصف مليون هكتار أخرى، إضافة إلى سيطرة السلطات الإستعمارية على حوالي 20 ألف هكتار من أراضي الغابات كما عملت هذه الشركات على إستخدام الأهالي بأجور منخفضة و بأعداد كبيرة لتوفر المزيد من الأرباح و لم تستعمل إلا سبع الأراضي التي حصلت عليها[3]، وقد إعتمد راندون أيضا على سياسة التحديد و الإحتواء و يعني ذلك حصر القبائل الذي يحتلون في شكل جماعي مساحات من الأراضي في جزء من أراضيهم وذلك للتتمكن السلطات من الإستلاء على المساحات المتبقية مقابل ذلك تعترف لهم السلطات بحقوقهم في الملكية الكاملة للأراضي التي يحتفظون بها و يستغلونها و نتيجة لهذه الإجراءات وزعت الأراضي المسلوبة على الرأسماليين والشركات[4].

نلاحظ أن سياسة الحصر الممارس ضد الجزائريين تعتبر سياسة ابتزاز و طريقة ملتوية للحصول على المزيد من الأراضي عن طريق الضغط على القبائل ومحاولة تجميعهم في أماكن محددة وربط الإعتراف بملكيتهم بضرورة التنازل عن جزء منها، فهي من جهة تتحصل على الأراضي للإستيطان، ومن جهة أخرى تقلص ملكية الجزائرية و بالتالي تدهور أ كثر لوضعيتهم و هذا ما يدفعهم للتخلي عن بقية الأراضي إما بإسلوب الإغراء بواسطة الشركات الرأسمالية أو المطالبة بالوثائق وفرض المزيد من الضرائب و قد

[1]- الصديق تاوتي: المبعدون إلى كالدونيا الجديدة مأساة هوية منفية أبعاد ونتائج ثورة المقراني و الحداد، دط، شركة دار الأمة، الجزائر، 2007، ص43.

[2]- نفسه: ص45.

[3]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص17.

[4]- حياة قنون: الإستيطان الفرنسي و مصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر، مجلة الحوار المتوسطي، م3، ع1، جامعة سيدي بلعباس، 2012، ص151.

أنشأت المكاتب العربية[1]، وعملت الإدارة الفرنسية على تقوية أجهزتها الإدارية و السياسة لأنها نجحت في ما يحكم الأهالي لكن المستوطنين أمروا بإلغائها و عارضوها لأنها تحد من نفوذهم وسيطرتهم فقامت حربا كانت نهايتها قيام نابليون بإلغاء الحكم و أنشأ وزارة الجزائر والمستعمرات و منصب القيادة العليا للقوات البرية و البحرية و ذلك يوم 24 جوان 1858[2].

ب/ في عهد وزارة الجزائر و المستعمرات 1858-1860م: في تاريخ 24 جوان 1858 وبعد ضغط كبير من المستوطنين تعزز تطبيق النظام المدني بالجزائر و إلغاء منصب الحاكم العام و إستبداله بوزارة الجزائر و المستعمرات وقد أسندت لها كل مصالح الجزائر الإداري ماعدا التعليم العام و الدين ولكنها لم تدوم أكثر من سنتين ونصف إلغيت في 1860/11/24، بعد إعلان نابليون الثالث نفسه إمبراطورا على فرنسا قرر إدماج الجزائر في فرنسا سنة 1858م، فأصدر مرسوم في 31 أوت،نص على إلغاء الحاكم العام الأمين العام و مجلس الحكومة كما ألغى منصب الحاكم العام ليعوضه بمنصب وزير الجزائر و خلق وزارة الجزائر و المستعمرات برئاسة إبن عمه جيروم نابليون[3]، ومنح لرؤساء المقاطعات و البلديات سلطات واسعة تهدف ،إلى إدماج الجزائر بفرنسا[4].

لقد اقتنع جيروم بأن الإدماج هو الذي سيغير العلاقات الإجتماعية المشاعة التي مازالت أساس المجتمع الريفي الجزائري، كما أن الإدماج في رأيه وسيلة للقضاء على الوطنية المسلحة للجزائريين ضد المعمرين و الإستعمار و لكن إدماج الجزائريين في المجتمع الفرنسي، لم يتقبله المعمرون ووجد معارضة من طرفهم لأنه لا يحق عليهم السيطرة على الجزائريين كما أبقت الوزارة تراب الجزائر مقسما إلى تراب مدني وتراب عسكري، لكنها قامت بتوسيع الأول على حساب الثاني و أعلن نابليون الثالث حرية إنتقال الأملاك بين المعمرين وحق المعمرين في شراء الأراضي من الجزائريين[5].

---

[1]- المكاتب العربية: أنشاتها الإدارة الفرنسية لتكون واسطة بين الأوروبيين و السكان الأصليين يرأسها ظباط و عسكريون فرنسيون بمساعدة سكان المناطق الأصليين الذين يلقبون بالآغوات و المترجمين ، دامت هذه المكاتب من 1844م ، إلى غاية منتصف 1870م. للمزيد أنظر عبد الوهاب بن خليف تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال غلى الإستقلال، ص59.

[2]- صالح عباد: المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1890، دط، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 1984، ص14.

[3]- جيروم نابليون: ولد في 9 سبتمبر1822م، عين وزير لوزارة الجزائر و المستعمرات في 24 جوان 1858م، شهد في عهده قبول كبير لطلبات تحرير الأملاك المصادرة وتنظيم عملية الحصر. للمزيد أنظر بن داهة عدة: المرجع السابق، ص276.

[4]- حسين الحاج مزهورة: مشروع المملكة العربية لنابيلون الثالث في الجزائر1852-1870، جامعة ميلود معمري، تيزي وزو، الجزائر، ص226.

[5]- صالح عباد: المرجع السابق، ص ص 21،22.

انتهج جيروم سياسة جديدة تجسدت في تطبيق القوانين الفرنسية في الجزائر التي لم يزرها ولم يعرفها من قبل وقد كان شديد الكره للكثير للأكليروس أي رجال الدين، و العسكريين حيث قاوم نفوذهم و سيطرتهم و تجاوزاتهم كما أمر على ضرورة مقاومة الأهالي الصلبةو العنيدة، وعمل على تحطيم الأستقراطية الأهلية و إضعاف سلطة القادة و الزعماء من الأهالي[1].

لقد بدى جليا من سياسة جيروم الإستيطانية سعيه الحثيث لخدمة الكولون إقتصاديا وسياسيا و إداريا،و ذلك من خلال كسر شوكة العسكرين و نفوذهم و إضعاف الجزائريين من جهة أخرى من خلال سياسة المصادرة و التفكيك فقد قدم هذا النظام خدمات جليلة للمستوطنين وواصل في إنهاك الجزائريين و التضييق عليهم.

بعد إستقالة جيروم نابليون سنة 1958م، خلفه شاسلو لوبا و اتبع نفس السياسة فألغاء هذا الأخير القضاء الإسلامي، و قام بإرغام الأهالي بالتقاضي لدى القضاء و المحاكم الفرنسية، مما زاد من تخوف كبير لدى الأهالي على مستقبل شخصيتهم الإسلامية التي حاول من خلالها شاسلو لوبا طمس الهوية الإسلامية القومية كما وزع 460 قطعة أرض زراعية مجانا على المهاجرين الأوروبيين فسعى جاهدا لتلبية الخدمات اللامحدودة للستوطنين الأوروبيين سياسيا، إقتصاديا، و إداريا[2].لقيت هذه السياسة الجديدة معارضة شديدة من العسكريون و ضباط المكاتب العربية، فاستطاعوا إقناع نابليون بمبادئ هاته السياسة الجزائرية 1860م، و بعد تأكده مما قيل له ألغى وزارة الجزائر والمستعمرات يوم 26 نوفمبر 1860م، و عين المارشال بيليسي حاكما عاما جديدا و استحدث له مجلسا إستشاريا لمساعدته[3].

ب/ في عهد بيليسي و مكماهون 1860- 1870: بعد إلغاء نابليون الثالث وزارة الجزائر والمستعمرات في شهر نوفمبر 1860م، قرر إعادة نظام الحكم العسكري السابق و تدعيمه و تقويته وتعيين الحاكم العام الجديد بيليسي[4]، فأسندت له كل السلطات تقريبا كما دعا نابليون إلى الإهتمام بالأهالي تحت تأثير من مستشاريه الذين أقنعوا بسوء سياسة الإستيطان الريفي وعدم جدوى تهجير الأوروبيين من أوروبا إلى

[1]- يحي بوعزيز: المرجع السابق ص18.

[2]- نفسه: ص19.

[3]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص20.

[4]- بيليسي: ولد سنة 1797، شارك في حملة الجزائر سنة 1830، و حرب القرم 1855، عين سفير بفرنسا بلندن سنة 1858، و في 1860م عين حاكم عام للجزائر، صدر في عهده القانون المشيخي 1863م. للمزيد أنظر بن داهة عدة: المرجع السابق، ص465.

الجزائر و بضرورة توجيه المستوطنين الأوروبيين الموجودين بالجزائر إلى العمل الصناعي و التجاري[1]، ونتيجة لهذه الفوضى قرر نابليون زيارة إلى الجزائر سنة 1863، حيث أصدر أمرا بوقف مصادرة الأراضي، و أعلن عن المساواة التامة بين الجزائريين و الفرنسيين ورغب في إقناع الجزائريين بأن فرنسا لم تأت للجزائر لإضطهاد أهلها و لكن لتجلب لهم الحضارة و أن الجزائر لم تكن مستعمرة بل كانت مملكة عربية و أن الأهالي تحت حماية فرنسا لهم نفس حقوق الكولون ونصب نابليون نفسه إمبراطورا على العرب بقوله :" و كما أنني إمبراطور لفرنسا كذلك فأنا إمبراطور للعرب"[2].

و تأكيدا لهذه السياسة أقنع مجلس الشيوخ بإصدار قرار 22 أفريل 1863م، و الذي يقضي بتمليك الجزائريين الأراضي التي تحت أيديهم سواء كانت ملكا فرديا أو مشاعا ووجه رسالة إلى بيليسي يأمره بتطبيق هذه السياسة[3].إن هذه السياسة التي انتهجها نابليون تبدو ظاهريا لصالح الجزائريين وقد جلبت له عداء العسكريين الذين لم يطبقوا سياسة على أرض الواقع و غضب المستوطنين الذين أظهروا إستياهم من سياسته.

و بسبب غضب الجميع و عدم إرتياحهم زار الإمبراطور الجزائر مرة أخرى يطلع على الأوضاع بنفسه دامت زيارته من 03 ماي إلى 07 جوان 1865م، و تنقل في عدة جهات وزار عدة مدن و اتصل بالشخصيات الأوروبية و الجزائريين ليكون لنفسه صورة واضحة و صادقة بعد عودته إلى باريس حرر رسالة طويلة لخص فيها أفكاره و سياسة الجديدة التي سيطبقها و بعثها إلى ماكماهون[4]، يوم 20 جوان 1865م(أنظر الملحق رقم5)، مما ذكر فيها أن طبق الجزائر أكثر من خمسة عشر نظاما لم ينتج عنها سوى الغموض و اعتبر الجزائر مملكة عربية و مستعمرة فرنسية و معسكر أوروبي فلا يمكن القضاء على ثلاثة ملايين منهم وينبغي الإعتماد على أريحية الجزائريين في تطوير هاته السياسة [5]، كما أكد على أن الجزائر فرنسية منذ سنة 1848م، مع احتفاظهم بالشخصية الإسلامية، و أصدر قرار بهذا الشأن في 14 جويلية

---

[1]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص22.

[2]- أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية و الوطنية ونشاطه السياسي و الإجتماعي، ج1، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص27.

[3]- مقلاتي عبد الله: المرجع السابق، ص104.

[4]- ماكماهون: ولد سنة 1808م، شارك في الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830م، و إحتلال مدينة قسنطينة سنة 1837م، عين قائد للقوات البحرية في الجزائر في أوت 1858م، ثم حاكم عام على الجزائر في 1 سبتمبر 1864، إلى غاية 1870م، أشهر أحداث عصره مجاعة 1867. أنظر نادية طرشون سياسة نابليون الثالث العربية، ص335.

[5]- يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص24.

1865م، أعلن فيه عن كيفية الحصول على الجنسية الفرنسية وحق كل من طالب بها الحصول عليها لكنها لا تناسب الجزائري المسلم و لا تتماشى مع الشرع الإسلامي[1].

ولكن شنت حرب ضد هذه السياسة فلم يخف ماكماهون تذمره و عارض المستوطنون سياسته و لم يقبل الجزائريون بها لأنها تدعو إلى التخلي على الأحوال الشخصية الإسلامية مقابل الحصول على الجنسية كما أن الإدارة الفرنسية لم تكن مستعدة لمنح الجنسية لجميع الجزائريين و نتيجة لهذا يمكن القول أن إصلاحات نابليون لم تكن إصلاحات حقيقية فتمكن المستوطنون من فرض أنفسهم على فرنسا بعد سقوط حكومة الإمبراطور في جويلية 1870م، و ألغي النظام العسكري و تقيم النظام المدني الذي سيفتح لهم المجال الواسع في السيطرة على الجزائر[2].

[1]- أبو القاسم سعد الله: أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج2، دط، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص25.

[2]- مقلاتي عبد الله: المرجع السابق، ص ص 105، 106.

المبحث الثالث : الإنعكاسات الإقتصادية و الإجتماعية للإستيطان الفرنسي على الجزائر

مارست الإدارة الفرنسية منذ بداية الإحتلال الفرنسي خطة محكمة،لا تهدف من خلالها إلى الإستيلاء على الأرض الجزائرية و خيراتها الإقتصادية و التحكم في سياستهافحسب بل كانت ترمي إلى أبعد من ذلك و هو القضاء علىالجزائريين،الذي يتم من خلال عملية محو مقومات الشخصية الجزائرية ومن ثم القضاء على هويتها و جذورها الأصلية. و بالتالي تنتهي هذه السياسة إلى تثبيت أركان الإستيطان الفرنسي فيها ونتيجة لهذه السياسة الإستيطانية الفرنسية آثار و إنعكاسات وخيمة على المجتمع الجزائري،فقد سعت السلطات الإستعمارية إلى هدم البنية الإقتصادية و الإجتماعية للمجتمع الجزائري مما أدى إلى تدهور أوضاعه في كافة المجالات منذ سنة 1830م أي منذ بداية الإحتلال الفرنسي.

أ / الإنعكاسات الإقتصادية:

ارتكز النشاط الإقتصادي الجزائري قبل الإحتلال الفرنسي على زراعة الحبوب و الرعي، و كانت الملكية قائمة على أساس الجماعة لكن السلطات الفرنسية و من خلال سياستها الإستيطانية حاولت جاهدة إلى البحث عن آليات تفكيك البنية الإقتصادية المحلية و القضاء على الملكية الجماعية، فأخذت من التشريعات العقارية هدف لنزع و مصادرة الأراضي التي كانت لها إنعكاسات إقتصادية واضحة.

– **في مجال البنية العقارية:** إن معظم المجتمعات العربية مجتمعات ريفية رعوية كذلك بالنسبة للمجتمع الجزائري فنشاطه يعتمد أساسا في إنتاج الحبوب و تربية الماشية، حيث إختلفت هذه النشاطات من بنية إلى أخرى حيث كانت الماشية تستغل في تلبية حاجياتهم اليومية، من حليب و لحوم وغير ذلك، كما كانت كافة الأغطية والخيام والبعض من الثياب من جلود الماشية[1]، كانت الميزة الأساسية لملكية أنها أساسية فهي تعتمد على العمل المشترك وقد قام المستعمر الفرنسي بإحداث العديد من التغيرات في هذا النظام، كان الهدف منه القضاء على الروابط الإجتماعية المتينة كهدف بالنسبة للقوات الفرنسية الذي عمل على تحطيم المجتمع القبلي القديم من أجل أن يحل محله بديل آخر[2]، وفي نفس الوقت عمل الإستعمار الفرنسي في بناء قاعدة مادية قوية لمجتمع كولونيالي مسيطر[3]. – من أهم الأسباب

[1]- عدي الهواري: الإستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الإقتصادي الإجتماعي 1830-1960، تر: جوزف عبد الله، ط1، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 1983، ص15.

[2]- جان بول سارتر: عارنا في الجزائر، دط، الدار القومية للطباعة و النشر، القاهرة، 2011، ص11.

[3]- مصطفى مرضي: المجتمع الريفي من الإستقلالية إلى التبعية المعالم و الدلالات، مجلة الإنسانيات، م3، ع1، الجزائر، 1999، ص175.

التي ساهمت فيهذا التغير هي إنتقال ساحات زراعية كبيرة من الفلاحين الجزائريين و إنتقالها للمستوطن بالإضافة إلى عديد الخدمات التي قدمت للمستوطنين من أجل إنجاح مشاريعهم الإستيطانية منها إلغاء الحواجز الجمركية و إنشاء بنك الجزائر سنة 1851م، وفتح بورصة الجزائر سنة 1852م، كما أسست عدة شركات زراعية تعدت 51 شركة:أبرزها شركة شرق قسنطينة إضافة إلى إنشاء هيئات فلاحين كالشركة الزراعية للإحتياط 1833م،و التطويرات الريفية 1846م،والشركات الأهلية للإحتياط 1893م، وهذا ما ساهم في دعم الإستيطان و تشجيع الإستعمار في الأرض والثروات بشكل كبير[1].

– **فرنسة أراضي الجزائريين:**اعتمدت الإدارة الإستعمارية على أسس جديدة تمثلت في الملكية الفردية حيث أن المستعمر وجد نظام جزائري قائم على الشريعة الإسلامية منها " أراضي العرش الوقف " و هذا ما عرقل تحويل أراضي الجزائريين و إخضاعها للقانون الفرنسي.

و على هذا الأساس أصدرت الإدارة الفرنسية عدة قوانين إدارية خاصة قانون المشيخي سنة 1863م، الذي نص على إنشاء الملكية الفردية و التي تعطي للفرد حرية التصرف و بذلك إنتقلت ساحات هائلة من الأراضي الزراعية للمستوطنين بلغت قرابة 6 ملايين هكتار سنة 1866م، ونتيجة هذا تحول الكثير من الجزائريين من وضعية ملاك إلى وضعية خماسين[2].

– **تطبيق النظام الضريبي على الجزائريين:** نتيجة للقوانين العقارية الصادرة على أراضي الأهالي تقلصت القاعدة المادية و ألزموا على دفع الضريبة لخزينة الدولة تعود فائدتها للمستوطنين فقد أخضع الأهالي لنظام ضريبي قاسي منذ بداية الإحتلال، حيث و بموجب قانون 17 جانفي 1845م، تم ترسيم ترسانة من الضرائب أهمها:

- ضريبة الأجور على الأراضي المستأجرة أي أراضي العزل و تدفع نقدا بعد جمع الغلة.
- ضريبة الزكاة و تدفع على الحيوانات.
- ضريبة العشور و التي مثلت 14% من الدخل السنوي للفلاح[3].

[1]- عماد لبيد: المرجع السابق، ص ص 48،49.

[2]- بشير بلاح: المرجع السابق، ص159.

[3]- عميراوي أحميدة: آثار السياسة الإستعمارية و الإستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص56.

دخول متغير النقد: إن الإقتصاد في إطار القبيلة إنما هو إقتصاد الإستهلاك الذاتي وكانت المبادلات تتم على قاعدة المقايضة، قلم يكن الذهب و الفضة اللذان يلعبان دور النقد فقد كان منتجين للتبادل لا أكثرو إستعمالها كان إستثنائيا، قلم يكن هناك شعور بالحاجة إلى النقد فالإنتاج لم يكن موجه إلى الخارج بل نحو الإستهلاك الداخل فقط أما النظام الضريبي فكان مكتفيا تماما و تدفع الضرائب عينا و ليس نقدا. ولكم بسبب الإستعمار الفرنسي و نتيجته لإحتكاك الإقتصاد الجزائري بالإقتصاد الفرنسي الإستعماري تغيرت الأمور في غير صالح الفلاح الجزائري الذي أرغم على الدخول في دائرة الإنتاج المتبادل بدلا عن دائرة الإنتاج الذاتي[1].

إن دخول الجزائر في إطار نطاق الإقتصاد النقدي ترتب عنه نتائج وخيمة على حياة الفلاحين الجزائريين منها:

- **أولا:** زوال عادة تخزين الحبوب في المطامير و التي كانت تشكل إحتياطا إستراتيجيا وبالتالي إنقاض الجزائريين من الهلاك.

- **ثانيا:** دفعت الحاجة إلى النقد بالجزائريين إلى بيع حيواناتهم و نباتاتهم بأثمان قليلة ومنهم من اضطر إلى بيع محاصيلهم قبل حصادها وأصوافها قبل جزها[2].

ومن أجل الإلزامات اليومية الضرورية أصبح من الضروري الحصول على القطع النقدية مما دفع القبائل إلى بيع كل إحتياطات القمح و هذا ما أدى إلى الفلاح فيما بعد إلى شراء القمح بأسعار مرتفعة نتيجة لزيادة الطلب عليها[3].وقد أصبح الفلاح الجزائري مضطر إلى إقراض لدفع الضرائب وتوفير كل ما يحتاجه في اليوم فيلجأ بفائدة قد تصل إلى 120%والتسديد يتم على أساس أسبوع و في حالة العجز عن الدفع و التسديد يجبر على التنازل عن أرضه أو يبعها بأقل من قيمتها الحقيقية[4]. وكل هذا إنتهى بعد

[1]- عدي الهواري: المرجع السابق، ص70.

[2]- صالح حيمر: السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية و العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخظر باتنة، 2014، ص125.

[3]- عدي الهواري: المرجع السابق، ص71.

[4]- ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص41.

تفكيك الإقتصاد التقليدي و تشجيع الزراعة و الصناعة النقدية و زيادة الإحتكاك بالفرنسية فأصبح النقد كعنصر أساسي في التجارة و تسديد الضرائب[1].

-تراجع النشاط الفلاحي و الحيواني: ازدوج الإقتصاد الجزائري قبل الإحتلال و ارتكز على نشاطين المتمثل في زراعة الحبوب و حرفة الرعي وقد كانا نشاطان متلازمان و مكملان لبعضها البعض و بالنسبة لسكان الجبال و السهول فإن تربية الحيوان هو النشاط الوحيد و المطلق بالنسبة لهم[2].تميز هذا النشاط في كونه يوفر و كل الحاجيات الأساسية الحياتية المتمثلة في الحليب واللحوم والأصواف و الأشعار والجلود فهي تمثل مادة أولية لصناعة كما أن الثروة الحيوانية شكلت أهمية كبيرة لبعض السكان وخاصة الجنوب الجزائري، فكل هذا أثبت أهمية النشاط في حياة المجتمع الجزائري لكن سرعان ما تراجع هذا الأخير نتيجة لمختلف الأساليب التي أقرتها السلطات الإستعمارية الهادفة إلى إنجاح الإستيطان الأوروبي و قد عبر الفلاحون عن وضعهم بالوصف التالي:" تعرضنا للقمع بشتى السبل كنا نملك الأراضي فاشتروها منا بالقوة و كنا مضطرين لأن ننتظر أربعة أو خمسة سنوات كي نقبض ثمنها، الذي نصرفه بسرعة إذ افترستنا تكاليف العدالة و أفلسنا مأمور الأحواش من جراء المحاضر شيئا فشيئا اضطررنا لبيع مما نملكه من الماشية وعدنا لا نستطيع إستثمار الأرض لأن قطعاننا قلت ولكوننا محرومين من عائدات أراضينا ويجب علينا أن نبيع قسما أكبر من المواشي كل سنة إلى أن إفتقدناها و في كل الأحوال ليس نحن من اسنبط قانون الملكية و لا قرارات العدالة[3].

ب/الإنعكاسات الإجتماعية : تأثر المجتمع الجزائري تأثر عميقا نتيجة للتغيير الكبير الذي أدخله المستعمر الفرنسي عن طريق مشروعه الإستيطاني،فألحقت الضرر بالغة بالنسق الإجتماعي و الذي كان أساسه الوحدة القلبية و العمل المشترك المبني على التعاون و التضامن و التكاثر و أصبح تدريجيا يتجه نحو التفكك خاصة بعد تشجيع الإقبل علة الملكية الفردية بدل الجماعية.أدى توسع حركة الإستيطان الأوروبي في الجزائر إلى إحداث إختلالات نسبية للمجتمع الجزائري فتحقق الإستيطان على حساب السكان الأصليين الجزائريين[4]، فقد سعت الحكومة الفرنسية من خلال سياساتها العديدة إلى تفكيك وحدة القبيلة لتنفيذها قانون سيناتوس كونسلت و قد عانى المجتمع الجزائري من ويلات و مآسي بسبب

---

[1]- مصطفى المرضي: المرجع السابق، ص9.

[2]- بن داهة عدة: الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض ...، ج2، المرجع السابق، ص21.

[3]- عبد اللطيف بن أشنهو: تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسات حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، دط، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1979، ص83.

[4]- عبد الله العروي: تاريخ المغرب محولة في التركيب، تر: دوقان قرقوط، ط1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1977، ص52.

عملية إنتزاع الأراضي الأمر الذي بدل الجزائريين إلى فقراء و عمال أجرى و أدى إلى تفكيك الأراضي و تناقص المساحة و ساهم في هدم البنية الإقتصادية و الإجتماعية للشعب الجزائري[1].

فقد عملت فرنسا على تحطيم البنية الإجتماعية وضرب وحدتها لأنها كرست عملية تمزيق الروح الجماعية التي ألفها المجتمع الجزائري منذ آلاف السنين وهذا ما أدى إلى رفض الإهالي لهذا القانون الذي يعتبر أشد خطر على الروابط العائلية من جهة و من جهة أخرى أقوى أداة وضعت بين أيدي الكولون لأنه أفسح لهم المجال للحصول على المزيد من الأراضي.

– **الإبادة الجماعية:**انتهجت الإدارة الإستعمارية أسلوب الإبادة للجزائريين و التي صنفت ضمن الجرائم ضد الإنسانية فتحولت الجزائر إلى ساحة لا ترى فيه إلا القتل و الدمار الشامل تطبيقا لأوامر القادة فقد قام بيليسي سنة 1845م، بمجزرة غار الفراشيش و ذلك بسبب إمتداد المقاومات الشعبية و ظهور الحركات الصوفية المناهضة للإستعمار و تطبيق سياسة الأرض المحروقة التي جاء بها بيجو فأشعلت نار هذه السياسة الأخضر و اليابس من ممتلكات السكان و حطمتها بالكامل[2].

وفي سنة 1864م، وخلال إنتفاضة فالتيا تعرضت هذه القبيلة أي قبيلة غار الفراشيش للإبادة و التقتيل و التهجير والتي مست بلاد بني وراغ وبني مسلم وفق سياسة الأرض المحروقة وهذا ما ورد على لسان لاباسي في 02 جوان 1864م، تم حرق الأراضي أولاد صابر و أولاد يعيش، وفي 3 جوان ضربت كل قبائل عمي موسى و في 4 جوان إخترق منحدر هيوس و أحرقت كل قراه ومنازله[3].

ومنه نستنتج لدى تطبيق سياسة الإبادة من طرف السلطات الإستعمارية الفرنسية فقد تفننو فيها الفرنسيون في حروب الإبادة الأمر الذي أدى إلى إنخفاض عدد كبير من أعداد السكان الجزائريين.وعبرت اللجنة الأفريقية سنة 1833م، بالقول :" لقد ذبحنا مجموعات كبيرة من الناس، و قتلنا أناس كانوا يحملون رخص التجول و ذبحنا سكان المدن و القرى المشكوك فيهم ظهر فيما بعد أنهم أبرياء مع العلم أنها لم تكشف سوى نتفا من أحوال المجازر التي جرت حقيقتها على الأرض[4].

---

[1]- بن داهة عدة: الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض....،ج1، ص ص 31،32.

[2]- أبو قاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية1830-1900، ج1، المرجع السابق، ص ص 227،2028.

[3]- ليلى بلقاسم: التراجع الديموغرافي خلال الفترة الكولونيالية بالجزائر المنطقة الممتدة من سهول مينا و الضفة اليسرى لشلف فيما بين 1863-1900، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية و الإجتماعية، م2، ع2، 2018، ص98.

[4]- بشير بلاح: المرجع السابق، ص162.

– **تدني المستوى المعيشي:** لقد كانت للسياسة الإستيطانية باعتمادها للتطبيقات التشريعات المختلفة بمصادرة الأراضي إنعكاسات وخيمة على الواقع الإجتماعي فقد تأزمت الأوضاع الإجتماعية للجزائريين و إنتشرت مظاهر البؤس و الفقر و البطالة وقد وصف الفرنسي لافيجري الحالة التي آلاء إليها الجزائريين سنة 1867م، بقوله :"منذ عدة أشهر العرب لم يجدوا ما يقتاتون به إلا الأعشاب في الحقول أو أوراق الأشجار التي يرعون فيها مثل الحيوان و الآن مع شدة الخريف ضعفت أجسامهم فماتوا جوعا فهم عراة يرتدون لباسا رثا يتكسعون ضالين على الطرق و حول المدن التي أخرجوا منها خوفا من الفوضى التي قد يتسببون فيها فهم ينتظرون جمع النفايات و يحفرون الأرض للقوت من الحيوانات[1].

كما أصبحت أوضاع الجزائريين أكثر تأزما خاصة في سنوات 1867-1868م، بحدوث الكوارث الطبيعية و وقع الجفاف وهجمة الجراد فقد ترسخت هذه الأوضاع في الذاكرة حتى سمي بعامالجوع والشر و كانت من أسباب هذه النكبات مصادرة أراضي الجزائريين و تجريدهم من ممتلكاتهم[2].وقد إنتشرت البطالة بسبب عملية تجريد الأهالي من أملاكهم و إبعادهم عن أرضهم إلى مناطق فقيرة و نائيةما خلف العديد من العاطلين عن العمل في الجزائر حوالي 2.4000.000 من مجموع 3.200.000[3].فقد أصبحت الجزائر بلد ذات كثافة كبيرة من ناحية العاطلين عن العمل يقضون حياتهم عبثا، قدر عددهم بمليون رجل عاطل لا يجدون أي عمل لا في الصناعة و لا التجارة ولو حتى عمل فكان أجره زهيد لا يسد رمقه كخماس في أرضه بينما العمال الذين لا يجدون عملا يموتون جوعا.

– **الهجرة:** هناك عنصران لهما أهميتهما في نجاح الهجرة الطبيعية أو الغير الطبيعية هما: عنصر الطرد و عنصر الجذب، فالجماعة المهاجرة من منطقة ما لابد من أن هناك دوافع حقيقية دفعت بها إلى الهجرة كان تكون كوارث طبيعية أو مجاعة أو عدم إستقرار سياسي أو فقر إقتصادي تعانيه أو غير ذلك من الدوافع و تعتبر الهجرة هدف لتحقيق الإستيطان بكل أشكاله الإجتماعية[4].1832م: منذ هذه السنة وبعد أن اكتشفت النوايا الحقيقية للمستعمرين الفرنسيين بدأت الهجرة الجزائرية نحو المشرق العربي و غيره و هذا بعد تعيين روفيجو حاكم عسكري عام للجزائر وبدوره أثقل كاهل الأهالي بالضرائب و القمع عن كل

---

[1]- أندري برنيان و آخرون: الجزائر بين الماضي و الحاضر، تر: إسطنبولي رابح ومنصف عشور، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص341.

[2]- خديجة بقداش: الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر، دط، منشورات دار دحلب، الجزائر، 1977، ص105.

[3]- أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، دط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956، ص ص 132،131.

[4]- حكيم بن الشيخ: سياسة الإستيطان الأوروبي في الجزائر1830-1962، مجلة العصور الجديدة، م4، ع14، الجزائر، 2014،ص361.

التمردات بالإبادة و الموت و الدمار في الوسط الجزائر يالأمر الذي دفع الجزائريين إلى ترك ديارهم و أهلهم بحثا عن ملجأ آمن يأويهم[1].

فقد هاجر عدد كبير من الجزائريين المدن و الأرياف يوم إستيلاء العدو على البلاد لأنهم أيقنو أن البقاء تحت حكم الكافر لا يجيزه الشرع ففي سنة 1836م، تذكر المصادر أن مدينة الجزائر وحدها قد نقص عدد سكانها بأكثر من النصف و خلت مدن عنابة وهران، بجاية، والمدية وتلمسان و مستغانم من سكانها أثناء إحتلال العدو وبالطبع فإنه ليس كل من خرج من مدينة قد هاجر منها فقد تفرق السكان في البداية خارج المدن إنتظارا لما ستسفر عنه الحرب و لجأ آخرون إلى المدن التي يسيطر عليها الأمير عبد القادر ولم يهاجر فعلا البلاد خارج الحدود إلا عدد محدود أولئك الذين لهم المال أولهم العلم وبذلك هاجر عدد من المثقفين و البرجوازيين الجزائريين إلى المشرق وهاجر بعضهم أيضا إلى المغرب و تونس[2].

وقد أجبر و هجر الأعيان والقادة و السياسين على مغادرة بلادهم منذ الوهلة الأولى للإحتلال بعدما تم إتهامهم بالتآمر ضد الفرنسيين أو الإرتباط بالأتراك و بالإنضمام إلى مقاومة الأمير عبد القادر، وقد استقبلت الإسكندرية و أزمير و الحجاز الباي مصطفى بومرزاق و الباي حسن بن موسى و المفتي محمد بن العنابي و المفتي مصطفى الكبابطي كما استقبلت باريس حمدان خوجة و مصطفى بن عمر وحمدان بن أمية السكة و غيرهم وهم أولئك الذين شكلوا لجنة الحظر المعارضة للإحتلال ثم طردهم هو الحاكم الفرنسي الجديد كلوزيل ثم خلفه روفيجو[3]. ولقد ساهمت عدة أسباب لهجرة العديد من العائلات الجزائرية و مغادرة قراها و ومدنها تمثلت في الظروف الإقتصادية الصعبة و الفقر و تناقص قطعان الماشية كذلك إضافة إلى المصادرات و عمليات الحجز التي تعرضت لها أراضيهم مما سهل في إفقارهم بشكل كبير فأصبح مخرجهم الوحيد بعد ما ضاقت بهم السبل هو الهجرة[4].

وقد كانت لهذه الهجرة آثار سلبية تمثلت في إفراغ الجزائر من الكفاءات العلمية و الدينية و المهنية ما سبب ركود الأوضاع الثقافية و إضعاف المجتمع الجزائري في مواجهة المشروع الإستيطاني إضافة إلى ذلك تسببت الهجرة في تشتت الأسر و هلاك الآلاف من الجزائريين خاصة المجندين منهم في الدفاع عن

[1]- عمار هلال: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام1847-1918، دط، دار الهومة، الجزائر، 2007، ص12.

[2]- أبو القاسم سعد الله: أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996، ص193.

[3]- أبو القاسم سعد الله: أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج4، المرجع السابق، ص193.

[4]- عبد الكريم رواحنة: السياسة الإقتصادية الفرنسية في الجزائر1870-1930، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014، ص181.

فرنسا كذلك قسوة الظروف المادية التي واجهها بعض المهاجرين إلى المشرق وقلة إمكاناتهم و لحدة المشاكل الإقتصادية[1].

جاءت الهجرة نتيجة لسياسة فرنسا الإستيطانية في الجزائر فقد رفض الشعب الجزائري العبودية لذلك هاجروا إلى المشرق و المغرب لإلتماس الحرية و الأصلة و القيم الروحية و هاجر آخرون إلى فرنسا للبحث عم مصدر العيش. ولذا يقول فرحات عباس:" هم في الأصل أنس مساكين مسالمون بسطاء و شرفاء يكافحون على الدوام الجوع ... و الدركي ...."[2].

[1]- بشير بلاح: المرجع السابق، ص323.

[2]- فرحات عباس: الشباب الجزائري: تر: أحمد منور، دط، وزارة الثقافة العربية، الجزائر، 2007، ص53.

خاتمةالفصل:

اعتمدت سياسة الإحتلال الفرنسي في الجزائر على الإستيطان بجلب مجموعات بشرية من مختلف الجنسيات الأوروبية كفرنسا، مالطا، إسبانيا وايطاليا ومن مختلف الطبقات الإجتماعية حيث كان أغلبها من الطبقات الدنيئة في المجتمع الأوروبي، و ذلك للعيش و العمل في الأراضي المغتصبة من الأهالي حيث عملت هذه المجموعات الأوروبية أي المستوطنين بمختلف الوسائل و الإمكانيات للسيطرة على تقاليد الحياة الإجتماعية و الإقتصادية للمجتمع الجزائري، حيث نظمت حركة الإستيطان ومصادرة الأراضي و الممتلكات العقارية بمنظومة تشريعية و قانونية كانت نتيجتها أجود الأراضي وأخصبها لصالح الإستيطان الفرنسي و المستوطنين الأوروبين و ذلك من أجل بناء إقتصاد كولونيالي يخدم الإقتصاد الفرنسي و يدعمه.

الفصل الثالث: آليات السياسة اليهودية في ترسيخ الوجود اليهودي في فلسطين

المبحث الأول: سياسة مصادرة الأراضي

المبحث الثاني: سياسة التهجير و الإبادة الجماعية

المبحث الثالث الإنعكاسات الإجتماعية والإقتصادية على الشعب الفلسطيني

تمهيد:

تعرضت فلسطين للإحتلال من طرف قوى إستعمارية عدة كان آخرها الإحتلال الصهيوني، الذي سعى من خلال ممارسته لشتى وسائل القمع و الترهيب لبناء وطن قومي لليهود في فلسطين منذ سنة 1917م، بعد أن كانوا مشتتين في جميع أنحاء العالم فقد إعتمدت الحركة الصهيونية منذ تأسيسها ومنذ أن وطأت قدمها فلسطين بتاريخ 15 ماي 1948م، على تنفيذ كافة المخططات وسياستها المتمثلة في مصادرة الأراضي الفلسطينية و تهويدها لأن وجود الشعب الفلسطيني في وطنه و على أرضه سيعيق تحقيق هدفه في الوطن القومي، و أيضا عمل على طرد و تهجير الفلسطينين مقابل الإستيطان فيها من خلال ممارسته الضغط بشتى الوسائل لدفعهم للهجرة، ولم تقف قوات الإحتلال لهذا الحد بل أخذت تتبع سياسة الإبادة الجماعية وقد جسدتها على أرض الواقع من الهجمات و المجازر العدوانية التي شنتها العصابات الصهيونية بمساعدة من طرف الحكومة.

المبحث الأول : سياسة مصادرة الأراضي الفلسطينية

كما كان الأمر في الجزائر فأن الركيزة الأساسية التي قامت عليها السياسة اليهودية في فلسطين هي فرض الهيمنة و السيطرة على الأرض، فالصراع الصهيوني الفلسطيني في جوهره ما هو إلا صراع أرض فهي لدى اليهود قضية موت أو حياة لهم.

إن السياسة الإستيطانية اليهودية منذ البداية مبرمجة على عنصر الأرض إذ تمت السيطرة على الأرض الخصبة ذات الموقع الإستراتيجي الهام في فلسطين و العمل على تحويلها إلى بقع جغرافية معزولة عن بعضها البعض من خلال المستوطنات[1]، و لقد رأت السياسة اليهودية في فلسطين أرضاً بلا شعب لشعب بلا أرض و رأت في اليهود القومية الوحيدة صاحبة الحق في هذا البلد الذي ترى فيه بيتها القومي، وقد أقامت العديد من الشركات و المؤسسات التي تعمل خصيصاً على تحقيق هذه السيطرة على الأرض في فلسطين[2]، كما وجدت العديد من القوانين الصهيونية التي هدفت إلى تثبيت العملية الإستيطانية و توسيعها عن طريق الهيمنة على الأرض و من بين هاته القوانين ذكرنا:

- قانون نزع الملكية لسنة1926م:و يعتبر من أخطر القوانين التي سهلت سيطرة اليهود على أراضي الفلاحين الفلسطينين الذي أعطي لمنشئ أي مشروع التفاوض و الإتفاق مع صاحب أية أرض يحتاجون إليها إما بالإستجارة أو البيع[3].

- قانون الغائبين في مارس1950م:من أهم الوسائل التي أوجدها الكيان الصهيوني للإستيلاء على الأرض العربية، فقد إعتبرت فيه اللاجئين غائبين بل حتى الباقون خصوصا في منطقة النقب فقامت

[1]- عماد لبيد: الإستيطان و التوطين الصهيوني في فلسطين متلازمتي الطرد و الجذب، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، م4، ع8، د م ن، 2016، ص16.

[2]- أسامة حلبي: حقوق المواطنين العرب و مكانتهم في إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، م2 ، ع5، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991، ص14.

[3]- مسودة ربا عبادة: مصادرة الأراضي في عهد الإنتداب البريطاني و الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي في فلسطين، مجلة المستقبل العربي، م45، ع529، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت، 2023، ص51.

بإستعمال القوة من أجل نقلهم لمكان أخر بموجب هذا القانون تعين حارس الإدارة لتلك الأملاك المهجورة و قد كانت له صلاحيات المالك[1].

- **قانون الأراضي البؤر1948م:**و يعطي الصلاحية بمصادرة أي أراضي لم تجر فلاحتها لمدة سنة كاملة بغض النظر عن الأسباب عد فلاحتها.

- **قانون المناطق المغلقة1949م:**و يتيح لرئيس الأركان إغلاق أي مساحة من الأرض بحجة إجراء التدريبات العسكرية.

- **قانون إستملاك أراضي البدو1980م:**حيث يشرع هذا القانون إلى الإستيلاء على 87 ألف دونم (وحدة لقياس مساحة الأرض)، من أراضي العرب خاصة منطقة النقب و يبيح القانون للحكومة مصادرة الأراضي و طرد أصحابها دون الرجوع إلى المحاكم كما يبيح للحكومة أيضا إستعمال القوة لتنفيذ هذا الغرض[2].

إذ نجد التفكير الصهيوني دائما يهدف إلى الإستيلاء على الأراضي ذات الأهمية الجوهرية في زمن الحرب و كذلك كهدف أدني إلى الإستيلاء على الأراضي الكفيلة بأن تسد كل احتياجاتهم و ذلك كهدف أقصى[3]. فقبل إنعقاد المؤتمر الصهيوني الأول 1897م، طرحت فكرة إقامة صندوق يهودي قومي عام لشراء الأراضي في فلسطين و قد تم تأسيسه في المؤتمر الثاني الصهيوني سنة1898م، وجرى تسجيله في لندن سنة 1899م، حيث كانت أموال الصندوق القومي تستخدم فقط في عملية شراء الأراضي في كل من سوريا و فلسطين، كما أفاد الصندوق القومي في تقريره إلى المؤتمر الصهيوني السابع1905م، أنه لا يمتلك سوى 200 دونم من الأراضي الفلسطينية وقد حصل عليها كهدية و ولعل هذا الأمر الذي جعله يتعرض للإنتقاد، ما أدى به إلى أن يشتري أرضا مساحتها 2,000 دونم أي 200 هكتار في قريت حطين، و كذلك قطعتين أخريين في منطقة اللد و الرملة، الأولى بمساحة 200 هكتار والثانية بمساحة 1600دونم أي 160 هكتار[4].

---

[1]- نفسه: ص35.

[2]- عيسى القدومي: فلسطين و أكذوبة بيع الأرض، ط1، شركة بيت المقدس للنشر و التوزيع، الكويت، 2004، ص ص 95،96.

[3]- أسعد رزوق: إسرائيل الكبرى دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، دط، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1968، ص577.

[4]- إلياس شوفاني: إسرائيل في خمسين عاما المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس، ط1، دار جعفر للدراسات و النشر، دمشق، 2002، ص199.

- مابين 1929-1939م، إستطاع الصندوق اليهودي أن يحرز تقدم هائلا فقد إستطاع شراء 210,805 دومان أي حوالي 34,507،5 هكتار و ما بين 1939-1944م، حوالي 245,039 دومان و بالهكتار تساوي 40,102,3، مما يدل على قوة الحركة الصهيونية و انتشارها في العالم و كمية الدعم من طرف القوى العظمى مما مكنها من التقدم في شراء الأراضي الفلسطينية، وقد ضم الصندوق اليهودي نخبة من اليهود المثقفين و أصحاب المهن الحرة، و أغلبهم تجار و لعل سبب اختيارهم كان متعمدا لتحقق المنظمة الصهيونية هدفها المتمثل في جمع الأموال و تمويل المشاريع الصهيونية أساسها شراء الأراضي و تجهيزها لصالح المهاجرين اليهود، و كانت تجمع هذه الأموال عن طريق الدعاية الصهيونية التي ركزت على شرح أوضاع المهاجرين اليهود إلى فلسطين و بينت أنهم بحاجة إلى الحنان و العطف[1].و رأفق عملية شراء الأراضي عملية جلب المستعمرين الأوروبين إلى فلسطين الأمر الذي أدى إلى تغير ديموغرافي ملموس إذ إرتفعت نسبة اليهود في فلسطين من 9,7 إلى 35,1 من سنة 1914م إلى 1946م، و ترافق مع هذا الوجود الإستيطاني اليهودي في فلسطين بناء قوة عسكرية هدفت همها الوحيد التوسع و السيطرة على المزيد من الأرض بقوة و هذا الذي لم تخفيه القيادة اليهودية بأن هدفها الإستيلاء على أرض فلسطين بكاملها[2].كما أن خسارة فلسطين في حرب 1948م، جعل القوات اليهودية تحتل نحو 77%من أرض فلسطين و بناء مستعمرات جديدة عليها حتى بلغت 756 مستعمرة و طرد العديد من بدو النقب و صادروا أكثر من مليوني دون من أراضيهم، بالإضافة إلى مصادرة الأوقاف الإسلامية ووضعها تحت تصرفهم[3] .

إن رقعة الإحتلال الإسرائيلي زادت من14,500,000 هكتار التي خصصها قرار التقسيم و هو 56% من مساحة فلسطين إلى 208,500 هكتار، و هو ما يقارب من 80%من مساحة فلسطين حيث كان ما يملكونه من مساحة فلسطين التي استولوا عليها لا يزيد عن 144,376,4 هكتار، من أصل2,085,000 أي ما نسبة 7,23% فقط[4].

و في هذا يقول محمد العيد آل خليفة[5]:

---

[1]- يوسف مناصرية: النشاط الصهيوني في الجزائر1897-1962، دط، دار هومة للطباعة و التوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 235،230.

[2]- غازي فلاح: إسرائيل الأرض الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، م11، ع42، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، 2000، ص5.

[3]-. محسن محمد صالح: فلسطين سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ط1، مركز الإعلام العربي، ماليزيا، 2002، ص40.

[4]- يوسف هيكل: فلسطين قبل و بعد، ط1، دار العلوم للملايين، بيروت، 1971، ص145.

[5]- محمد العيد آل خليفة: ولد سنة 1904م، بالجزائر عندما بلغ العشرين من عمره إلتحق بجامعة الزيتونة بتونس، إهتم بالأدب العربي الحديث إنخرط في العمل الإصلاحي عند عودته للجزائر. للمزيد انظر: بوعلام بلقاسمي و آخرون: موسوعة أعلام الجزائر أثناء الثورة، ص17.

يا قسمة القدس بنت ضيزي لم يبدل القاسمون فيك

مضوا على الحيف لم يبالوا بما جرى من دم سفيك

القدس للعرب من زمان لن يقبلوا فيك من شريك[1].

لقد مارست حتما السلطات الصهيونية عملية مصادرة الأراضي بطرق جد مبتكرة، كمنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم في القرى و المدن ومن ثم مصادراتها و فرض قيود على حصص المياه و الكهرباء ليهجر الفلسطيني أرضه، ومن ثم يتم مصادرتها. و قد واجه الفلسطينيون الذين تمسكوا بأرضهم صعوبة في ممارسة النشاط الفلاحي عليها كفلاحتها أو حرثها لأن دولة الإحتلال صادرة كل حقوقهم فيها، بالإضافة إلى أخذ العديد من الفلسطينين إلى معسكرات الإحتلال و أعلنوا بأنهم غائبين و بهذا تتم مصادرة أراضيهم[2]، طبعا وفق القوانين التي تأخذ صفة قانونية و التي معظمها تعود لعهد الإنتداب البريطاني، كل هذه الأوامر و التعليمات أدت عمليا إلى الإستيلاء بواسطة الدولة على الأراضي المهجورة[3].

كما شرع الإحتلال الإسرائيلي في تنفيذ سياسته خاصة على مدينة القدس و ضواحيها و ذلك عبر سلسلة من الإجراءات كالإستيلاء على الأراضي و المنشآت العقارية و هذا من أجل خلق أوضاع جيو سياسة يصعب على السياسي و الجغرافي إعادة تقسيمها مرة أخرى و إسكان المستوطنين فيها، لإيجاد جملة من الدوافع الجغرافية و الديمغرافية بالإضافة إلى إحداث خلل في التوازن الديموغرافي لصالح اليهود، فقد كان العرب يشكلون الأغلبية المطلقة بنسبة 100%من سيطرتهم على القدس لكن بعد عمليات المصادرة و إقامة المشاريع الإستيطانية أصبحوا يسيطرون على 21%من الأراضي، وقد اعتمدوا على العديد من الأساليب من أجل الإستيلاء على الأرض من بينها:

- الإستملاك بقصد إقامة محميات طبيعية أو شق طرق أو مد خطوط ضغط عالي و بحجة وجود أماكن أثرية و تاريخية و توسيع المستوطنات القائمة.

و بواسطة آلية بيروقراطية استولت إسرائيل على حوالي 50% من مساحة الضفة الغربية، فالإعلان عن الأراضي كأراضي دولة تسجلها على هذا الأساس هما الطريقة المركزية للإستيلاء على

[1]- محمد العيد : البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص233.

[2]- إسلام شحدة العالول: التطهير العرقي ضد الشعب الفلسطيني، ط1، مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات، بيروت، 2023، ص177.

[3]- جاك كانوا: مشكلة الأراضي في النزاع القومي بين العرب و اليهود منذ وعد بلفور، تر: محمد عودة الدويري، ط1، دار الجليل للنشر و الدراسات و الأبحاث الفلسطينية، عمان، 1997، ص118.

الأراضي[1]، وفي سنة 1967م، و مباشرة بعد إحتلال الضفة الفلسطينية و قطاع غزة شرع الإحتلال في توسيع حدود القدس لتضم 70 دونم، إضافة إلى عمليات التقديم للعديد من الأحياء مثل حي المغاربة و حي الشرف و ذلك من أجل بناء حي يهودي جديد، و في سنة 1968م، و هذا بعد أن استقر وضع الإحتلال الإسرائيلي بشرق القدس قامت بالإعلان عن مصادرة 38830 ألف من أراضي فلسطين القدس الشرقية، و باشرت بإنشاء أولى المستوطنات الإسرائيلية عليها و في نفس السنة أيضا قامت بمصادرة 881 من أراضي القدس الغربية و ترمي هذه المصادرات إلى إنشاء بؤرة إستيطانية في الحي اليهودي في القدس الشرقية بهدف التوسع مستقبلا في الأحياء الإسلامية في المدينة للسيطرة على أجزاء البلدة القديمة و لتغيير طابعها العربي[2]، و حسب إعتراف السلطات الإسرائيلية الرسمية فإن ما يعادل 36,8% هي نسبة الأراضي المصادرة من القدس الشرقية، ويمكن توضيحها على النحو التالي:

إذن و من خلال الجدول المقدم نلاحظ بأن السياسة المتبعة من طرف إسرائيل في مصادرة الأراضي بفلسطين ناجحة فمن خلال المقارنة بسنة 1968م، إلى سنة 1995م، نجد بأن نسبة مصادرة الأراضي في تذبذب بين إرتفاع و إنخفاض في نسبة مصادرة الأراضي ففي سنة 1968م، كانت نسبة مصادرة الأراضي حوالي 3345 دونم و في سنة 1970م و خلال المرحلة الثانية صدرت حوالي 100 دونم بينما وفي سنة 1995 م، صدرت 535 دونم من أراضي فلسطين.

و من هنا فالأرض تشكل أحد الأسس التي إستند إليها الإستيطان الصهيوني في فلسطين من خلال الشركات الصهيونية التي تأسست لإستملاك الأراضي، كصندوق القومي اليهودي المتخصص في شراء الأرض و هو بمثابة تحرير الأرض أو إنقاذها لدى العاملون فيه و في هذا يقول بن غوريون[3]:" إن هذا هو العمل الكبير و الصعب أمام الشبيبة لتأدية الواجب لقد حررنا أرضي الدولة بالقوة و لكن الأرض المحررة لن تكون لنا بشكل حقيقي إلا بالعمل و الإستيطان"[4].

---

[1]- مجموعة مؤلفين: سلب الأراضي و سياسة الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، مجلة الدراسات الفلسطينية، م13، ع51، 2002، ص2.

[2]- راسم خمايسي: إستراتيجية الإستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة و أثره في التخطيط القطري و التنمية في فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية ، م10، ع37، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، 1999، ص3.

[3]- بن غوريون: ولد في بولندا واحد من أبرز الزعماء الصهيونيين و الإسرائيلين قام بدور أساسي في إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين عمل في الزراعة ثم العمل السياسي في إطار حزب عمال صهيون نفاه الأتراك من فلسطين في الحرب العالمية الأولى، شارك سنة 1919م في تأسيس حزب وحدة العمل. للمزيد أنظر إلى دافيد بن غوريون: يوميات الحرب 1948-1949، ص11.

[4]- صبري جريس: العرب في إسرائيل، ط2، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1973، ص131.

المبحث الثاني: سياسة التهجير و الإبادة الجماعية

1/ سياسة التهجير: بعد طرد و تهجير الفلسطينين أحد أكثر الأحداث المأساوية في التاريخ الحديث فخلال حرب 1945م، هجر العديد من الفلسطينين من ديارهم و لا مزالت هذه الحرب التي تعرف بإسم النكسة حاضرة في الذاكرة الفلسطينية و تشكل رمزا للظلم و القمع الذي تعرض له الشعب الفلسطيني.تعود فكرة ترحيل الفلسطينين إلى سنة 1911م، عندما إقترح الداعية الروسي الصهيوني جوشواه بوخميل خلال المؤتمر الصهيوني العاشر سنة 1911م، الذي عقد بمدينة بازل مشروع ترحيل عرب فلسطين إلى شمال سوريا و العراق و برأي العديد من الدبلوماسيين الإسرائيلين فإن العراق هي من أفضل الدول العربية ليوّطن الفلسطينيون فيها بشكل دائم، و هذا بفضل مساحته الكبيرة وتمتعه بالخيرات و الثروات ولقد لخصه أحد المسؤولين في دائرة شؤون الشرق الأوسط البريطانية في القاهرة حينما قال:" توجد في العراق و سوريا موارد كافية لتغطية حاجات عدد من السكان يبلغ عدة أضعاف السكان الحاليين، في هاتين الدولتين، كما أن سرعة تطوير العراق مرهونة بزيارة عدد سكانها"[1].

لقد بدأ زعماء الحركة الصهيونية في فلسطين ينظرون إلى ترحيل الفلسطينين عن أرضهم بصفته، حلاً ضرورياً للمسألة العربية وقد جرت عملية ترحيلهم عبر أربع مراحل حيث إنطلقت المرحلة الأولى بعد صدور قرار تقسيم فلسطين سنة 1947م، و أنجزت المرحلة الرابعة ما بين أكتوبر1948م، ومطلع سنة 1949م، ووفقا لبعض التقديرات فإن نحو 280ألف من الفلسطينين نزحوا إلى الضفة الغربية لنهر الأردن و 70 ألف إلى الضفة الشرقية لنهر الأردن و 190ألف إلى قطاع غزة و توزيع الباقون على دول أخرى[2].

فالمخطط الإستيطاني الصهيوني سعى منذ البداية لطرد و ترحيل أكبر عدد ممكن من السكان الأصليين الذين يشغلون الأرض بإعتبره أمر حتمي، لإقامة دولة يهودية خالصة لا تشوبها أية شوائب عرقية أو حضارية و في هذا يقول المفكر اليهودي إسرائيل زانجويل:" يجب ألا يسمح للعرب أن يحولوا دون تحقيق المشروع الصهيوني و لذا لأبد من إقناعهم بالهجرة الجماعية، وقد أدت عملية الطرد إلى تهجير

[1]- محسن صالح: اللاجئون الفلسطينيون في العراق، د ط، قسم الأرشيف و المعلومات مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات، بيروت، 2009، ص18.

[2]- ماهر الشريف: جذور مشروع ترحيل الفلسطينين و تعبيراته الراهنة، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع4، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2023، ص3.

آلاف الفلسطينين من الضفة الغربية و قطاع غزة فمثلا سنة 1967م، كان سكان الضفة الغربية حوالي 845,000 نسمة إنخفض إلى 600,000 نسمة في نفس العام[1].

فحرب 1948م، المعروفة بنكبة فلسطين قام الصهاينة بمذابح شنيعة هدفها طرد المئات الآلاف من الفلسطينين من أراضيهم و منازلهم لتطهير الدولة الوليدة من الوجود الفلسطيني فأربعمائة ألف عربي أو أكثر يشردون من بيوتهم و تنزع منهم أموالهم و أملاكهم، و يهمون على وجوهم في ما تبقى من فلسطين و في البلدان العربية الأخرى و يتساءلون عما إذا كان سيحكم عليهم بالعودة إلى بلادهم ليعيشوا تحت ظل الصهيونيين فقد تحول الشتت و التشرد من اليهود إلى العرب[2].

بالرغم من شهامة أهل فلسطين الذين لا يرضون بالذل و لا يخضع للهوان فقد قاوم أبناؤها مقاومة شريفة دلت على شجاعتهم و استهانوا بأرواحهم و أموالهم و كل عزيز عليهم في سبيل إتفاق قطائع الإستعمار الصهيوني عن حده.

جدول يمثل أعداد المهاجرين سنة 1948م، إلى سنة 2009م[3].

الفضاء	عدد القرى المهجرة	عدد المهاجرين	
		سنة 1948 م	سنة 2009 م
عكا	30	47.038	399.618
الرملة	64	977.405	827.518
بيسان	31	19.602	166.531
بئر السبع	88	90.507	768.915
غزة	46	79.947	979.201

[1]- عماد لبيد: المرجع السابق، ص ص 3،5.

[2]- القضية الفلسطينية بين السلام الأمريكي و الثورة الجماهرية، دط، مركز الدراسات الإشتراكية، مصر، 2002، ص22.

[3]- مريم عيتاني: معاناة اللاجئ الفلسطيني، ط1، مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات، بيروت، 2010، ص25.

حيفا	59	121.169	1.029.637
الخليل	16	22.991	195.323
يافا	25	123.227	1.046.892
القدس	39	97.950	832.147
جنين	6	4.005	34.25
الناصرة	5	8.746	**74.303**
صفد	78	52.248	443.880
طبريا	26	28.272	245.286
طولكرم	18	11.333	93.724
المجموع	531	805.667	6.837.000

إذن من خلال هذه الإحصائيات المتواجدة في الجدول أمامنا نلاحظ أن عدد المهاجرين في سنة 1948م إلى سنة 2009م، في حالة تزايد مستمر و هذا بسبب الضغط من طرف الكيان الصهيوني و الحالة التي أصبح عليها السكان الفلسطينين جرى مما دفعهم إلى الهجرة للحصول على الأمن.

سعت إسرائيل بشكل منهجي لترحيل الفلسطينين منذ عام 1967م، وقد تم إتخاذ قرارات الترحيل بصورة موجزة و دون أي إجراءات إستئنافية، شمل الفلسطينيون الذين تم تهجيرهم فئات مختلفة الشعب كمحامين و معلمين، جامعات و أطباء، زعماء دين، مما يشكل إنتهاكا واضحا للمادة 49 من إتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر ترحيل الأشخاص المحميين من الأراضي المحتلة،ولقد مارس الكيان الإستيطاني الصهيوني سياسة التهجير من خلال الإبعاد القسري ضد المواطنين الفلسطينين، حيث يقع التهجير القسري و حرمان الفلسطينين من ممتلكاتهم في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة في سياق الإحتلال الإسرائيلي كما أن الصراع الذي نشب في عام 2014م، تسبب في أعلى معدل لتهجير الداخلي منذ عام 1967م، حيث هجر 100,000 ألف فلسطيني كما أن سكان الضفة الغربية يتعرضون

لخطر الترحيل و إجبارهم على التخلي عن تجمعاتهم السكانية بهدف توسيع المستوطنات الإسرائيلية[1]. في عام 1992، نفذت إسرائيل واحدة من أكبر عمليات الترحيل في تاريخها حيث طالت هذه العملية أكثر من 415 شخصا من المدنيين المتهمين بحركة حماس[2]، و حركة الجهاد الإسلامي[3]، ونفذت عملية الإبعاد من الأراضي الفلسطينية المحتلة و تحديدا قطاع غزة بإتجاه لبنان و بطبيعة الحال لكي يصل الإستيطان اليهودي لمراده اتبع العديد من الخطط الفعالة في تهجير الفلسطينيين فقد تنوعت و اختلفت هذه الخطط و لعل أهمها ما يلي:

أ/ الخطة دالت (دال): تعتبر من أهم العمليات العسكرية التي نفذتها الصهاينة و التي شملت عددا من العمليات التي بلغت ثلاثة عشر عملية وتعرفها المصادر الإسرائيلية بأنها أول خطة إستراتيجية وضعها الهاغاناة و هي منظمة عسكرية صهيونية إستيطانية تأسست في القدس سنة 1920، بغرض إحتلال مناطق على نطاق قطري واسع و السيطرة عليها ومن ثم تطهير القرى العربية و طرد العرب من المناطق المحتلة وقد استهدفت العديد من المناطق من بينها: منطقة صفد و منطقة صبريا و منطقة حيفا، وقد كانت السبب المباشر في طرد حوالي 75% من السكان الذين غادروا فلسطين[4]، وقد انتهجت الخطة دالت إستراتيجية عسكرية هجومية ضد الفلسطينين وقد قامت على هدفين هما: - تثبيت الأراضي المخصصة بالدولة لتوسيع الكيان الصهيوني.

-طرد الكثير من الفلسطينين[5].

---

[1]-مريم عيتاني، المرجع السابق، ص 55.

[2]- حركة حماس: تلازم إنشاء حركة حماس مع بداية الإنتفاضة و أصدرت بيانها الأول في 1987/12/14م، وقد عرفت حماس نفسها بأنها جناح للأخوان المسلمين و إمتداد لهم و تعتبر الإسلام منهجها و هدفها لتحرير فلسطين و إقامة دولة الإسلام على أرضها. للمزيد أنظر: محسن محمد صالح: القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية و تطوراتها المعاصرة، ص70.

[3]- حركة الجهاد الإسلامي: إنشئت سنة 1986، في فلسطين قام بتأسيسها عدد من الشباب الفلسطينين الدارس في الجامعات المعربة برئاسة الدكتور الثقافي وقد ركزت هذه الحركة على المعاني الجهادية و تحرير الوطن و تنظيم العناصر للقيام بالعمليات العسكرية. للمزيد أنظر إلى محسن محمد صالح: المرجع السابق، ص 70.

[4]- عباس إسماعيل: عنصرية إسرائيل، ط1، مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات، بيروت، 2008، 1990، ص47.

[5]- ميخائيل بالومبو: كيف طرد الفلسطينيون من ديارهم عام 1948، ط1، دار الحمراء، بيروت، 1990، ص47.

إذن فالهدف الرئيسي للخطة دال هو تدمير القرى العربية و طرد القرويين كي يصبحوا عبئا إقتصاديا على القوات العربية العامة و هي أول عملية كذلك يتحد فيها يهود أوروبا الشرقيون القدمى[1].

ب/ خطة وايزمن للترحيل سنة 1930م: في سنة 1930م، خطا وايزمن[2]، خطوة أخرى على طريق البحث الصهيوني عن طريق حل جذري لمسألة الأرض و المشكلة الديموغرافية العربية في آن واحد، من خلال الدعوة إلى تهجير العرب أثناء محادثات خاصة مع مسؤولين ووزراء بريطانيين بالإضافة إلى أن هذه الدعوة جاءت بعد تلك الإشتبكات العربية اليهودية سنة 1929م، و التأثير اللاحق الذي أحدثته لجنة شو للتحقيق[3]، وقد حددت تلك اللجنة في تقريرها الذي قدمته في مارس 1930م، أسباب الإضطرابات في صفوف الفلسطينين و نزع الملكية عن الفلاحيين العرب من أجل نمو الإستيطان اليهودي و إزدياد أعداد الذين لا أراضي لهم وقد إقترح وايزمن منح قرض قدره مليون ليرة فلسطينية تجمع من أصحاب رؤوس الأموال اليهود من أجل توطين جماعات الفلاحين الفلسطينين في إمارة شرق الأردن[4].

ج/ خطة يوسف فاتيس 1937: لعب يوسف فاتيس دورا بارزا في ترحيل العرب من فلسطين و قام بمجهودات كبيرة من أجل تفريغ القرى و البلديات العربية من خلال شرائها و ترحيل سكانها إلى خارج فلسطين و تعد خطته من أخطر الوثائق الصهيونية الداعية إلى طرد الفلسطينين، و يعتبر أن ترحيل العرب الفلسطينين المرتكز الأساس للحركة الصهيونية وتقضي خطته بترحيل نحو 87 ألف عربي من المدن و القرى إلى سوريا و شرق الأردن وقد ضمت فئة المزارعين الضامنين للأرض و الفقراء من المناطق العربية وتقضي خطته بترحيل الفلسطينين على النحو التالي:

- ترحيل نحو 18 ألف عربي من منطقة الساحل إلى قضاء غزة.
- ترحيل نحو 13 ألف عربي من منطقة غور الحولة و الجليل الشرقي.

---

[1]- إيلان بابيه: التطهير العرقي في فلسطين، تر: أحمد خليفة، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2007، ص99.

[2]- وايزمن: تولى زعامة الصهيونية العالمية بعد هرتزل من مواليد روسيا، عاش في مجتمع يهودي كبير تخصص بالكيمياء و أصبح فيها عالما معروفا من معتقداته أن اليهود شعب ينبغي أن تكون لهم دولة. للمزيد أنظر: يوسف هيكل: المرجع السابق، ص102.

[3]- نور الدين مصالحة: طرد الفلسطينين مفهوم الترانسفر في الفكر و التخطيط الصهيوني، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1992، ص22.

[4]- عباس إسماعيل: المرجع السابق، ص74.

- ترحيل 53 ألف عربي من المنطقة الجبلية في الجليل إلى جبال البلقاء في شرق الأردن[1].

لقد أجبرت هذه السياسات و المخططات الصهيونية السكان الفلسطينين على الرحيل وقد ركزت إسرائيل على القدس فقد كثفت عمليات التهجير فيها و العمل على الحيلولة دون عودة المهاجرين و الفارين جراء التشكيل و الإرهاب و إعتبار الجنسية الفلسطينية ملغية بمجرد قيام الكيان الإسرائيلي وقد أدت عمليات الطرد إلى تهجير آلاف الفلسطينين من الضفة الغربية و قطاع غزة ففي سنة 1967م، كان عدد سكان الضفة الغربية حوالي 845,000 نسمة إنخفض إلى 6000,000 نسمة في نهاية العام أما في قطاع غزة فقد كان عدد السكان قبل نفس السنة 585,000 نسمة فإنخفض في نفس الفترة إلى 380,000نسمة[2].

و كان قدوم كل قافلة أو فوج من المهاجرين اليهود إلى فلسطين يعني حدوث المزيد من الظلم و العنف ذلك أن المنظمات الصهيونية كانت تجبر الشعب الفلسطيني على ترك أرضه التي عاش عليها و الهجرة و النزوح في سبيل إسكان و توطين القادمين الجدد، و في خطاب ألقاه رئيس دائرة الهجرة جوزيف وتير عام 1940م، حيث يقول:" لا يمكن لنا أن نعيش كشعب مستقل في هذا البلد أثناء تواجد العرب فيها .... ولتحقيق ذلك ليس لدينا أي خيار سوى تهجير العرب[3].

لقد كان للمخططات التهجير و عمليات طرد كحرب 1948م، أثر بالغ في تعزيز سياسة تهجير الفلسطينين و إعلان قيام الكيان نجم عن ذلك ترحيل أهل فلسطين إما بالطرد المباشر أو الغير مباشر على يد القوات اليهودية، فقد تم طردهم من أراضيهم و تهجيرهم و إبعادهم عن مصدر رزقهم ومنازلهم لتلد لنا اليوم مسألة لاجئين فحوالي مليون فلسطيني لاجئ في العالم فقد تجمع الفلسطينيون بعد تهجيرهم في مخيمات دول الجوار ليعيشوا حياة الذل بعد الكرامة، كما حرموا بعد النكبة من وجود إطار سياسي واحد لهم فقد سرقت الأرض و شرد السكان حتى أصبحوا لا يستطيعون حتى تحقيق حقوقهم الشرعية.

ب/ سياسة الإبادة الجماعية:

[1]- سعيد جميل تمراز: طرد الفلسطينين في الفكر و الممارسة الصهيونية، رسالة ماجستر في التاريخ الجامعة الإسلامية غزة، 2013، ص ص206،205.

[2]- نظام بركات: الإستيطان الإسرائيلي في فلسطين يسن النظرية و التطبيق، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص140.

[3]- هارون يحى: فلسطين، ص70.

إن الإبادة الجماعية ظاهرة تتصاعد بسرعة خاصة في وقتنا الحاضر فأصبحت تهدد السلم والأمن الدوليين، إذ لا يزال الفلسطينيون يتعرضون لأبشع الجرائم الدولية و من بينها جريمة الإبادة الجماعية، فهي ليست حدثا عابرا بل أمر كائن في المشروع الصهيوني الإستيطاني فهجمات الإبادة و القمع التي شنت ضد بعض القرى الفلسطينية أدت إلى إستسلام بقية سكان الأراضي المحتلة أي أن الإعتقالات و الجرائم الجماعية بمثابة آلية من آليات الإستيطان الصهيوني و لا يمكن تخيل مشروع إستيطاني دونها.

فمن السمات الأساسية لجرائم الإبادة الجماعية في فلسطين تكوين المنظمات الإرهابية الصهيونية،و تأخذ طابعا مستقلا عن جهاز الدولة لقتل الأشخاص بأساليب عشوائية مثل الهجوم على الحافلات الفلسطينية أو تسميم طالبات، و من بين أشهر المنظمات المشاركة في جرائم الإبادة الجماعية نجد:

- **منظمة باجيورا Burgiora:**منظمة صهيونية سرية أسست بتاريخ 1907م، بفلسطين و كان شعارها بالدم و النار سقطت اليهود و بالدم و النار سنقوم يهودا، و استمرت تعمل حيث أتاح تطورها فرصة تأسيس منظمة أكثر إتساعا و إستقرارا وهي منظمة الحارس[1].

كما يناقش مارتن شار مفهوم الإبادة الجماعية بشكل موسع مستخدما حرب 1948م، كمثال حيث يجادل مارتن بان الأعمال الإسرائيلية الصهيونية خلال سنة 1948م، بما في ذلك المذابح المتعددة للمدنيين و التطهير العرقي تكشف عن عقلية إبادة جماعية ناشئة تعكس الإحتلال الإستيطانيو القومية الإقصائية و تجسد الصهيونية، ومن ثم الهوية و الأيديولوجيات و السياسات الإسرائيلية و يعد ربط النوايا و الأيديولوجية المتكاملة بأعمال العنف خصوصا القتل الجماعي، تحت ذريعة حماية الفلسطينين من حقهم الأساسي في تقرير المصير عملا ينطبق عليه تعريف الإبادة الجماعية بشكل قاطع[2].وتناولت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الغير قابلة للتصرف في 12 ديسمبر 2023م، مسالة وقوع جرائم جماعية خلال حرب غزة وذلك انطلاقا من مخاوف تتعلق بتهديدات طالت الشعب الفلسطيني فمعظم القتلى كانوا من فئات الأطفال و النساء يدل على أن ما يجري أشبه بالعقاب الجماعي الهدف منه محو الوجود الفلسطيني و هويته الوطنية وترسيخ الإحتلال الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية، فالمرصد الأورومتوسطي أي أوروبا و الدول الشرقية لحقوق الإنسان قدم إحصائيات

[1]- عبد العظيم أحمد عبد العظيم: الإبادة الجماعية في فلسطين دراسة في جغرافية الجريمة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب جامعة المنيا، مصر، 2014، ص ص5،7.

[2]- مارك ليفاين، إيريك شفيتس: فلسطين و إسرائيل و شعرية الإبادة الجماعية، المستقبل العربي، العدد473، ص ص21،29.

بخصوص عدد القتلى في غزة جراء القصف الإسرائيلي قدرت ب 184.0000 ألف شخص و تدمير أكثر من 1300 منشأة صناعية و هذا لا نستطيع وصفه إلا بالإبادة الجماعية المتواصلة في غزة[1].

حتى لا نذهب بعيدا ففي نفس سنة 2023م، و بالتحديد يوم 17أكتوبربدأ الإحتلال الإسرائيلي في إرتكاب عملية إبادة جماعية لسكان مدينة غزة شملت قصف المنازل و القتل الجماعي و قصف المؤسسات التي يلجئ إليها السكان، إن هذه الأفعال تشكل جوهر الركن المادي أو ركن التدمير التي تقوم عليه جريمة الإبادة الجماعية فإتفاقية منع الإبادة الجماعية الصادرة عام 1948م، فصلت هذه الصور بصفتها تقتل الجماعة و تلحق الأذى بهم و إخضاعهم لظروف معيشة تهدف إلى تدميرهم المادي كليا أو جزئيا، ففي سنة 2023 من خلال القصف الجوي الإسرائيلي على فلسطين خلف ما يقارب 480 قتيل، إذن بالفعل الفلسطينيون اليوم و أمام سكوت لا مبرر له من قبل دول العالم فهم فعلا تحت إبادة جماعية[2].

و يعتبر جابوتسكي مؤسس الجيش اليهودي فقد كان و لا يزال مقتنعا بأن العنف هو الطريق لإقامة الوطن اليهودي حيث كتب العديد من المقالات التي يدعوا فيها إلى التربية العسكرية و إعداد جيش يهودي لأن الإبادة الصهيونية بمثابة الآلية الأكثر إستعمالا في أرض الواقع طبعا بغية تجسيد المشروع الإستيطاني الصهيوني، فقد إستعملت بحدة في تفريغ أجزاء واسعة في فلسطين من سكانها و فرض المستوطنين الصهاينة فيها وطبقت من خلال المنظمات الإرهابية الغير رسمية (ميلشات المستوطنين، المذابح، التخريب المؤسسي، الحرب النفسية)، و الإرهاب المنظم و المؤسسي الذي تقوم به المؤسسة العسكرية في الدولة الصهيونية[3]، ومن بين المذابح ذات الطابع الإبادي التي تهدف إلى عملية التطهير العرقي بغية تكريس الإستيطان و تقويته من خلال جعل فلسطين أرض بلا شعب ومن أهمها نذكر:

- مجزرة العباسية في 13 ديسمبر 1947م:وهي قرية فلسطينية تبعد عن مدينة يافا 13 كيلو بلغ عدد سكانها سنة 1945م، حوالي 5650نسمةو في يوم السبت 13 ديسمبر 1947م، و كان جيش الإنتداب البريطاني ما يزال يسيطر على فلسطين نفذت عصابة الأرغون الإرهابية الصهيونية هجوما على قرية

[1]- حلقة نقاش الحرب على غزة2023، مسؤولية منع الإبادة الجماعية، اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوق غير القابلة للتصرف، 2023، ص21.

[2]- أحمد محمد عبد الرؤوف المنفي: جرائم الإبادة الجماعية لفلسطينين في غزة وفق لنظام المحكمة الجنائية الدولية، ط1، د م ن، 2023، ص ص30،27.

[3]- إبراهيم أحمد المقادمة: معالم في الطريق لتحرير فلسطين، ط2، مكتبة فلسطين للكتب المصورة، فلسطين، 2002، ص105.

العباسية و أطلقوا النار على سكانها و فجروا عددا من منازل القرية وقد بلغ عدد هذه المجزرة 7 شهداء و أصيب 7 آخرون بجراح خطيرة.

- مجزرة عرب الخصاص في 18 ديسمبر 1947م:قرية فلسطينية تقع في الجزء الشمالي من سهل الحولة كان عدد سكانها سنة 1945م، 470 نسمة و بعد قرار التقسيم في 29 نوفمبر 1947م، بينما كان خمسة عمال عرب في طريقهم إلى أعمالهم قام ثلاثة من صهاينة في مستوطنة معيان باروخ بإطلاق النار عليهم و حرق المنازل و قتل الرجال في الخصاص و كانت حصيلة هذه المجزرة 12 شخصا منهم نساء و أطفال[1].

-مذبحة الدوايمة في 29 أكتوبر 1984م:حيث تقدمت ثلاثة من وحدات الكتيبة 89 اللواء الثامن إلى القرية و أحاطت بها من ثلاثة جهات وتم قتل حسب جندي مشارك في المعركة من 80 إلى 100 فلسطيني من بينهم نساء و أطفال فقد قتل الأطفال من خلال تهشيم رؤوسهم بالعصي و قتل 50 عربيا في المسجد من طرف الجنود الإسرائيلين[2].

- مجزرة ناصر الدين:وفي هذه المجزرة تكررت مأساة دير ياسين فقد محى الإسرائيليون قرية ناصر الدين من الوجود من خلال حرق بيوتها و قتل سكانها بتاريخ 14 أفريل 1908م[3].

- مجزرة خان يونس: حيث جرت مجزرتان في المنطقة لم تفصلهما أيام الأولى كانت في 3 ديسمبر 1956م في هجوم نفذته قوات الإحتلال راح ضحيته أكثر من 250 قتيل و الثانية بتاريخ 12 ديسمبر 1956م، و استشهد فيها حوالي 275 آخرين وقد فرضت قوات الإحتلال حظر التجول بعد إرتكابها المجزرة مما ترك الجثث ملقاة على الطريق[4].

نلاحظ من خلال ما ذكرنا أن القوات الإسرائيلية يتصرفون كما يشاؤون فقد إستخدمت كافة قواتها لإبادة قرى بكاملها فهم يقتلون بطريقة همجية دون التميز حتى بين المدنيين و المقاتلين بين النساء والأطفال، توصل بها الأمر أن جعلت الأطفال دون رعاية أسرية لكثرت تعطشهم للدماء بل يطلقون على

---

[1]- محمد طارق الخضراء: المجازر الصهيونية المرتكبة بحق الشعب العربي الفلسطيني خلال القرن20، دط، إدارة التوجيه المعنوي و السياسي في جيش التحرير الفلسطيني، دمشق، 2001، ص8.

[2]- سلمان أبو ستة: حق العودة، دط، المركز القومي للدراسات و التوثيق، مصر، 1999، ص12.

[3]- أكرم زعيتر: القضية الفلسطينية، دط، دار المعارف، مصر، 1955، ص210.

[4]- ياسر علي: المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، ط1، مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات، بيروت، 2009، ص59.

سكان فلسطين بالحيوانات على هيئة بشر يجب عليهم قتلهم قبل أن يقتلوهم فهم بهذا يبرورنا جرائمهم بأنها دفاع عن النفس ناسئن بأن المجتمع الدولي اليوم يستطيع التفريق بين الدفاع عن النفس و بين الإبادة و ما يحصل في فلسطين من عمليات قتل و جرائم بشعة في حق الأطفال و النساء بل هم يشبهون أو أكثر سوء من العرب في الجاهلية من خلال عملية وئد النساء و الأطفال أحياء فهذا لا نستطيع أن نسميه بالإبادة الجماعية و سوف يسئلون يوم القيامة عن هذا لقوله تعالى:" و إذا المؤءودة سئلت بأي ذنب قتلت"[1].

[1]- القرآن الكريم: سورة التكوير الآية8-9، ص81.

المبحث الثالث: آثار الإستيطان اليهودي على الشعب الفلسطيني

تعتبر الهجرة و السيطرة على الأرض الركيزة الأساسية في بناء المجتمعات الإستيطانية، و لهذا شكل الإستيطان اليهودي في كافة الأراضي الفلسطينية الركيزة الأساسية لإقامة دولة يهودية ليس لها هدف إلا لم كافة اليهود في منطقة واحدة، وهذا الإحتلال لا يكون إلا بالسيطرة على الضفة الغربية و قطاع غزة و الإستيطان فيها بإعتبارة جزء من السياسة التوسعية الصهيونية التي تسعى كل السعي إلى تحطيم الجوانب الإجتماعية و الإقتصادية للشعب الفلسطيني.

إن عنصرية وعدوانية الإستيطان و النظام الصهيوني تبرز في علاقته بالسكان فقد كانت علاقة إزدواجية مع المواطنين من جهة و السكان الأصليين من جهة أخرى لأن المساواة في نظر الصهيونية بمثابة التهديد لوجود النظام الإستيطاني الصهيوني و إستمراريته لذا فقد كان الإستيطان الإسرائيلي تهديدا مباشر لمصالح الفلسطينين[1].

الآثار الإجتماعية:

لقد تعددت الآثار التي ألحقتها إسرائيل في الضفة الغربية على التنمية الإجتماعية الفلسطينية، فقد أثر بشكل كبير و مباشر على التركيبة الإجتاعية لسكان من خلال تواجد تجمعات فلسطينية ممزقة و متفرقة جغرافيا و إحداث تغيرات واضحة في نمط حياة الفلسطينين، و عملت على زعزعة الروابط الإجتماعية و تركت آثار نفسية و إنسانية متعددة كفقدان الفلسطينيون وسائل كسبهم ورزقهم[2].

[1]- عبد المالك خلف التميمي: المرجع السابق، ص119.

[2]- هبة خليل سعدي مبيض: اللاجئون الفلسطينيون بين الإغتراب و الإندماج السياسي دراسة حالة مخيم بلاطة، جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2010، ص66.

بالإضافة إلى هدم المنازل وطرد الفلسطينين: فقد عملت سلطات الإحتلال بحملة منهجية لهدم منازل الفلسطينين خاصة تلك الواقعة في المناطق المصنفة بمناطق (ج)، فهي تزعم أن هذه المنازل بنيت دون ترخيص من السلطات الإسرائيلية المختصة ففي سنة 2009م، هدمت ما نصف منازل الموجودة بفلسطين في إطار سياسة التهجير و التطهير العرقي و هذه السياسة أسفرت عن تشريد ما يزيد عن 170ألف فلسطيني أصبحوا دون مأوى[1].

– **التعليم:** شكل الإستيطان عقبة في وجه التعليم الفلسطيني خاصة في الضفة الغربية حيث يعمل في بيت المقدس على عدم حصول الجيل الجديد حقه في التعليم من اجل الخروج بجيل غير متعلم وجاهل ثقافيا و علميا، لكي يسهل تخليه عن جذوره و هويته و أيضا تكوين تركيبة ديموغرافية تكون فيه نسبة قليلة عربية بطبيعة الحال غير متعلم وعملت إسرائيل على تغير المناهج العربية و حظر العديد من التخصصات مثال دراسة الطيران و هندسة الجينيات في كلية الطب[2].

كما رفضت إسرائيل منح الطلاب العرب حصصا متساوية في مادة التاريخ اليهودي بالمقارنة مع التاريخ العربي، بالإضافة إلى التشويه التي تحمله البرامج و تزييف الحقائق و تفتقر المناهج التعليمية العربية إلى الشعر العربي الوطني أو الفلسطيني بينما يجبر الطلاب على دراسة الشعر العبري الحديث الذي يتسم في غالبيته بطابع صهيوني، هذا لا يساوي شئ أمام سوء الوضع في مادة التربية الدينية فهناك 156 حصة لدراسة التوراة و الأساطير اليهودية بينما هناك 30 حصة لدراسة القرآن[3].

الآثار الإقتصادية:

أفرزت الممارسات الإسرائيلية العديد من النتائج السلبية سوى على القطاع الزراعي أو الصناعي:

- **القطاع الزراعي:** قد عرفت فلسطين بسبب السياسة الإستيطانية تراجع كبير في فرص العمل الناتج عن إرتفاع مستويات البطالة نتج عنه تراجع في الدخل الزراعي الفلسطيني الناتج عن تردي الوضع الإقتصادي، و تدهور حالة العديد من العائلات و دفعها نحو الفقر رافقها الزيادة في تكلفة الإنتاج الزراعي

[1]- محسن صالح: الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية1993-2011، دط، قسم الأرشيف و المعلومات مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات، بيروت، 2012، ص53.

[2]- حياة الجداد: معاناة الطالب الفلسطيني تحت الإحتلال الإسرائيلي، ط1، مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات، بيروت، 2015، ص54.

[3]- حمودي إبرير: القوانين و التحفيزات الفرنسية و الصهيونية و دورهما في تطور الإستيطان في الجزائر و فلسطين 1850، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، م14، ع3، الجزائر، 2021، ص362.

و خفض مستوى الجودة و تراجع القدرة التنافسية بالمقارنة مع المنتجات الإسرائيلية[1].إن العوامل التي وضعها الكيان الإسرائيلي أدت بنسبة كبيرة إلى تدني مساهمة الزراعة في الناتج المحلي و إلى عزوف المواطنين عن العمل في الزراعة أهمها مصادرة أجود الأراضي الزراعية لإقامة المستعمرات عليها خاصة أراضي الأغوار، و لا ننسى العراقيل التي وضعت في وجه إمتلاك المزارعين العرب للآلات الزراعية الحديثة التي تمكنهم من تطوير زراعتهم من أجل إبقاء الزراعة العربية زراعة تقليدية و منعها من إنتاج المحاصيل المربحة[2]، وسلكت طرق لضرب القطاع الزراعي و خلق أجواء المنافسة الغير شريفة كاستئصال الأنواع المحلية من الحيوانات بما في ذلك الأبقار و الأغنام و الدواجن، و إزالة الأشجار المثمرة و الحبوب و الخضروات من الأراضي الزراعية و تدمير البنية التحتية التي تدعم الزراعة بواسطة شق الطرق بين المستوطنات ما ينتج عنه إلقاء نفايات المستوطنات و إقتلاع الأشجار في الأراض الزراعية و بالتالي يؤدي إلى تهديد المنتج الفلسطيني بالأمراض و شق الطرق الزراعية بهدف عرقلة وصول الفلاح إلى أرضه[3].

أما في مجال الصناعة: عمد الإستيطان الإسرائيلي إلى إقامة كبرى المناطق الصناعية بالضفة الغربية و ذلك بسبب إنخفاض تكاليف التشغيل من رخص الأيادي العاملة و عدم خضوعها لقانون العمل الإسرائيلي، كما أن المنتجات الإسرائيلية لا تخضع للضرائب الحكومية[4]، فقد شجعت الصناعات داخل المستوطنات من خلال الإعفاءات الضريبية المقدمة للمستوطنين و تسهيلات الفروض المقدمة للمستوطنين لإقامة المصانع داخل المستوطنات في الضفة الغربية أي ربط إقتصاد الضفة الغربية بالإقتصاد الإسرائيلي و فرض ضرائب باهظة على الفلسطينيون الذين يسكنون داخل بلدية القدس، بالمقارنة مع الإعفاءات التي يحصل عليها المستوطنون و رفع تكاليف البناء داخل حدود البلدية مما جعل أصحاب الدخل المتوسط يهاجرون[5].

---

[1]- سليمان الصوفي: أثر الإستيطان الإسرائيلي على الإقتصاد الفلسطيني، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، م4، ع1، الجزائر، 2021، ص7.

[2]- سمير أحمد معتوق: الأساس الجغرافي للإستعمار الإستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية1967-1985، ط1، دار البشير للنشر و التوزيع، عمان، 1992، ص187.

[3]- إزدهار معتوق: الإستيطان الصهيوني و آثاره التدميرية على الشعب الفلسطيني، الوحدة الإسلامية، ع149، لبنان، 2014، ص3.

[4]- فضيلة بوذراع: الأصول الأيديولوجية للإستيطان الإسرائيلي و سلبياته على الواقع الفلسطيني، الشهاب، م6، ع1، الجزائر، 2020، ص187.

[5]- بلال محمد صالح إبراهيم: الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية و أثره على التنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2010، ص ص134،135.

إن القطاع الصناعي واجه العديد من الصعوبات التي هددت بقائه فالإعتداءات و الحصار الإسرائيلي أدى إلى الأضرار المختلفة فمثلا توجيه الموارد البشرية و المصادر الطبيعية لخدمة الإقتصاد الإسرائيلي أي العمل على إبعادها عن المساهمة في النمو الإقتصادي الفلسطيني عن طريق الإكراه الإقتصادي للعمال على العمل في إسرائيل، و منع خروج المواد المصنعة المعدة للتصدير مما أدى إلى تراكم في المحزون، وقد استهدفت إسرائيل هذا القطاع مباشرة بعد إنتفاضة الأقصى فقد تم تدمير كافة الورش و المصانع المحاذية للشريط الحدودي مع قطاع غزة و إستهداف المصانع التي تنتج المواد الإستراتيجية كالصناعات الإنشائية و المعدنية[1].

[1]- أشرف سليمان الصوفي: المرجع السابق، ص 718.

خاتمة الفصل:

يتميز الكيان الصهيوني عن باقي المستعمرات بخصائص فريدة حيث تم الاستلاء على الأرض الفلسطينية وطرد سكانها الأصليين متبعة في ذلك كل الإجراءات و القوانين الكاذبة للتمكن من خلالها السيطرة الكاملة على الأراضي الفلسطينية بهدف الإحلال و نتيجة لوجود تناقض بين السكان الفلسطنيين و المستوطنين الإسرائيليين إتجهت إلى إستخدام العنف بجميع صوره كالإبادة الجماعية فقد قتلت و نكلت حتى بجثث الموتى الفلسطنينين وهذا ما أدي بالتأثير السلبي على الشعب الفلسطيني الذي أرغم على الهجرة و ترك جميع حقوقه ليعيش كلاجئ في دول أخرى يفتقر إلى أبسط حقوقه المعيشية اليومية و عيش الأخر في مخيمات على حدود بعض الدول.

الفصل الرابع:أوجه التشابه والإختلاف في كل من الإستيطان اليهودي و الفرنسي

المبحث الأول: نقاط التشابه والإختلاف من حيث طبيعة الإستيطان

المبحث الثاني: نقاط التشابه والإختلاف من حيث درجة تحقيق الأهداف

المبحث الثالث: نقاط التشابه والإختلاف من حيث البعد الإستراتيجي والدعم الغربي

الفصل الرابع: ـ أوجه التشابه والإختلاف في كل من الإستطيان اليهودي والفرنسي

تمهيد:

إن الإستيطان الصهيوني و الفرنسي ظاهرتين تاريخيتين تميزتا بنزوح جماعات من شعوبهم إلى أراضي أخرى التي هاجروا إليها، ويعد مجال الدراسة المقارنة للمجتمعات الإستيطانية مثمرا بشكل وقيامهم بتأسيس مستوطنات جديدة، حيث تركتا بصمات عميقة على حياة شعوبهم و المنطقة خاص حيث يركز على حركة الإستيطان الصهيوني في فلسطين و حركة الإستيطان الفرنسي في الجزائر، وقد تميزت كلتا الحركتين برغبة في إقامة وطن لأقلية عرقية محددة على أرض يسكنها شعب آخر كما وظفت كلتا الحركتين تكتيكات متشابهة مثل مصادرة الأراضي و العنف، و مع ذلك كانت هناك أيضا بعض الإختلافات المهمة بين الحركتين فالسياسة الصهيونية مدفوعة بأيديولوجية أكثر من السياسة الفرنسية فالصهاينة مدفوعين بالإيمان بحقهم في أرض إسرائيل بينما كان الفرنسيون أكثر اهتماما بتوسيع إمبراطوريتهم.

الفصل الرابع: ـ أوجه التشابه والإختلاف في كل من الإستطيان اليهودي والفرنسي

المبحث الأول: نقاط التشابه و الإختلاف من حيث طبيعة الإستيطان

إن الإستيطان الفرنسي في الجزائر و الإستيطان الصهيوني في فلسطين يختلفان في الطريقة والسياق و لكنهما يشتركان في الجوهر، فالإستيطان الفرنسي إعتبر الجزائر جزءاً لا يتجزأ من فرنسا ونفذ سياسة الهجرة الجماعية و تهجير للسكان الأصليين بينما طالبت الحركة الصهيونية بإنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين بعد تحويل اليهودية إلى هوية قومية[1]، و هذا لتحقيق نوع من التوازن بين الفرنسيين والجزائريين حيث يعيش الفرنسيون بكرامتهم و الجزائريون بحرية متساوية إذ يتيح للفرنسيين الوصول إلى جميع الفرص الوظيفية في مختلف المجالات، بينما لايزال الجزائريون يواجهون قيوداً تحد من فرصهم المهنية[2]، كما أن الفكرة الأولى وراء مصطلح الإدماج كانت تتمثل في دمج المستعمرة الجزائرية في البلاد الأم مما يعني الإطاحة بالهوية الفريدة للمستعمرة و إستغلال مواردها البشرية و المادية في مصلحة فرنسا[3]، بينما الإستيطان اليهودي يعتبر إستيطانا إحلاليا يستند إلى فكرة إبادة السكان الأصليين أو تهجيرهم ليحل محلهم اليهود بفلسطين، فالبعض يعتقد أن فكرة الإستيطان الصهيوني تجعل من المستحيل وجود شعبين متعايشين في نفس البلد مثل فلسطين، و أن إفناء طرف لطرف أخر هو الطريق الوحيد للعيش بسلام و من الملاحظ غياب النهج الإحلالي في الفكر الإستيطاني الصهيوني، حيث إقترح بن غوريون على ديغول إتباع نهجاً مشابهاً لحل مشكلة الجزائر حيث قامت فرنسا بإفراغ المنطقة الساحلية من السكان الجزائريين لتوطين الأوروبيين فيها و تأسيس دولة مستقلة فيها لكن رد ديغول كان يتسم بالذكاء التاريخي بقوله:" أتريدني أن أخلق إسرائيل أخرى"[4].

إذن فالفارق بين الإستيطان الإدماجي و الإستيطان الإحلالي يكمن في أن الأول يعتمد على نقل السكان من مكان إلى آخر دون طرد مما يحافظ على هويتهم التابعة للوطن الأم بينما يهدف الإستيطان الإحلالي إلى إنشاء دولة جديدة عبر طرد السكان الأصليين مما يفتقد إلى مبدأ الإحترام للهوية الثقافية و الوطنية للسكان الأصليين، ورغم إختلاف طرق و أساليب الإستيطان إلا أن العنف و التفرقة العنصرية يظلان سمتين مشتركتين بينهما في التعامل مع السكان الأصليين في مناطق الإستيطان.تختلف أساليب ووسائل الإستيطان في الحالتين بين الهجرة و السيطرة على الأراضي حيث يتم تنظيم المستوطنين عسكريا و ماديا و بناء القاعدة الإجتماعية و المادية المتينة التي يقام عليها الكيان الإستيطاني، فمثلا في مجال

---

[1]- عبد المالك خلف التميمي: المرجع السابق، ص140.

[2]- الفضيل الورتلاني: الجزائر الثائرة، دط، دار الهدى للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص165.

[3]- أبو القاسم سعد الله: أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر،ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990، ص97.

[4]- عبد الوهاب المسيري: الإيديولوجية الصهيونية، ج1، دط، عالم المعرفة، الكويت، 1982، ص13.

العمل يستخدم الأهالي كعمال في مزارع المستوطنين بينما يكونون ملاكا لها وقد تم إستخدام أساليب تقنية في الإستعمار الإستيطاني سواء في الجزائر من قبل الفرنسيين أو في فلسطين من قبل الصهاينة، حيث تم تنفيذ سياسات تهدف إلى إحتواء الأرض من خلال إجراءات قانونية كما قامت السلطات الصهيونية بإصدار قوانين تنظم الإستيطان الزراعي و تمنع إدخال الغرباء في إطار الإستيطان الصهيوني دون الحصول على إذن مسبق[1].

نلاحظ من خلال العمل كأجراء للأهالي الجزائريين و الفلسطينيين أدى إلى تعرض أغلبهم إلى البطالة مما دفعهم إلى الهجرة أدت إلى تفريغ الأرض من المواطنين بهدف تغيير التركية السكانية.

[1]- صبري جريس: المرجع السابق، ص230.

المبحث الثاني: نقاط التشابه و الإختلاف من حيث درجة تحقيق الأهداف

يتمثل هدف الإستيطان في السيطرة على الأرض و السكان من خلال إستغلالهم و مع ذلك يواجه الإستعمار الإستيطاني تحديا في المحافظة على مكتسباته لفترات طويلة، هذا ما حدث في الجزائر حيث إستمر الإستعمار الفرنسي لمدة 132 سنة لكنه لم يتمكن في تحقيق أهدافه للحفاظ على الجزائر تماما ما يفعله و يجسده الإستيطان الصهيوني في فلسطين، حيث سعت الحركة الصهيونية اليهودية إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وهو الأمر الذي فشل فيه الإستعمار الفرنسي على الرغم من الآثار التي تركها في مختلف المجالات إلا أنه لم يتمكن من إحداث تغير جذري وهذا ما فعلته الحركة الصهيونية في فلسطين، كما كان يعتقد ألكسي أن فرنسا لن تتخلى عن الجزائر ولن تنسحب منها حيث أشار إلى أن ترك الجزائر من قبل فرنسا لن ينظر إليه على أنه تطور طبيعي بل سيكون تركها للعيان إعلانا واضحا عن فشلها وتراجعها لأنه في حال تراجعت فرنسا إزاء المبادرة حيث لم تواجه سوى مقاومة طبيعية ومعارضة من قبائل صغيرة فسيتم إعتبارها عجزا واستسلاما لقلة شجاعتها وسيظهر هذا في أعين العالم كفشل واضح[1]،أما الإستيطان الصهيوني في فلسطين الذي مزال إلى حد اليوم ينشط من أجل تحقيق هدفه بإسناد من طرف بريطانيا من خلال مخططها الرامي إلى إقامة الدولة اليهودية في فلسطين[2]،مع سعيه إلى توسيع حدوده خاصة بعد عرض خطة تقسيم فلسطين و ذلك عن طريق خلق وقائع إستيطانية و إقتلاع الأراضي من أجل بناء مستوطنات جديدة[3]، فهذا الأمر ليس ببعيد المنال خاصة بعد ما فتح النظام العالمي الجديد الباب لكافة الظروف المواتية بيد النظام الإستيطاني الصهيوني من أجل تجاوز حدود و نطاق فلسطين المحتلة و التوسع في البلدان العربية[4].

كما يفسر المنهج الإستيطاني الصهيوني تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967م، بمختلف جوانبها سواء الثورية أو السياسية أو الإقتصادية أو الأمنية كخطوة إستراتيجية تهدف إلى

[1]- ألكسي دو طوكفيل: المرجع السابق، ص ص20،21.

[2]- الحسيني مهدي: أشهر السفاحين الصهاينة، دط، دار المنهل، عمان، 2016، ص97.

[3]- عدنان السيد حسين: التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية، ط1، دار النفائس للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 1989، ص50.

[4]- عبد الوهاب المسيري: تاريخ الفكر الصهيوني جذوره مساره و أزمته، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2009، ص65.

تحقيق الهيمنة الكاملة على تلك الأراضي بوسائل متعددة سواء بالعنف المباشر أول العمل السياسي أو التحكم الإقتصادي[1] .

ومنه نستنتج أن كلا الإستيطانين كانا يهدفان إلى توسيع السيطرة و التأثير على الأراضي المستهدفة و مع ذلك كان للإستيطان الفرنسي في الجزائر هدف إستعمارية و إستغلالي أقوى بينما كان الإستيطان اليهودي في فلسطين يهدف إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين.

[1]- نافذ أبو حسنة: المرجع السابق، ص14.

المبحث الثالث: نقاط التشابه و الإختلاف من حيث البعد الإستراتيجي و الدعم الغربي

إن الإستعمار الإستيطاني الغربي يمتلك أهداف إستراتيجية متعددة منها الإقتصادية والإجتماعية حيث يعتبر الإستعمار الإستيطاني الفرنسي في المغرب العربي مثال على العمق الإستراتيجي للإستعمار الإستيطاني الأوروبي بينما يمثل الإستيطان الصهيوني في فلسطين مصلحة لبريطانيا وللولايات المتحدة الأمريكية، ذلك عن طريق إتباع وعد بلفور وصك الإنتداب و إصدار قرارات تقسيم الأراضي الفلسطينية المدعومة من التحالفات الدولية[1]، كما كان للدعم الأوروبي للإستيطان الصهيوني في فلسطين و الإستيطان الفرنسي في الجزائر آثر كبير في تحقيق أهدافهما حيث سعت كلا الحكومتين للإستيلاء على الأراضي باستخدام القوى العسكرية و الإعتماد على عدد كبير من المستوطنين من أجل تحقيق الأهداف الإقتصادية و السياسية لكلتى التجربتين مما دفعهما أحيانا إلى اللجوء إلى الدعم الأوروبي في تحقيق ذلك[2]، فالقوى الصهيونية على ثقة و تمكين تسعى إلى الآن لتحقيق مشروعها في الشرق الأوسط على غرار ما فعلته الإمبراطورية البريطانية في الهند و عزمها على الوصول إلى فلسطين كجزء من هذه الحملة مع الرؤية لتوسيع النفوذ الأوروبي حتى يصل إلى نهر الفرات[3]، و هذا ما تجلى لوصف هرتزل للصهيونية كفكرة إستعمارية و تحولها إلى حقيقة في الشرق الأوسط حيث مثلت الصهيونية إمتداد للإمبريالية الغربية و تميزة الإستيطان الصهيوني بطابعه العميل[4]. فالصهيونية الوظيفة هي إعادة تجسيد للطبيعة الإستيطانية اليهودية في العصر الحديث حيث جاء سكانه بتدعيم من الإستعمار الغربي ليدافعوا عن مصالحها و يدافع هو بدوره على بقائها فعلاقتهما نفعية أي أن الراعي الإمبريالي يدعمها نتيجة للعب دورها الإستيطاني[5].

---

[1]- صقر أبوفخر: الحركة الوطنية الفلسطينية، دط، المؤسسة العربية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 2003، ص77.

[2]- عبد المالك خلف التميمي: المرجع السابق، ص ص 144،143.

[3]- أسعد رزوق: المرجع السابق، ص149.

[4]- عبد الوهاب المسيري: الإيديولوجية الصهيونية، المرجع السابق، ص121.

[5]- عبد الوهاب المسيري: مقدمة لدراسة الصراع الصهيوني...، المرجع السابق، ص 135.

خاتمة الفصل:

كان للإستعمار الفرنسي في الجزائر و الإستيطان اليهودي في فلسطين أوجه تشابه كثيرة من حيث الأهداف و الأساليب لكنهما اختلفا في درجة تحقيق الأهداف و الدعم الدولي و العوامل الإستيطانية فقد حقق الإستيطان الفرنسي سيطرة كاملة على الجزائر لكنه واجه مقاومة قوية أدت إلى استقلاله بينما حقق الإستيطان اليهودي سيطرة كبيرة على فلسطين لكنه واجه مقاومة قوية مزالت مستمرة حتى يومنا هذا فقد لعبت العوامل الدينية دورا هاما في الإستيطان اليهودي في فلسطين بينما لم تكن العوامل الدينية حاسمة في الإستعمار الفرنسي في الجزائر.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع السياسة الإستيطانية الفرنسية في الجزائر و السياسة الإستيطانية اليهودية في فلسطين توصلنا إلى مجموعة من الإستنتاجات و القراءات تضمنت ما يلي:

- يعد الإستيطان الأداة الرئيسية لتحقيق تلك الأفكار التوسعية الغربية خاصة في المنطقة العربية والتي تهدف إلى الهيمنة على الأرض و سكانها حيث أن الصراع الإسلامي مع التحالف المسيحي ما هو إلا صراع أبدي، كما أن عملية الإستيطان بمثابة إحتلال دائم يؤثر على حياة الشعب المستهدف، و تعد التجربتان الإستعمارية الفرنسية في الجزائر و اليهودية في فلسطين نموذجين بارزين للإستيطان الغربي في المنطقة العربية، الأول إنتهى بعد حقبة من الزمن بفضل جهاد الشعب الجزائري تاركا وراءه آثار وانعكاسات نستطيع رؤيتها إلى يومنا هذا،والثاني لايزال هذا الإستيطان مسمرا حتى يومنا هذا مجسدا في الإستيطان اليهودي للأراضي الفلسطينية إن التجربتان مكنت المستوطنون من السيطرة على الأرض و سكانها و منعهم من ممارسة حقوقهم، مع جبرهم على ترك منازلهم و أراضيهم، مما يؤدي إلى تفكيك المجتمع و نزوح السكان كما يحاول المستوطنون فرض ثقافتهم و تاريخهم و تغير التركيبة السكانية للمنطقة.

- كانت العلاقات بين الجزائر و فرنسا جيدة في البداية حيث تمتع البلدان بعلاقات وثيقة، ولكن بسبب الديون التي كانت مترتبة على فرنسا وعدم تسديدها أدت إلى تفاقم الخلافات بين البلدين مما أدى إلى غزو عسكري فرنسي على الجزائر.

- يدعي الإحتلال الصهيوني أن فلسطين هي أرض مخصصة لليهود و أن الله وعدهم بها وأنهم شعب الله المختار و بأنهم لم يختلطوا بغيرهم من الشعوب و أنهم عرق نقي وفقا للشريعة اليهودية و أن الأراضي الفلسطينية كانت مملوكة ليهود.

- تعرض اليهود للإضطهاد الديني و الشتات في العديد من البلدان الأوروبية مما دفعهم إلى البحث عن وطن آمن.

- تمثل موقف المجتمع الدولي في أن الإجراءات التي إتخدتها الدول الإستيطانية في إقامة المستوطنات تعتبر باطلة لأنها تهدد أمن السكان الأصليين.

- يتجذر الصراع في كل من الجزائر و فلسطين في الصراع بين الوجود العربي الإسلامي من جهة و التحالفات الدينية الأخرى خاصة التحالف اليهودي المسيحي من جهة أخرى، و ما الإستيطان الفرنسي في

الجزائر و الإستيطان اليهودي في فلسطين إلا تجسيد لهذا الصراع حيث يهدف كلاهما إلى هيمنة الغرب على هذه المناطق الحساسة من خلال طرد السكان الأصليين و استبدالهم بمستوطنين من ديانات أخرى.

- يتفق الإستيطان الفرنسي في الجزائر و الإستيطان الصهيوني في فلسطين على الهدف الأساسي و هو الهيمنة و الاستغلال و السيطرة على الأرض و السكان، و يرى المستوطنون الفرنسيون و الصهاينة أنهم يحملون رسالة حضارية تتمثل في الإستعمار الإستيطاني و أن إبادة أو طرد السكان الأصليين من وطنهم هو ضروري لتحقيق هذه الرسالة.

- يختلف الإستيطان الفرنسي في الجزائر و الإستيطان الصهيوني في فلسطين من حيث المنهج الذي اتبعه كل منهما في تحقيق أهدافه، ففي البداية اعتمد الإستيطان الفرنسي على الآليات السياسية و العسكرية لفرض السيطرة على الجزائر و بعد ذلك دعم هذه السيطرة بالجانب الإيديولوجي والعقائدي أما في فلسطين فقد سبق التنظير للإستيطان الصهيوني عملية الإستعمار بقرون طويلة فقد نظر المفكرون الصهاينة إلى الإستيطان كوسيلة لتحقيق أهدافهم لفترة زمنية طويلة قبل ظهور الصهيونية الهرتزلية.

- على الرغم من إختلاف المنهج إلا أن الإستيطان الفرنسي في الجزائر و الإستيطان اليهودي في فلسطين قد استخدما وسائل متشابهة لتحقيق أهدافهما فقد لجأ كلاهما إلى العنف و القوة العسكرية لإخضاع السكان الأصليين و طردهم من أراضيهم من خلال سن قوانين تتماشى مع مصالح المستوطنين لتمكين المستوطن من الإستيلاء عليها فأخذوا الأملاك العامة و الخاصة دون أي تعويض حتى الأملاك المدنية لم تسلم من السطو ومنح إمتيازات للمستوطنين تضن لهم العيش الكريم، كما استخدما وسائل إيديولوجية و دعائية نشر أفكارهم و تبرير أفعالهما.

- أدى الإستيطان الفرنسي في الجزائر و الإستيطان اليهودي في فلسطين إلى نتائج متشابهة فقد نجح كلاهما في تحقيق أهدافه إلى حد كبير و تمكن من السيطرة على الأرض و السكان ولكن هذه السيطرة جاءت على حساب معاناة السكان الأصليين الذين تعرضوا للقتل و التهجير و الإضطهاد.

ملاحق

الملحق رقم (01): صورة ثيودور هرتزل[1]

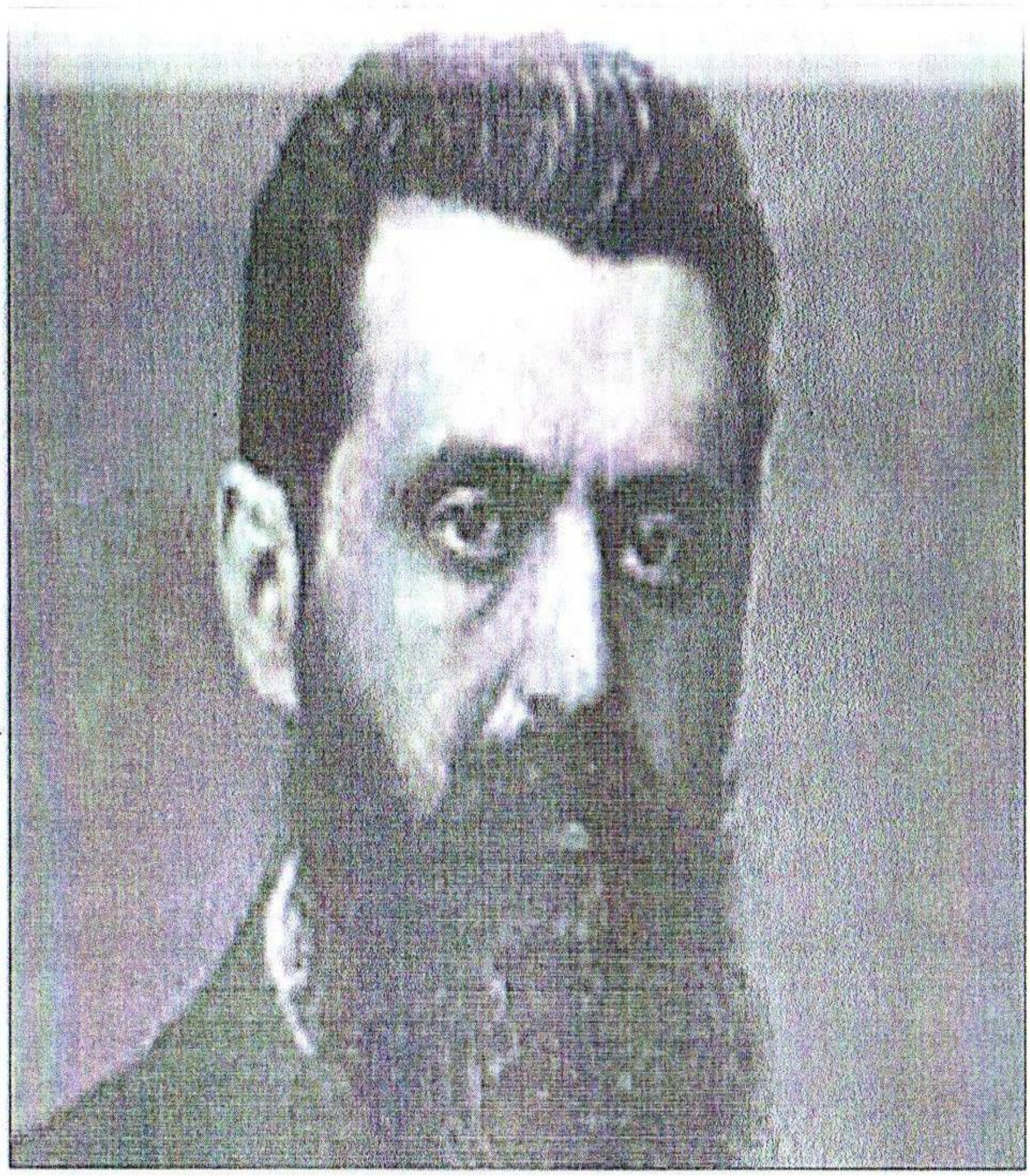

1- هالة عبد الله: المرجع السابق، ص38.

الملحق رقم (02): خريطة تقسيم فلسطين[1]

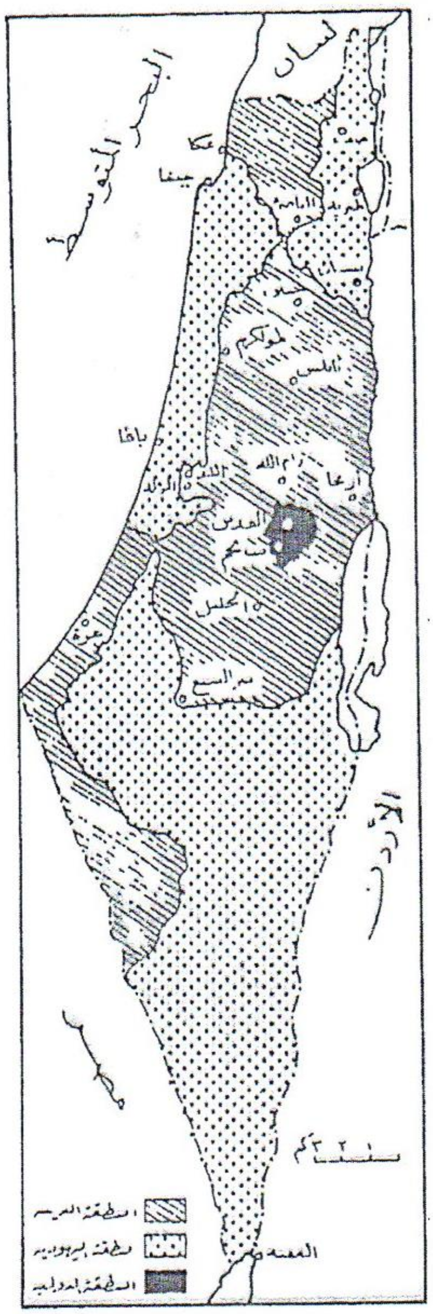

خريطة تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧

[1]-عدنان السيد حسين: المرجع السابق، ص35.

ملاحق:

الملحق رقم (03): نموذج لبناء مركز إستيطاني في ا إستيطان الرسمي الفرنسي للجز ائر[1]

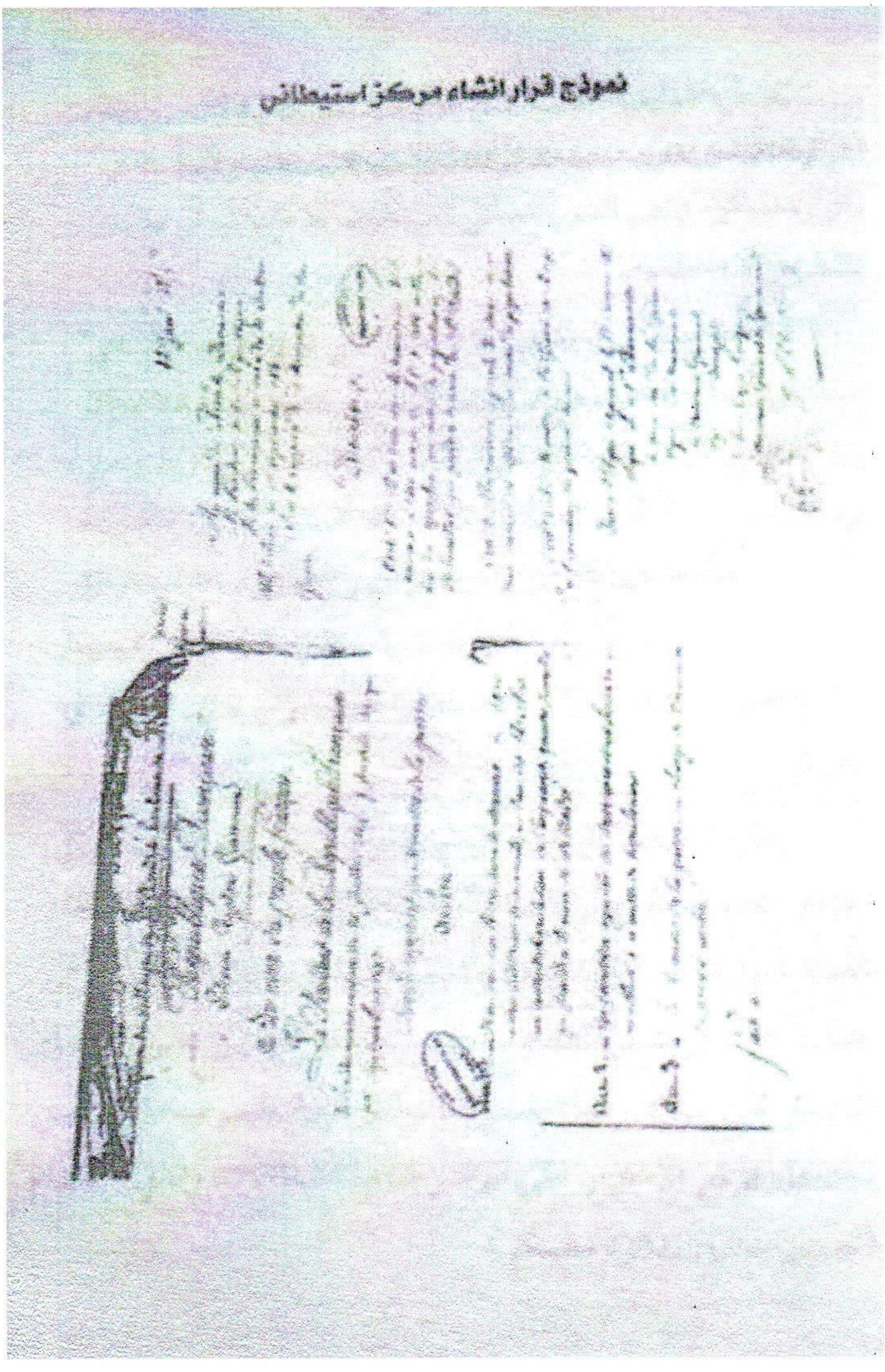
نموذج قرار انشاء مركز استيطاني

[1]-بن داهة عدة، المرجع السابق، ص63.

الملحق رقم (04):صورة مستوطنون عي عهد بيجو[1]

أحد المشاة النظاميين

فارس

جنود من جيش الأمير

مستوطن من الدرجة الأولى

مستوطن من الدرجة الثانية

مستوطنون من عهد (بوجو)

[1]- بشير بلاح: المرجع السابق، ص109.

الملحق رقم (05): مقتطف من رسالة نابليون إلى ماكمهون[1]

الأهالي سيؤدي الى مزايدات مبالغ فيها قد نفلسهم ، وتكون نتيجتها افقار الأرض بسبب ارهاقهم لها لمواجهة احتياجاتهم .

وأما الضريبة التي تشمل الأراضي والأنعام والأشجار المثمرة فهي الأخرى غير سليمة ، اذ المفروض أن تكون عقارية فقط ، وفي الأراضي المدنية وقع تجاوز للشرع باستخلاص رسوم بلدية ثقيلة من الأهالي القاطنين الخيام ، في الوقت الذي لا تعود عليهم بأي نفع .

وهذه الأعباء جميعها تتطلب من أكثريتهم سلفيات ربوية قد تؤدي بهم الى الافلاس الكامل ، خاصة أن كل الملكيات العربية مثقلة بالرهون ، التي ستسلب منهم يوم أن تتأسس الملكية الخاصة ..

... وبشأن تنشيط الاستيطان تم تطبيق اجراءين ، هما موضع لوم أيضا . يتمثل الأول في تأسيس المراكز الاصطناعية بما تتطلبه من وسائل وما تستوجبه من العناية بالكولون من حيث معيشتهم وعملهم ، لفترة ثلاث سنوات على الأقل ، في حين كان الأمر يقتضي تحديد دائرة معينة بوضوح حول كل واحدة من العواصم الثلاث كمكان لتمركز الاستيطان ، ومثال أمريكا التي يساق عادة في هذا المضمار غير مقنع لأن ما كان يخلص الكولون عند وصولهم الى العالم الجديد هو الأجور العالية لليد العاملة ، وعثورهم بسرعة على شغل مدرار بالكفاية يسمح لهم بالتوفير ويمكنهم من تملك الأرض .

أما الاجراء الثاني فكان منح القطع الأرضية بالمجان ، وهذا من شأنه أن يحدث نتائج مضرة ، كمساعدته على خلق مضاربات لا طائل تحتها ، وعلى انحطاط القيمة الأرضية ، وبذلك يلحق الأهالي خطر محقق من غير تعويض من حيث التوسع الاستيطاني .

[1]- عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق من تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، دط، موفم للنشر، الجزائر، 2010، ص ص163، 164.

الملحق رقم (06): جدول يمثل كيف شكل ا إستيطان عقبة في وجه التعليم الفلسطيني[1]

المحافظة	عدد المدارس المتعطلة	عدد الطلبة المعطلين	عدد المعلمين والموظفين المتعطلين	عدد أيام التعديل	عدد أيام حظر التجول
رام الله	37	19.001	844	257	26
قلقيلة	35	17.485	711.5	329	42
جنين	47	23.785	946.5	816	62
أريجا	3	9.513.588	51.5	3	3
قباطة	3	15.022	589.5	77	12
بيت لحم	28	23.123	664	685	36
ضواحي القدس	33	4.583	258	34	5
جنوب الخليل	55	23.123	9.018	206	16
سلفيت	17	6.334	307	22	11
نابلس	94	38.413	1.760.5	2.506	71
طولكرم	51	23.603	1.011	856	47
الخليل	101	52.581	.2.137	2.214	63

[1]-محسن صالح: المرجع السابق، ص55.

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر والمراجع :ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

القرآن الكريم.

المصادر:

1- ألكسي دو طوكفيل: تر إبراهيم صحراوي،نصوص عن الجزائر في فلسفة الإستيطان، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

2- زعيتر أكرم: القضية الفلسطينية، دط ،دار المعارف ،مصر ،1955.

3- شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة ،تر: عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1982.

4- العيد محمد: البصائر لسان حال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

5- العقاد عباس محمود:الصهيونية العالمية ،ط1 ،نهضة مصر، مصر ،2008.

6-عباس فرحات: الشباب الجزائري: تر: أحمد منور، دط، وزارة الثقافة العربية، الجزائر، 2007.

7- عباس فرحات: ليل الإستعمار، دط، تعريب أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005 .

8- كانوا جاك: مشكلة الأراضي في النزاع القومي بين العرب و اليهود منذ وعد بلفور، تر: محمد عودة الدويري، ط1، دار الجليل للنشر و الدراسات و الأبحاث الفلسطينية، عمان، 1997.

9- المدني أحمد توففيق: هذه هي الجزائر، دط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1956.

10- المسيري عبد الوهاب:الصهيونية والعنف من بداية الإستيطان إلى إنتفاضة الأقصى ،ط2، دار الشروق، القاهرة، 2002.

11- المسيري عبد الوهاب:مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي،ط1،دار الفكر المعاصر،دمشق،2003.

12- المقادمة إبراهيم أحمد: معالم في الطريق لتحرير فلسطين، ط2، مكتبة فلسطين للكتب المصورة، فلسطين، 2002.

13- نصار نجيب: الصهيونية ملخص تاريخها غايتها و إمتدادها حتى سنة 1905م، دط، هنداوي للتعليم و الثقافة، مصر، 2012.

المراجع:

1- صقر أبوفخر: الحركة الوطنية الفلسطينية، دط، المؤسسة العربية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، 2003.

2- أحمد صالح عبوش: تاريخ العالم الإسلامي في آسيا الحديث و المعاصر ،ط1 ،دار الفكر ناشرون و موزعون ،عمان ،2013.

3- أبو ستة سلمان: حق العودة، دط، المركز القومي للدراسات و التوثيق، مصر، 1999.

4- أحمد سميح حسن إسماعيل: الإستيطان اليهودي في الجزائر، ج1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2014.

5- أحمد الخطيب: حزب الشعب الجزائري جذوره التاريخية و الوطنية ونشاطه السياسي و الإجتماعي، ج1، دط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د ت ن.

6- أحميدة عميراوي: آثار السياسة الإستعمارية و الإستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2007.

7- أكس أحمد عاشور: صفحات تاريخية خالدة من الكفاح الجزائري المسلح ضد الجبروت الإستعمار الفرنسي الإستيطاني 1500-1962 ،ط1، المؤسسة العامة للثقافة، 2009.

8- الأشرف مصطفى: الجزائر الأمة و المجتمع، تر حنيفي بن عيسى، دط، دارالقصبة، الجزائر، 2007.

9- ايشبودان العربي: مدينة الجزائر تاريخ عاصمة، دط، القصبة، الجزائر، 2007.

10- إسماعيل عباس: عنصرية إسرائيل، ط1، مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات، بيروت، 2008، 1990.

11- الآلوسي جمال الدين: الجزائر بلد المليون شهيد، دط، وزارة الثقافة و الإعلام، 1970.

12- بابيه إيلان: التطهير العرقي في فلسطين، تر: أحمد خليفة، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2007.

13- بركات نظام محمود: الإستيطان الإسرائيلي في فلسطين يسن النظرية و التطبيق، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.

14- برنيان أندري و آخرون: الجزائر بين الماضي و الجاضر، تر: إسطنبولي رابح ومنصف عشور، دط، ديوان المطبعوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

15- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

16- بن صحراوي كمال: معجم المقاومة الجزائرية منذ بداية الإحتلال الفرنسي حتى منتصف القرن19، ط1، ألفا للوثائق، الجزائر، 2020.

17- بوعزيز يحي: سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية من 1830-1954 ويليه السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954، دط، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009.

18- بن أشنهو عبد اللطيف: تكون التخلف في الجزائر محاولة لدراسات حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، دط، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1979.

19- بن غوريون دافيد:يوميات الحرب 1948-1949، ط1، تر: سمير جبور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1993.

20- بوخاوش سعيد: الإستعمار الفرنسي و سياسة الفرنسة في الجزائر، دط، تقيليت، الجزائر، د ت ن.

21- بركات نظام محمود: الإستيطان الإسرائيلي في فلسطين، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988

22- بقداش خديجة: الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر، دط، منشورات دار دحلب، الجزائر، 1977.

23-بشير بلاح: تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989، ج1، دط، دار المعرفة، الجزائر، 2006 .

24- بالومبو ميخائيل: كيف طرد الفلسطينيون من ديارهم عام 1948، ط1، دار الحمراء، بيروت، 1990.

25-بوعزيز يحي: سياسة التسلط الإستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، دط ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 .

26- تاوتي الصديق: المبعدون إلى كالدونيا الجديدة مأساة هوية منفية أبعاد ونتائج ثورة المقراني والحداد، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر، 2007.

27- تايلر ألن:تاريخ الحركة الصهيونية ،ط1 ،دار الطليعة ،بيروت، 1966.

28- التميمي عبد المالك خلف:الإستيطان الأجنبي في الوطن العربي، دط، عالم المعرفة،الكويت،1978.

29- جارودي رجاء: الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية، ط1، دار الغد العربي، القاهرة،1966.

30- جمال حمدان: إستراتيجية الإستعمار و التحرر، ط1، دار الشروق، بيروت، 1983.

31- جان بول سارتر: عارنا في الجزائر، دط، الدار القومية للطباعة و النشر، القاهرة، 2011.

32- حماميد حسينة: المستوطنون الأوروبيون و الثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، دار الحبر، الجزائر، 2007.

33- حرشي جمال: الإستعمار و سياسة الإستيعاب في الجزائر 1830-1962، دط، دار القصبة، الجزائر، 2009.

34- حداد يوسف أيوب: هل لليهود حق ديني أو تاريخي في فلسطين، ج2، ط1، بيسان للنشر و التوزيع و الإعلام، لبنان، 2004.

35- الحسيني مهدي: أشهر السفاحين الصهاينة، دط، دار المنهل، عمان، 2016.

36- الخضراء محمد طارق: المجازر الصهيونية المرتكبة بحق الشعب العربي الفلسطيني خلال القرن20، دط، إدارة التوجيه المعنوي و السياسي في جيش التحرير الفلسطيني، دمشق، 2001.

37- الددا حياة: معاناة الطالب الفلسطيني تحت الإحتلال الإسرائيلي، ط1، مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات، بيروت، 2015.

38-داهش محمد علي: دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر ،دط ،مركز الكتاب الأكاديمي، العراق ،د ت ن.

39- الدالي محمد بن موسى بن مصطفى: الوطن والإستيطان دراسة فقهية، ط1، المجلد الأول، مكتبة الرشد، الرياض،2013.

40- دبوز محمد علي: نهضة الجزائر الحديثة و ثورتها المباركة، ج1، ط1، المطبعة القانونية، 1965 .

41- رزوق أسعد: إسرائيل الكبرى دراسة في الفكر التوسعي الصهيوني، دط، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1968.

42- رياض حمودة ياسين، أمجد ممدوح القاعوري : تاريخ القدس السياسي و الحضاري، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2012.

43- زعيتر أكرم: القضية الفلسطينية، دط، دار المعارف، مصر، 1955.

44- عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق من تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، دط، موفم للنشر، الجزائر، 2010.

46-سعد الله أبو القاسم: آبحاث و آراء في تاريخ الجزائر،ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990.

47- سعيدوني ناصر الدين: ورقات جزائرية، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009.

48-سعد الله أبو القاسم: أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1996.

49- سعد الله أبو القاسم: آبحاث و آراء في تاريخ الجزائر،ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990.

50-سعد الله أبو القاسم: أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج2، دط، دار البصائر، الجزائر، 2007.

51- سعد الله أبو القاسم: الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900، ج1 ،ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

52- سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي ن ج5، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1996.

53- سعيدوني ناصر الدين: الجزائر منطلقات و آفاق، ط2، البصائر، الجزائر، 2013.

قائمة المصادر والمراجع :ـــــــــــــــــــــــــــ

54- السيد عدنان حسين: التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية، ط1، دار النفائس للطباعة و النشر والتوزيع، بيروت، 1989.

55-شوفاني إلياس: إسرائيل في خمسين عاما المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس، ط1، دار جعفر للدراسات و النشر، دمشق، 2002.

56- شاش طاهر: الصراع في الشرق الأوسط، ط1، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2008.

57- صالح محسن و آخرون:الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية1993-2011، دط، قسم الأرشيف و المعلومات مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات، بيروت، 2012.

58- صالح محسن: اللاجئون الفلسطينيون في العراق، د ط، قسم الأرشيف و المعلومات مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات، بيروت، 2009

59- طنطيش جمعة رجب: دراسات في جغرافية الإستيطان الصهيوني وتهويد القدس، ط2، دار شموع الثقافة، ليبيا، 2003.

60- الطيبي محمد: الجزائر عشية الغزو و الإحتلال، ط1، ابن النديم لنشر و التوزيع، الجزائر، 2009

61- العطار حسني محمد: مدينة القدس بين التهديد و التهويد، ط1، مؤسسة نافذ للبحث و الطباعة و النشر، فلسطين، 2021.

62- العروي عبد الله: تاريخ المغرب محولة في التركيب، تر: دوقان قرقوط، ط1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1977.

63- العالول إسلام شحدة: التطهير العرقي ضد الشعب الفلسطيني، ط1، مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات، بيروت، 2023.

64- العقاد صلاح: المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر الجزائر، تونس، المغرب الأقصى، ط6، مكتبة الأمخاء المصرية، مصر، 1999 - عمار عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار ريحانة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2002.

65- عبد الله هالة: الصهيونية ملف أسود، دط، منشأة المعارف، مصر، 2001.

66- عباد صالح: المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1890، دط، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 1984 .

67- عبد فتوني علي: تاريخ اليهود السياسي، ط1، دار الفرابي، بيروت، 2012.

68- علي ياسر: المجازر الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، ط1، مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات، بيروت، 2009.

69- عدة بن داهة: الإستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962 م، ج1، ط1، المؤلفات للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013.

70- عسيلي بسام: المقاومة الجزائرية للإستعمار الفرنسي، ط1، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، 1980.

71 مريم عيتاني: معاناة اللاجئ الفلسطيني، ط1، مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات، بيروت، 2010.

72- غازي حسين: الإستيطان اليهودي في فلسطين من الإستعمار إلى الإمبريالية، دط، إتحاد كتاب العرب، دمشق، 2003 .

74- غارودي روجيه: قضية إسرائيل دراسة في الصهيونية السياسية، دط، المنارة، بيروت، 1997.

75- فيلالي عبد العزيز: جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر و قسنطينة 1830-1850، دط، دار الهدى، الجزائر، د ت ن.

76- الفتلاوي سهيل حسين: جذور الحركة الصهيونية، دط، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2002.

77- فلاح غازي: إسرائيل الأرض الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، م11، ع42، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، لبنان، 2000.

78-فيكس ليون: الجزائر حتف الإستعمار، تر: محمد عيتاني، دط، مكتبة المعارف، بيروت، د س ن.

79- الفلاح فخري:قدسنا بين الماضي و الحاضر و المستقبل ،ط1 ،دار ياف العلمية للنشر و التوزيع، عمان ،2012.

80- قطش الهادي: أطلس الجزائر والعالم طبيعيا- بشريا – إقتصاديا – سياسيا، ط1، دار الهدى، الجزائر، د ت ن.

81- القدومي عيسى: فلسطين و أكذوبة بيع الأرض، ط1، شركة بيت المقدس للنشر و التوزيع، الكويت، 2004.

82- قداش محفوظ: جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954، دط، الأكاديمية الجزائرية للمصادر التاريخية، 2008.

83- قاسم محمد، حسني حسين: تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبا منذ عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى، ط6، دار الكتب المصرية، القاهرة،1929.

84- لوكور غرانميزون أوليفي: الإستعمار الإبادة تأملات في الحرب و الدولة الإستعمارية، دط، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.

85- لوتسكي فلادمير: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ط7، دار الفارابي، بيروت، 1985.

86- المسيري عبد الوهاب: الإيديولوجية الصهيونية، ج1، دط، عالم المعرفة، الكويت، 1982.

87- مناصرية يوسف: النشاط الصهيوني في الجزائر1897-1962، دط، دار هومة للطباعة و التوزيع، الجزائر، 2013.

88- المنفي أحمد محمد عبد الرؤوف: جريمة الإبادة الجماعية لفلسطينين في غزة وفق لنظام المحكمة الجنائية الدولية، ط1، 2023.

89- عبد الوهاب المسيري: تاريخ الفكر الصهيوني جذوره مساره و أزمته، ط1، دار الشروق، القاهرة، 2009- الميلي محمد: الجزائر في مرآة التاريخ، ط1، مكتبة البحث، الجزائر، 1965.

90- مصالحة نور الدين: طرد الفلسطينين مفهوم الترانسفر في الفكر و التخطيط الصهيوني، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1992.

91- معتوق سمير أحمد: الأساس الجغرافي للإستعمار الإستيطان الصهيوني في الضفة الغربية 1967-1985، ط1، دار البشير للنشر و التوزيع، عمان، 1992 .

92- ملحم إياد: إسرائيل الأمريكية و إستراتيجية الإستيطان الصهيوني، ط1، دار العلوم العربية، بيروت، 2017.

93- محمود العراسي سارة:موقف القانون الدولي من الإستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ط1، وائل للنشر والتوزيع، الأردن ،2019.

94-محسن محمد صالح: فلسطين سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، ط1، مركز الإعلام العربي، ماليزيا، 2002

95- مقلاتي عبد الله : المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830- 1954، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، 2014 .

96- ملحم إياد: إسرائيل الأمريكية وإستراتيجية الإستيطان الصهيوني، ط1، دار العلوم العربية للطباعة و النشر، بيروت، 2017.

97- المسيري عبد الوهاب: الإيديولوجية الصهيونية، ج1، دط، عالم المعرفة، الكويت، 1982.

98- محمد عوض الهزايمة :القدس في الصراع العربي الإسرائيلي ،دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان ،2011.

99-نبهان يحي محمد:معجم مصطلحات التاريخ، ط1، دار يافا للنشر و التوزيع، عمان، 2008 .

100- الهواري عدي: الإستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الإقتصادي الإجتماعي 1830-1960، تر: جوزف عبد الله، ط1، دار الحداثة للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، 1983.

101- هلال عمار: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام1847-1918، دط، دار الهومة، الجزائر، 2007

102- هلالي حنيفي: العلاقات الجزائرية الأوروبية و نهاية الإيالة 1815-1830، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2007.

قائمة المصادر والمراجع :

103- هشماوي مصطفى:جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دط، دار الهومة للطباعة والنشر، الجزائر،2010.

104- الورتلالي الفضيل: الجزائر الثائرة، دط، دار الهدى للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009.

1- C. FALLET: CONQUETE DE L' ALGERIE,ROUEN MEGARD ET C IMPRIM.-LIBPRAIRES 1856 .

2- FALLOT: LE PEUPLEMENT FRANCAIS DE L AFRIQUE DU NORD, BURAUX DESTIONS DIPLOMATIQUES ET COLNIALES, PARIS 1906 .

3-Charle Ropert Ageron Histoire De Lalgrie Conteinporaine1830.1962 Paris ED P.U.F 1964.

4-Ministère de la guerre : collection des actes du gouvernement depuis L'occupation d 'alger jusqu' au 1 october 1834,Paris 1843.

5- M. de Peyerimhoff: ENQUETE sur LES Resultats de la Colonisation Officielle DE 1871 A 1895, IMPRIMERIE TORRENT, ALGER ,1906.

6-NARCISSEFAUCON LE LIVRE D OR DE L ALGERIE CHALLAMEL ET CIE EDITEURS PARIS 1889.

7- PAR E PELLISSIER: QUELQUES MOTS CUR LA COLONISATION MILTAIRE EN ALGERIE GARNIER FRERES, LIBRAIRES,PARIS 1847.

المجلات و المقالات:

1- إبرير حمودي: القوانين و التحفيزات الفرنسية و الصهيونية و دورهما في تطور الإستيطان في الجزائر و فلسطين 1850، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، م14، ع3، الجزائر، 2021.

2- بشيرة سفيان: دوافع و تبعات مصادرة الإدارة الإستعمارية الفرنسية للأملاك الوقفية في الجزائر، مجلة علوم الإنسان و المجتمع، المعهد الوطني المتخصص لتكوين إطارات الشؤون الدينية و الأوقاف، م3، ع10، لجزائر، د ت ن.

3- بلقاسم ليلى: التراجع الديموغرافي خلال الفترة الكولونيالية بالجزائر المنطقة الممتدة من سهول مينا و الضفة اليسرى لشلف فيما بين 1863-1900، مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية و الإجتماعية، م2، ع2،الجزائر، 2018.

4 - بن الشيخ حكيم: سياسة الإستيطان الأوروبي في الجزائر1830-1962، مجلة العصور الجديدة، م4، ع14، الجزائر، 2014.

5- بوذراع فضيلة: الأصول الأيديولوجية للإستيطان الإسرائيلي و سلبياته على الواقع الفلسطيني، الشهاب، م6، ع1، الجزائر، 2020.

6- بوشو وليد: الحكومة العامة وتطورها ضمن الإدارة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر (1830-1939) ،المجلة التاريخية الجزائرية، م 5، ع2، جامعة الجزائر 2 أبوالقاسم سعد الله، الجزائر، 2021 .

7- بوفدح بديسي وحيدة: التهويد ومخاطره على أوقاف مدينة بيت المقدس، مجلة دراسات بيت المقدس، م1، ع19، الجزائر، 2019.

8-بن خليف عبد الوهاب: تاريخ الحركة الوطنية من الإحتلال إلى الإستقلال، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية و العلاقات الدولية، م7، ع1، الجزائر،2016.

9- حباس وليد:مفهوم الأستعمار الإستيطاني نحو إطار نظري جديد،مجلة قضايا إسرائيلية،المجلد17، العدد66، د م ن، 2017.

10- حلبي أسامة: حقوق المواطنين العرب و مكانتهم في إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، م2، ع5، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991.

11- خالد بن محمد اليوسف: مجلس الأمن الدولي دراسة شرعية قانونية، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف، الجزء1، العدد25،مصر،2021.

12- خمايسي راسم: إستراتيجية الإستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة و أثره في التخطيط القطري و التنمية في فلسطين، مجلة الدراسات الفلسطينية، م10، ع37، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1999

13- رزيق ايليا: الصهيونية و الإستعمار،مجلة العمران للعلوم الإجتماعية والإنسانية،المركز العربي للأبحاث والدراسات،المجلد2،العدد8، د م ن، 2014.

14- شوتيام أرزقي: سياسية الاستيطان الفرنسي في الجزائر،مجلة المتوسطي،المجلد2،العدد2،جامعة الجزائر، 2021.

15- الشريفات شادي ،علمي الجبرة: موقف القانون الدولي من المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية ،مجلة المنارة، المجلد21، العدد4، الجزائر، 2015.

16- طرشون نادية: سياسة نابليون الثالث العربية، مجلة دراسات و آبحاث، م8، ع26، الجزائر، 2017.

17- الصوفي سليمان: أثر الإستيطان الإسرائيلي على الإقتصاد الفلسطيني، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، م4، ع1، الجزائر، 2021.

18- عبادة مسودة ربا: مصادرة الأراضي في عهد الإنتداب البريطاني و الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي في فلسطين، مجلة المستقبل العربي، م45، ع529، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت،2023.

19- غباين رائد خالد ،رمضان بورغدة: الإستيطان الإسرائيلي في القانون الدولي و أثره على مستقبل قضايا الحل النهائي، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 6، العدد2، الجزائر، 2022.

20- قنون حياة: الإستيطان الفرنسي و مصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر، مجلة الحوار المتوسطي، م3، ع1، جامعة سيدي بلعباس، 2012

21- لبيد عماد: الإستيطان و التوطين الصهيوني في فلسطين متلازمتي الطرد و الجذب، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، م4، ع8، الجزائر، 2016.

22- ليفاين مارك، إيريك شفيتس: فلسطين و إسرائيل و شعرية الإبادة الجماعية، المستقبل العربي، العدد473، بيروت، د ت ن.

23- مختاري أمحمد، حباش فاطمة: تداعيات التشريعات الفرنسية على الحياة الإجتماعية في الجزائر مرحلة الحكم العسكري الإستيطان الفرنسي في تيارت نموذجا، مجلة العبر للدراسات التاريخية و الأثرية في شمال إفريقيا، م 5، ع2، جامعة إبن خلدون تيارت، الجزائر، 2022.

24- مرضي مصطفى: المجتمع الريفي من الإستقلالية إلى التبعية المعالم و الدلالات، مجلة الإنسانيات، م3، ع1، الجزائر، 1999

25- مجموعة مؤلفين: سلب الأراضي و سياسة الإستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، مجلة الدراسات الفلسطينية، م13،ع51، بيروت، 2002.

26- معتوق إزدهار: الإستيطان الصهيوني و آثاره التدميرية على الشعب الفلسطيني، الوحدة الإسلامية، ع149، لبنان، 2014.

محاضرات:

1-بلال محمد صالح إبراهيم: الاإستيطان الاإسرائيلي في الضفة الغربية و أثره على التنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2010.

2- تمراز سعيد جميل: طرد الفلسطينين في الفكر و الممارسة الصهيونية، رسالة ماجستر في التاريخ الجامعة الإسلامية غزة، 2013.

3- الدوسري ياسر بن راشد:محاضرة شرط الإستيطان و أثره في المسأئل الفقهية،جامعة الملك سعود،السعودية.

4- عبد العظيم أحمد عبد العظيم: الإبادة الجماعية في فلسطين دراسة في جغرافية الجريمة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب جامعة المنيا، مصر، 2014.

5 - مبيض هبة خليل سعدي: اللاجئون الفلسطينيون بين الإغتراب و الإندماج السياسي دراسة حالة مخيم بلاطة، جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2010.

المذكرات و الأطروحات:

1- حيمر صالح: السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830-1930، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية و العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخظر باتنة، 2014.

2- حسيني عائشة: الإستيطان الأوروبي بسهل متيجة 1830-1870، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، الجزائر، 2013.

3- حرمة عبد الكريم: مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الإستعمارية و إنعكاساتها على المجتمع الجزائري 1834-1900، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، جامعة أحمد درايعية، أدرار.

4- رواحنة عبد الكريم: السياسة الإقتصادية الفرنسية في الجزائر1870-1930، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2014.

5- زياني فاتح: الواقع الإجتماعي و الثقافي للمستوطنين الأوروبيين في الجزائر 1871-1945 و آثره على الأهالي المسلمين، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، التاريخ الحديث و المعاصر كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة باتنة الحاج لأخضر، 2021.

6- محمد الأمين بن يوسف : ملكية الدومين و تطور الإستيطاان الفرنسي في الجزائر 1830-1870، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في التاريخ الحديث و المعاصر ضمن مشروع الملكية العقارية في الجزائر 1830-1962، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2014.

الموسوعات:

1 - عاطف عبيد: موسوعة قصة و تاريخ الحضارات العربية بين الأمس و اليوم فلسطين.

2- عبد الوهاب المسيري :موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية رؤية نقدية، دط، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام، مصر،1975.

أعمال ملتقى:

1- حلقة نقاش الحرب على غزة2023، مسؤولية منع الإبادة الجماعية، اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوق غير القابلة للتصرف، 2023.

2- صالح فركوس: مشروع بحث التشريعات المنظمة للإستيطان الإستعماري في الجزائر و آثارها على المجتمع الجزائري، مخبر التاريخ و الأبحاث المغاربية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

فهرس

المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر و العرفان	
الإهداء	
مقدمة	أ-هـ
مدخل	**13-7**
الفصل الأول : الإطار العام للإستيطان الفرنسي و اليهودي [الجزائر، فلسطين]	
المبحث الأول : ظهور السياسية الإستيطانية الفرنسية واليهودية	22-16
المبحث الثاني : أسباب و أهداف الإستيطان الفرنسي و اليهودي	29-23
المبحث الثالث : مظاهر الإستيطان الفرنسي في الجزائر واليهودي في فلسطين	33-30
الفصل الثاني : آليات السياسة الإستيطانية الفرنسية في تثبيت الوجود الأوروبي في الجزائر	
المبحث الأول : السياسة الإستيطانية الفرنسية في الجزائر من الفترة [1830-1848]	41-37
المبحث الثاني : السياسة الإستيطانية الفرنسية في عهد الجمهورية الثانية و السياسة الإستيطانية الفرنسية في عهد نابليون [1848-1870]	49-42
المبحث الثالث : الإنعكاسات الإقتصادية و الإجتماعية للإستيطان الفرنسي على الجزائر	57-50
الفصل الثالث : آليات السياسة اليهودية في ترسيخ الوجود اليهودي في فلسطين	
المبحث الأول : سياسة مصادرة الأراضي	66-61
المبحث الثاني : سياسة التهجير و الإبادة الجماعية	76-67
المبحث الثالث: آثار الإستيطان اليهودي على الشعب الفلسطيني	80-77
الفصل الرابع: أوجه التشابه و الإختلاف في كل من الإستيطان اليهودي و الفرنسي	
المبحث الأول: نقاط التشابه و الإختلاف من حيث طبيعة الإستيطان	85-84
المبحث الثاني: نقاط التشابه و الإختلاف من حيث درجة تحقيق الأهداف	87-86

المبحث الثالث: نقاط التشابه و الإختلاف من حيث البعد الإستراتيجي و الدعم الغربي	89-88
خاتمة	92-91
ملاحق	99-92
قائمة المصادرو المراجع	115-101
الفهرس	118-117

الملخص

الملخص: ــــــــــــــــــــــــــــــ

الإستيطان الفرنسي في الجزائر و الإستيطان اليهودي في فلسطين

الحركة الإستيطانية الفرنسية في الجزائر جزءا لا يتجزأ من سياستها الإستعمارية طيلة فترة الإحتلال التي دامت 132 سنة، وقد تميزت هذه السياسة بسعي السلطات الفرنسية لتحقيق السيطرة الكاملة على الأراضي الجزائرية وإستغلال مواردها الطبيعية وقد تم تنفيذ هذه السياسة عن طريق وسائل عدة، بما فيها من إستيطانية و لخدمة مصالحها الإستعمارية قامت السلطات الفرنسية بتجنيد السكان المحليين بالقوة، كما انها لم تقتصر على هذا الجانب فقط بل تعدته إلى تطبيق عدن سياسات منها: مادرة الأراضي التي شرعتها بعة قوانين مشجعة على الإستيطان لتخدم مصالحها على حساب الشعب الجزائري مما أدى إلى عدة انتفاضات ضدها، وقد أثمرت هذه الإنتفاضات بكامل أرض الجزائر ضد المستعمر و التي من خلالها تم تحقيق الإستقلال و إسترجاع السيادة الوطنية. أما بالنسبة للإحتلال الإستيطاني في فلسطين فقد بدأ بتركيز الحركة الصهيونية على سياسة تهجير اليهود إلى أرض الميعاد كما في معتقداتهم حيث تم تطبيق هذه السياسة بعد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل السويسرية سنة 1897م، إذ بدأ بتهجير اليهود بناء أولى المستوطنات اليهودية على الأراضي الزراعية عن طريق شرائها من الفلسطينين أو بسلبها منهم عنوة، و هذا ما خلق حركة صهيونية في المنطقة و شجع اليهود على فكرة الهجرة إلى فلسين وإستيطانها فبدأو بعملية بناء المستوطنات في البداية، و بعدما كثر عددهم و قويت شوكتهم و باتفاق مع السلطات البريطانية التي سهلت لهم العملية وذلك بعد توقيع إنتهاء الإنتداب الذي تم بعده تسليم أرض فلسطين إلى زعماء الحركة الصهيونية الذين أعلنوا عن قيام الكيان الإسرائيلي يوم 14 ماي 1948م.

الكلمات المفتاحية : الحركة الاستيطانية- الاستيطان- الجزائر-فلسطين- الاحتلال الاستيطاني.

ABSTRACT :

The French settlement movement in Algeria was an integral part of its colonial policy throughout the period of occupation, which lasted 132 years. This policy was characterized by the French authorities' efforts to achieve complete control over Algerian lands and exploit their natural resources. This policy was implemented through several means, including settlement. In order to serve their colonial interests, the French authorities forcefully recruited the local population. They were not limited to this aspect only, but also included the implementation of policies in Aden, including: the exploitation of lands that were legislated by laws encouraging settlement to serve their interests at the expense of the Algerian people, which led to several uprisings against them. These uprisings bore fruit throughout Algeria against the colonialists, through which independence was achieved and national sovereignty was restored. As for the settlement occupation in Palestine, it began with the Zionist movement focusing on the policy of displacing the Jews to the Promised Land, as in their beliefs, as this policy was implemented after the first Zionist conference in Basel, Switzerland, in the year 1897 AD, as it began displacing the Jews and building the first Jewish settlements on agricultural lands by purchasing them. From the Palestinians or by forcefully robbing them of it, and this is what created a Zionist movement in the region and encouraged the Jews to the idea of immigrating to Palestine and settling it, so they began the process of building settlements in the beginning, and after their number increased and their strength became stronger, and in agreement with the British authorities, which facilitated the process for them after Signing the end of the Mandate, after which the land of Palestine was handed over to the leaders of the Zionist movement, who announced the establishment of the Israeli entity on 14 May 1948 AD

Keywords : the settlement movement –settlement- Algiers - Palestine.

الملخص: ــــــــــــــــــــــــــــــ